وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة ابن خلدون – تيارت-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

مطبوعة بيداغوجية

محاضرات حول مقياس تاريخ الحركة الوطنية(1919- 1954)

السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام

إعداد الأستاذ
قندوز عبدالقادر

السنة الجامعية 2025/2024

السداسي الخامس:

1. حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية
2. مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها
3. إعادة بناء الحركة الوطنية
4. قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريون منه
5. المنظمة الخاصة ونشاطها
6. أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية
7. اللجنة الثورية للوحدة والعمل

المحور الاول : حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية:

المحاضرة الاولى: الحركة الوطنية غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية

تقديم : بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى انتقلت الجزائر الى تغيير وسائل الكفاح والرفض للوجود الاستعماري الفرنسي، بانتهاج المقاومة السياسية بعد فشل المقاومة الشعبية المسلحة، وقاد هذا الكفاح النخبة الجزائرية في الداخل والخارج ومن ابرز من مهد لها الامير خالد الجزائري الذي لعب دورا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية في كل المناسبات المحلية والدولية، وهكذا ولدت الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اطيافها وافكارها، والتي نختصرها في اربعة اتجاهات وطنية هي الاتجاه الاستقلالي والاندماجي والاصلاحي والاجتماعي.

1- الاتجاه الاستقلالي والذي مثله نجم شمال إفريقيا:

أسسه الحاج علي عبد القادر-عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي- في 20 جوان 1926 في باريس بهدف جمع مناضلي المغرب العربي، كان الحاج علي رئيسا للحزب ومصالي الحاج أمينا عاما ، لكنه أصبح حزبا جزائريا خالصا بعد طرد الشاذلي خير الدين من فرنسا في 27 ديسمبر 1927، وتولى الدور الأكبر فيه مصالي الحاج خصوصا بعد انسحاب الحاج علي نحو سنة 1930، واستطاع الحزب أن يستقطب فئة عريضة من

المهاجرين الجزائريين، لكنه لم يعمر طويلا حيث أقرت السلطات الفرنسية حل الحزب بتاريخ 20 نوفمبر 1929، مما دفع بأعضائه إلى العمل السري لمدة ثلاث سنوات عادوا بعدها إلى العمل القانوني تحت اسم جديد هو حزب شمال إفريقيا المجيد ***(G.E.N.A)*** 28 ماي 1933 وتضمن برنامج الحزب الجديد النقاط التالية:[1]

- إنشاء برلمان وطني منتخب من قبل كل الشعب الجزائري.
- تأسيس حكومة وطنية جزائرية مستقلة.
- إلغاء كل القوانين الاستثنائية، وإلغاء نظام البلديات المختلطة.
- الاعتراف بالحريات الأساسية وإجبارية التعليم باللغة العربية.

2- التيار المساوتي الاندماجي مثلته فدرالية نواب مسلمي شمال إفريقيا: (F.E.M.A)

ظهرت هذه الحركة بتاريخ 18 جوان 1927 على يد مجموعة من المنتخبين الجزائريين المعروفين بفكرة الاندماج، تولى رأستها بلقاسم بن التهامي، والى جانبه محمد الصالح بن جلول وفرحات عباس، وكانت جريدة التقدم لسان حال هذه الحركة، وكانت تطالب بما يلي:[2]

- المساواة السياسية والإدارية والعسكرية بين الأوروبيين والجزائريين
- تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين.

غير أن أفكار هذه الحركة لم تلق إقبالا شعبيا، وانسحب منها ابن جلول عام 1938، ثم انسحب منها فرحات عباس، حيث قام ابن جلول بتأسيس حركة جديدة سماها "التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري **(R.F.M.A)** في جويلية 1938، واحتفظ بنفس المطالب تقريبا، ولم يكن لهذه الحركة أي تأثير في الساحة السياسية الوطنية.

3-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست في 05 ماي 1931 على يد مجموعة من الإصلاحيين، انتخب الإمام عبد الحميد بن باديس رئيسا لها، وبعد وفاته في 1940 خلفه نائبه الشيخ البشير الإبراهيمي- رحمهما الله- وكانت مجلة "الشهاب" منبرا للجمعية حتى سنة 1939، وهي في الحقيقة

[1] النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ص290.

[2] عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر،دار ريحانة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر ،2002

حركة إصلاحية أكثر منها سياسية، اهتمت بإصلاح الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وبالتصدي لرجال الطرق والمبشرين ودعاة التجنيس، كما اهتمت بإحياء اللغة العربية وبفتح المدارس، وكانت جريدة "البصائر" لسان حال الجمعية.

أ- دورها في الإصلاح :

كان الهدف من تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931م باعتبارها حركة سياسية ذات قاعدة شعبية واسعة هو غرس مبادئ الرُّوح الوطنية في قلوب الجزائريين وإعادة الاعتبار للدين الإسلامي[3] فقد اعتبرت نفسها بحكم أمانة الدين وعهد الله وشهادة الواقع أنها مسؤولة عند الله وأمام الأمة الجزائرية عن الإسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره الحقيقية وأحكامه القضائية ، وقد حملت في طياتها مشروعا حضاريا رائدا كفيلا بالمحافظة على كيان الأمة الجزائرية وتحقيق أمالها.

وقد اكتسب نشاط الجمعية طابعا وطنيا ضاغطا وقوة سياسية مؤثرة في الحياة الجزائرية بعد أن حددت الأهداف البعيدة والمطالب العاجلة لهذه الجمعية الإصلاحية ذات الطابع السياسي في سنواتها الأولى (1931-1935م) وذلك قبل أن تكتسب الخبرة السياسية الميدانية في المؤتمر الإسلامي 1936م[(3)]. ولقد اتخذت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ممثلة في الإمام عبد الحميد بن باديس ورفاقه البشير الإبراهيمي ومحمد خير الدين وتوفيق المدني والطيب العقبي ومبارك الميلي والشيخ بيوض والعمودي ومحمد العيد آل خليفة والعربي التبسي ... والمتأثرة بالجانب العربي الإسلامي من جهة وبالتيار النهضوي العربي الإسلامي من جهة أخرى والَّتي وصلت بدورها وبعد تحليلها للواقع الجزائري إلى قناعة أساسية التي استلهمتها من الآية القرآنية[(4)] التي تؤكد أن : (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) صدق الله العظيم* ، وهكذا يتضح جليا أن جمعية العلماء التي هي حركة دينية ثقافية في ظاهرها تختلف عن الحركة السياسية الاستقلالية لا في الغاية وإنما في

---

[3] عبد الوهاب بن خليف : الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1945م ، دار بني مزغنة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2005م ، ص ، 99 .

[(3)] البخاري حمانة : فلسفة الثورة الجزائرية ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، 2005 ، ص ص 74.75 .

[(4)] عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر ، المرجع السابق ، ص ، 268 .

* الآية 11 من سورة الرعد .

الوسائل فما كانت تقوم به الجمعية من عمل ديني وثقافي واجتماعي كمحاربة الطرقية ومعارضة أفكار التنصير والإدماج وتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي ...

ومما يؤكد أهمية وخطورة جمعية العلماء المسلمين موقف الإدارة الفرنسية من عملها ورجالها ، فقد سلكت كل السبل لتحطيمها وعرقلة نشاطها فأغلقت مدارسها وعطلت صحفها ولاحقت بالحبس والتغريم معلميها وأوصدت المساجد الحكومية في وجه وعاظها وتتمحور أهداف جمعية العلماء المسلمين في النقاط التالية :

- إحياء الدين الإسلامي وتنقيته من البدع والشوائب التي ألصقت به .
- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية والإسلامية .
- العمل على توحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام .
- توعية الشباب بمكونات شخصيته الجزائرية وتهيئته للنضال مستقبلا .
- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية .
- الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب .
- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية .[2]

3- التيار الاجتماعي ومثله الحزب الشيوعي الجزائري:

تأسس الحزب الشيوعي في الجزائر سنة 1924م وظل خمسة عشر عاما فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي[5] وقد كان الحزب الشيوعي الفرنسي هو المسؤول عن خلق تحالف بين الزعماء الغرب والزملاء الشيوعيين في المستعمرات الفرنسية لغاية 1930م وبما أنه لم يقم بهذا الدور على أحسن وجه [6]فإن قادة الحزب الشيوعي الفرنسي قرروا سنة 1931م إنشاء أحزاب شيوعية في تونس والمغرب والجزائر لأن الأحزاب الوطنية في هذه الأقطار الخاضعة للهيمنة الفرنسية بدأت تبتعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي[7] فأعضاؤها يعملون بقصد نيل الاستقلال والانفصال عن فرنسا ففي الجزائر بدأ مصالي الحاج يطالب بالاستقلال والعودة إلى منابع الحضارة العربية الإسلامية ففي 1935م حصلت المجموعة الجزائرية في

---

[2] عبد الوهاب بن خليف : المرجع السابق ، ص ، 99 .
[5] بسام العسلي : نهج الثورة الجزائرية : الصراع السياسي ، ص ، 121 .
[6] عمار بوحوش : مرجع سابق ، ص ن 280 .
[7] عبد الوهاب بن خليف : مرجع سابق ، ص ، 112 .

مؤتمر " فيليريان" الذي عقد في فرنسا على حق إنشاء حزب مستقل ولكنه يبقى يتلقى تعليماته من موسكو عن طريق فرنسا .[1]

وبذلك فإن تأثير أدبيات الشيوعية الفرنسية ظل طاغيا وذلك لكون أغلب العناصر النشيطة للحزب الشيوعي الجزائري كانت في الحقيقة من الأوروبيون المندمجين في الثقافة الفرنسية والذين يريدون تجاوز الانتماء الديني واللغوي للجزائر المتمثلة في الإسلام والعروبة. في البداية كان الحزب الشيوعي من مؤيدي استقلال الجزائر، لكنه اصبح فيما بعد من دعاة الإدماج، وكان من ابرز أعضائه الجزائريين عمار أوزقان، محمد بن الاكحل، والصادق هجرس، وقد حاول الحزب الشيوعي التقرب من باقي تيارات الحركة الوطنية عام 1936، وكان من اشد خصوم مصالي الحاج وحزب الشعب، والحقيقة أن هذا الحزب لم يكن له برنامجا سياسيا واضحا، وظل حزبا هامشيا في الجزائر

المؤتمر الاسلامي 1936 م:

كان اول مؤتمر يجمع التيارات الوطنية باختلاف مشاريعهم نوقشت خلال وثيقة مشروع بلوم فيوليت خاصة، كانت فكرة المؤتمر من طرف عبد الحميد بن باديس التي دع اليها في جريدة الدفاع الناطقة بالفرنسية ، وقد وجهها الى رجال السياسة ،والعلماء والنواب ،والقضاة المسلمين والاساتذة للإدلاء برأيهم في تحديد النظام السياسي يعقد في الجزائر أو مكان اخر .وبعد اقتناع النواب وجهوا نداءا في 16 ماي 1936 م. تزامنت مع وفاة الأمير خالد الذي كان يعد من أبز شخصيات القرن 20 م في الجزائر ،حيث رأى بن باديس أن الفصل في قضايا الجزائريين يجب أن تكون من طرف جميع أطياف المجتمع ولاتنفرد بها جهة واحدة .وتزامنت هذه الفكرة مع فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات الفرنسية ،ومع طرح مشروع بلوم فيوليت للنقاش.

خرج الاجتماع الذي ترأسه كل من العمودي وبن باديس وبن جلول في 17 ماي 1936 بتشكيل لجنة من أجل الدعاية لتنظيم مؤتمر اسلامي جزائري، يكون شهر جوان من نفس السنة، تكون مطالبة تنسجم وجميع مطالب الشعب الجزائري[4].

---

[1] المجاهد عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1 ، ط1 ، دار البعث ، الجزائر ، 1991 .

[4] محفوظ قداش . تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ج 1،تر امحمد البار ،دار الامة ،الجزائر ،2011 ،ص 601 .

انعقد المؤتمر في قاعة سينما الماجستيك (الاطلس) في 7 جوان 1936 م ،وقد مثلت كل الجهات من طرف مندوبين عنها، عينتهم لجان محلية أسست لهذا الغرض، قدر البشير الابراهيمي عدد الحاضرين بـ 7 ألاف شخص،

مطالب المؤتمر

الغاء القوانين الاستثنائية.

حرية الدعوة في المساجد.

حرية تعليم اللغة العربية.

العفو عن المحكوم عليهم في احداث قسنطينة.

فتح مدارس ابتدائية .

تحسينات للمدرسين الاهالي.

تحديد راتب أدنى للفلاحين الجزائريين.

تعزيز القروض التجارية.

تأجيل دفع القروض الفلاحية لمدة سنة.

إعطاء الدواوير والبلديات التي تشرف عليها الجماعة صفة البلدية العادية.

إنشاء صندوق للبطالة[1].

ردود الفعل من مشروع بلوم فيوليت

عارض نجم شمال افريقيا المشروع اذ راه يتعارض ومفهوم الوطنية، وانه يمنح حق التمثيل للبرجوازية وتخليه عن 6 ملايين جزائري تحت طائلة البؤس . كانت جمعية العلماء ظاهريا تساند المشروع كونه يترك للجزائري الحفاظ على احواله الشخصية مع علمها انه يمثل مرحلة مؤقتة، يجب ان تتبعها خطوات اخرى، وان البرلمان الفرنسي سيعارض المشروع، كما اعتبر ابن باديس بان مساوئه اكثر من إيجابياته، كونه سيفصل النخبة عن الجماهير واعتبرته سنة 1939 بالمشروع البسيط والميت.

كان الحزب الشيوعي مع المشروع، كما ساند المنتخبون بقيادة بن جلول المشروع رغم انه لا يلبي بصفة نهائية مطالب الجماهير، أصدرت كل من كتلة المنتخبين لكل من قسنطينة

ووهران والجزائر لوائح تأييد مطلقة في جانفي 1937م، وتشكل وفد زار باريس بقيادة بن جلول، استقبله وزير المستعمرات في 5 مار س 1937 م.

هدد النواب من خلال تقديم استقالة جماعية للنواب في ناحية قسنطينة، إذ استقال 3600 منتخب من اصل 6814 منتخب في سبتمبر 1937 م. اما المستوطنين فكانوا ضد المشروع حيث رأى البعض منهم بانه سيوقف فرنسة الجزائريين، كما راه البعض الآخر انه سيجعل من المستوطنين اقلية في العملية الانتخابية، وكان عددهم حوالي 114 الف ناخب بالنسبة للمستشارين والمندوبيات المالية، وان البلديات ستكون تحت طائلة المنتخبين المسلمين ،وعبر 300 رئيس بلدية في الجزائر في 15 جانفي رفضهم للمشروع ،وتشكلت لجنة رفض للمشروع، وقدم 250 رئيس بلدية استقالتهم في 8 مارس 1938 م، كما رفضت الاحزاب الفرنسية المشروع وبذلك طلبت الحكومة من وزير الداخلية عدم عرض المشروع على البرلمان في 15 مارس 1938 م .

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 حفظ المشروع واعلنت فرنسا تجميد كل النشاط السياسي للحركة الوطنية

المحاضرة الثانية : نشاط الحركة الوطنية 1940 – 1945 .

تميز النشاط السياسي للحركة الوطنية في السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية بالركود والجمود، لأنها كانت تفتقر للقيادة بعد وفاة أبن باديس 1940 وسجن مصالي الحاج وتطوع فرحات عباس في الحرب ، كما تراجع دور ابن جلول الذي فقد الناس الثقة فيه بسبب ميوله الاندماجية وهكذا كان الجزائريون بحاجة ماسة إلى من يقودهم ويعبر عن مطالبهم .[1]

خلال هذا الفراغ السياسي الذي كانت تعيشه الجزائر ، حدث منعطف بنزول الحلفاء في 8نوفمبر 1942 وهذا التاريخ يعتبره أغلب المؤرخون للحركة الوطنية منعرجا حاسما في مسارها ،حيث اغتنم فرحات عباس الفرصة ، فقدم رفقة المنتخبين الجزائريين مذكرة تتضمن بعض المطالب الجزائرية إلى ممثلي الحلفاء والسلطات الفرنسية في ديسمبر 1942م

ظهور البيان الجزائري :

[1] - BEN YOUSF BEN KHEDDA LES ORIGINES DU 1 NOVEMBRE 1954 . ED DAHALAL .ALGER .1989 .P84

شكل نزول الحلفاء في نوفمبر 1942، منعطفا في تاريخ الحركة الوطنية ،التي راحت تنظيماتها السياسية ،تجتمع لإعداد خطة عمل انتهت بإصدار بيان الشعب الجزائري في 12فبراير1943. لكن يجب القول ان هذا المنعطف كان نتيجة لعوامل عديدة ،منها الدور الذي لعبته إذاعات لندن ،و موسكو ، وواشنطن في الدعوة إلى حرية الإنسان ،و مساواة الشعوب ، و هي الدعوة التي ساهمت في تربية أسيا، و إفريقيا سياسيا ن و جعلت الشعوب تعي بحقوقها ، و شخصيتها [5].(1)

الحقيقة أن تحرير فرحات عباس لبيان 1943، جاء بعد رفض الحاكم شاتيل لمذكرة 20ديسمبر 1942،بسبب احتوائها على عبارة "إلى السلطات المسؤولة " ،و عدم تلقي الجزائريين الرد من السلطات ،على مذكرة 22ديسمبر التي تضمنت عبارة "إلى السلطات الفرنسية "بدلا من "إلى السلطات المسؤولة "التي اعتبرتها مسيئة إليها ، و غير لائقة .

هكذا إذن ، في ظل تجاهل الفرنسيين للمطالب الجزائرية ،نظم المنتخبون اجتماعا في مكتب المحامي أحمد بو منجل بالجزائر العاصمة ، حضره عدد من المنتخبين ،و عناصر من حزب الشعب الجزائري ،و جمعية العلماء ، قرروا إصدار ميثاق جديد ، قال عنه فرحات عباس :"ان هذا البيان أراد إعطاء حصيلة موضوعية ، و مخلصة ل 112سنة من الاستعمار ،كما انه بعد تذكير للماضي ،و تعبير أمين للطموحات الوطنية لشعبنا ،و يحدد المشكل الحقيقي للجزائر غداة احتلالها من طرف القوات الأنجلوأمريكية[6] .

أما عن محتويات البيان ، فإنها تضمنت المطالب التالية :

- ❖ استنكار الاستعمار وإزالته.
- ❖ تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب .
- ❖ منح الجزائر دستورها الخاص الذي يضمن الحرية ، و مساواة جميع السكان بغض النظر على العرق ،و الدين ،و إنهاء الملكيات الإقطاعية بإصلاحات زراعية كثيرة و مراعاة حقوق ، و معاش العمال الفلاحين ، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية ، حرية الصحافة ، حق التنظيم ،و التجمع ،حرية ، و

[5] فرحات عباس ، ليل الإستعمار ، ترجمة :ابو بكر رحال ، ط ،دار الجزائر للكتب ،الجزائر ،2011،ص139
[6] نفسه، ص140

مجانية التعليم لجميع الأطفال إناثا و ذكورا ،حرية العقيدة لجميع السكان ،و تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الأديان .

- ❖ المشاركة الفورية و الفعلية للجزائريين في حكومة بلادهم كما فعلت بريطانيا في الهند و كما فعل الجنرال كترو في سوريا ،و كما فعل بيتان و الألمان في تونس .
- ❖ تحرير كل المحكوم عليهم، و المساجين السياسيون من جميع الأحزاب.

و لكي تتحقق أمالهم ، في رؤية مرحلة جديدة من تاريخهم ، قدم الجزائريون من خلال مندوبيهم نسخة من بيان ، يوم 31 مارس 1943 ، الى الحاكم العام بيرتون الذي تظاهر بقبوله من حيث مبدأ شكليا ، و الموافقة عليه لأسباب تكتيكية أكثر منها وعود قطعية . و قد يفهم من ذلك أن موقف بيرتون هذا كان سببا لكسب الوقت ، لأن فرنسا و الحلفاء كانوا منشغلين بتطورات الحرب (4)

ملحق البيان :

لما تسلم الحاكم العام بيان الشعب الجزائري ، طلب اقتراحات ملموسة من المندوبين الجزائريين الذين تبنوا ملحقا للبيان ، وقعه 21 شخصا منهم شنتوف عدة عسكر ، و ذلك يوم 26 ماي 1943. و قد تضمن الملحق نفس النقط التي في البيان ، كما قدم عرضا للوقائع التاريخية ، و دروس الماضي و فشل سياسة الإدماج ، ،إلى ابعد من البيان ، حيث طالب بضمان "وحدة الأراضي الجزائرية ، و الاعتراف بالاستقلال السياسي للجزائر كأمة مستقلة .

و مهما يكن من الأمر ، فان البيان و ملحقه شكلا تحولا هاما في تاريخ الحركة الوطنية ذلك لان فرحات عباس الذي كان يؤمن بالأمس بالإدماج مثله مثل النواب أصبح يعترف بالهوية الوطنية الجزائرية و يدعو إلى استبدال النظام الاستعماري القائم على الاندماج الكاذب ، بتعاون صادق حسب نظام الفيدرالي[7] .

و نظرا لأهميته في إحداث تقارب بين الأحزاب الوطنية ، فان البيان لقي استحسانا من العناصر المثقفة ، و الشبيبة التي تابعته باهتمام في كل مدن الغرب ، و راحت

[7] عبد الحميد زوزو ، الجديد في حركة الثامن ماي 1945،مجلة الثقافة ،عدد مارس/افريل 108/107 ، الجزائر 1995،ص19

تطلع على مقتطف منه بدعم من المنتخبين المحليين ، و أعضاء مؤثرين في المؤتمر الإسلامي ،و عناصر بارزة في حزب الشعب .

أمام تجاهل السلطات لتلك المذكرة قام فرحات عباس بتوسيع اتصالاته لتشمل زعماء الحركة الوطنية الأخرى ، أمثال مصالي الحاج والشيخ البشير الإبراهيمي اللذان كانا لا يزالان تحت الإقامة الجبرية ، ونتج عن تلك الإتصلات عقد اجتماع في العاصمة 3فيفري 1943م، وانبثق منه بيان الشعب الجزائري (بيان فيفري)،[2] وقد شكل البيان وثيقة سياسية جديدة وهامة وفتح عهدا جديدا للائتلاف والعمل المشترك في صفوف الحركة الوطنية ، وأحتوى البيان على خمسة فصول .

تناول في الفصل الأول تقرير عام عن وضع الجزائر منذ نزول الحلفاء بها .

في الفصل الثاني تناول أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب ، أما الفصل الثالث فقد استعرض العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830 وعن الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية ، وفي الفصل الرابع تناول الإصلاحات الفرنسية الفاشلة ، واندلاع الحرب العالمية الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر .

أما الفصل الخامس فقد أعتبر أهم قسم لأنه تناول مطالب الجزائريين المتمثلة في :

1- استنكار الاستعمار والمطالبة بالقضاء عليه وتحريم استغلال شعوب من طرف شعب أخر وتحريم إدماجه وضمه عنوة .

2- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب كبيرة وصغيرة .

3- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها :

أ - حرية جميع السكان والمساواة بينهم بدون تمييز ديني ولا جنسي .

ب - إلغاء الإقطاعية الفلاحة وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق .

ج - الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية .

د - حرية الصحافة وحق الاجتماع .

---

[2]- سعيد بنان ، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830- 1962)لرواد الكفاح السياسي والإصلاحي 1900-1954 ج2.ط2 ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع – المدينة الجديدة ، تيزي وزو -2004 ، ص 80

ه - التعليم الإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا .

و- حرية الدين لجميع السكان وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة . [1]

4- مشاركة المسلمين الجزائريين في حكم بلادهم .

5- إطلاق سراح كل المبعدين والمساجين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية .[2]

تشكل حركة أحباب البيان و الحرية 14مارس 1944:

قبل الحديث عن تشكل أحباب البيان و الحرية يجب التطرق و باختصار إلى الأحداث السياسية التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر من نزول الحلفاء في 8 نوفمبر 1942 إلى اتفاق جماعة من النواب العماليين إلى تشكيل صدور البيان الجزائري في 10فيفري 1943 الذي قدمه فرحات عباس إلى الوالي العام "مارسيل بيطون"

رغم التعهدات الشفافة للوالي العام بالنظر في المطالب الجزائرية المقدمة إليه ،فإن السلطات قد تجاهلت هذه المطالب لمدة سنة كاملة و المتمثلة في :

- تكوين حكومة جزائرية ديمقراطية حرة.
- الاستقلال الذاتي للجزائر .
- المطالبة فورا بحكومة فرنسية جزائرية مع المساواة بالتمثيل بين الفرنسيين و الجزائريين .
- المساواة أمام ضريبة الدم.
- وضع الألوان الجزائرية على الكتائب المسلحة.

و أيضا القانون الذي صدر في 7مارس 1944الذي تمخض عن الخطاب أو بالأحرى كان نسخة طبق الأصل عن الخطاب الذي ألقاه ديغول بمدينة قسنطينة 12 ديسمبر 1943.

كما يعتبر هذا المرسوم نسخة لمشروع بلوم فيوليت لعام 1936، و قد حاول المرسوم إفراغ نص البيان الجزائري من محتواه الحقيقي ، و تميز بالسطحية و التركيز على نقطة واحدة ليست بالجديدة و هي "منح الجنسية الفرنسية لحوالي 65000من المسلمين الجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين

---

[1] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : الجزائر في التاريخ ، المقاومة السياسية 1900-1954 ، الطريق الإصلاحي ، والطريق الثوري ، ترجمة عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987م ، ص 73 ، 74 .

[2] نفسه ، ص 74 .

إزاء كل هذه المواقف السلبية و الظروف السلبية من طرف الحلفاء و الإدارة الفرنسية التي لم تعط أي قيمة لحقوق الجزائريين ،بادر فرحات عباس الى تأسيس هيئة أسماها " أحباب البيان و الحرية " في 14مارس 1944.

و يتضح من خلال التسمية أنها عنوانا عريضا لمختلف التشكيلات و الهيئات و الشخصيات التي ساهمت في بلورة نص "بيان الشعب الجزائري " و لو أن هيمنة أفكار فرحات عباس ، تبدو واضحة المعالم من خلال خطوط العريضة التي تحتوي أهداف هذه الهيئة و مطالبيها ،كما أن ملامح الوطنية و الفكر الصلب تبدو واضحة لحزب الشعب .

كما الحق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على مراعاة مبادئها و أهدافها و قد حددت جمعية العلماء المسلمين نوعية هذا النجع و قالت أن أحباب البيان و الحرية ليسوا حزبا سياسيا إنما هو تجمع ضم مجموعة من الأشخاص كلهم ينتمون إلى أحزاب سياسية و لكنهم كلهم ينظرون إلى المستعمرة بنظرة واحدة ، كما أنهم يؤمنون بأنه يجب تطوير المستعمرات و الشعوب المستعمرة نحو شخصيتهم[8]

و لقد تمحورت نقاط أحباب البيان و الحريات فيما يلي :

- الدفاع عن البيان كمهمة عاجلة .
- نشر الأفكار الجديدة لحركة أحباب البيان و الحرية .
- استنكار الاستبداد و التنديد بالعنصرية العرقية و جبروتها.
- إسعاف كل ضحايا القمع و اضطهاد و القوانين الزجرية الاستثنائية الجائرة.
- إقناع الجماهير الشرعية بحركة أحباب البيان و الحرية و خلق تيار مواز للبيان .
- ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية و تأسيس جمهورية مستقلة مرتبطة فيدراليا مع جمهورية فرنسا الجديدة مناوئة للاستعمار.

أصبحت حركة أحباب البيان و الحرية الحركة الأكثر استقطابا للجماهير الشعبية الجزائرية ، و بهذا يلاحظ أنها عمدت إلى تعليق لافتات بالعربية في المدن الجزائرية "لا للجنسية الفرنسية ، نعم للجنسية الجزائرية " "تسقط الجنسية الفرنسية و تعيش الجنسية الجزائرية للجميع "(14)، إن رفع مثل هذه الشعارات دليل و تعبير عن موقف الرفض

[8] العلوي محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954،ط1 ،دار البعث ، قسنطينة ،الجزائر ،1985،ص181

للإصلاحات التي وعدت بها السلطات الفرنسية الاستعمارية في مرسوم7 مارس 1944م، و باتت تمثل هذه الحركة جبهة وطنية فعلية بالاتفاق بعض النواب و المثقفين و العلماء و حزب الشعب حولها ، في وقت كان الجزائري فيه في حاجة إلى قيادة وطنية لمواجهة منارات الإدارة الاستعمارية.

و بذلك نجحت هذه الحركة في تجنيد الجماهير الشعبية إذا وصل عدد المنخرطين إلى 500ألف منخرط، و كانت فرصة لأعضاء حزب الشعب لجعل الحركة الجديدة ستارا شرعيا لنشاطهم، و تحقيق أهدافهم .

أمام رفض حكومة فرنسا مناقشة مشروع الممثلين الجزائريين[3] وظنت أنها يمكنها إيقاف الحركة الجزائرية ، وذلك بالإعلان عن عزمها على القيام ببعض الإصلاحات بإصدار أمر 7 مارس 1944م الذي يعطى للمسلمين حقوق وواجبات الفرنسيين الأصليين كلها ويسمح لهم بالدخول إلى جميع الوظائف ويوسع تمثيلهم في المجالس المحلية ويلغي المندوبيات المالية ويعوضها بمجلس مالي ومنح حق التصويت إلى جميع المسلمين الذين لا يتمتعون بالمواطنة الفرنسية .

إن الإجراءات التي اقترحتها حكومة ديغول لم ترضي المسلمين لأن الوقت قد مرَّ وأصبح الجزائريون لا يرغبون في الجنسية الفرنسية وأن الجماهير الشعبية كانت موالية لحزب الشعب والعلماء والشخصيات التي تدافع عن أطروحات البيان[1] ، وفي 14 مارس 1944م تدعم موقف فرحات عباس وبرنامجه السياسي ، فقام بإنشاء كتلة وطنية أطلق عليها " أصدقاء البيان والحرية " [2]حتى تبين المطالب التي عرضها البيان ووضحها النص الإضافي والدفاع عنها وهي حركة سياسية ضمت (ح ش ج ، ج ع م ج) وتيار النخبة الذي كان يقوده فرحات عباس .

لقد أصبحت هذه الأحزاب تشكل حركة وطنية تطالب بإنشاء جمهورية جزائرية وتكوين اتحاد فيدرالي مع الجمهورية الفرنسية ضد الإمبريالية وضد الاستعمار وقد تم التوفيق بين مختلف الاتجاهات ، حول مبادئ هامة إذ تقبل حزب الشعب الجزائري فكرة الجمهورية

---

[3] سعيد بورنان : المرجع السابق ، ص 82 .

[1] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص 76 .

[2] عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962م ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997م ، ص 239 .

الجزائرية وتخلى دعاة الإدماج في السابق عن فكرتهم الإدماجية وألحت جمعية العلماء المسلمين على مراعاة أهدافها ومبادئها[6] وقد أستهدف هذا التجمع مهمة مكافحة النظام الاستعماري والكفاح من أجل تأسيس جمهورية مستقلة ذاتيا ومتحدة مع جمهورية فرنسا ، مناهضة للاستعمار والإمبريالية وبعد تأسيس حركة أحباب البيان والحرية بدأ هذا التجمع في التحرك من أجل إعداد الرأي العام للانضمام إليه والدفاع عن قضيته والعمل لبلوغ أهدافه ذلك بواسطة الدعاية وإصدار جريدة المساواة 13 سبتمبر 1944م وقد تجاوب الشعب الجزائري مع حركة أحباب البيان والحرية ولقيت صدى واسعا ، إذ لم تمر بضعة أشهر حتى انخرط فيها نصف مليون مناصر ، كما لعبت جريدة المساواة دورا كبيرا في إعلام هؤلاء المناضلين وتثقيفهم ، وإدخال أكبر عدد من الجزائريين في الحركة السياسية العلنية.

ومن جهة أخرى بشن حملة وطنية شديدة ضد الاستعمار الذي لا يمكن إزالته إلا عن طريق الكفاح المسلح، إذن فكل التطورات التي شهدتها الحرب العالمية الثانية أثرت في بعث الحماس وتعميق الوعي وتعزيز الأمل في نفوس عامة الجزائريون ، كما أثر المد التحرري العالمي وإعلان ميثاق الأطلس (البند الثالث – حق الشعوب في تقرير مصيرها) وظهور جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة التي ساندت تحرير الشعوب ، كل هذا زاد من تعميق الحس الوطني في وسط الشعب الجزائري .[1]

موقف الشعب الجزائري من مرسوم 7 مارس 1944:

غداة نشر الإصلاحات المجسدة في 7 مارس 1944 ، كانت ردود أفعال الجزائريين في الغرب متشابهة في اغلب ولاياتها و هي كالأتي :

- فضول الناس و كثرة التعاليق المطولة
- الانتقادات بشأن اختيار المستفيدين القلائل من التجنس
- وقوف أنصار الحركة الوطنية ، و حركة أحباب البيان و الحرية ضد المرسوم ، هذا من جانب سكان مدينة معسكر ، أما فيما يتعلق بسكان الأرياف ، فان بعض الكولون حاولوا التقليل من أهمية الإجراءات المتخذة ليس بسبب مناهضتهم لها

(6) محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية ، 1830 – 1954 م ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص 200 .

(1) يوسف مناصرية : القمع الدموي في 8ماي 1945م ونتائجه السياسية والاجتماعية ، الذاكرة ، العدد الثاني ، ربيع 1995 م ، المتحف الوطني للمجاهد .

فحسب ، و إنما خشية من رؤية عمالهم من الجزائريين و هم يطالبون برفع الأجور و بمزيد من الامتيازات .

و إذا حاولنا معرفة أسباب معارضة أحباب البيان لمرسوم 1944 ،نذكر بعض الأسباب التي جاءت في مؤتمر الإعلامي الذي حضرت فروع الحركة يوم 25 جانفي 1945 حيث تم ذكر تلك الأسباب كما يلي:

- هذا المرسوم هو من وحي استعماري ، صدر من دون استشارة مسبقة للسكان لمسلمين
- إن المرسوم ضد الديمقراطية ، و ذلك لأنه أبقى نظام الامتيازات ، و التمييز و هذا في وقت تعد فيه حرب التحرير الناس بنظام حقيقي للحرية ، المساواة الاجتماعية
- يعد المرسوم مساسا بوحدة العائلة المسلمة
- يعد المرسوم بدمج الشعب الجزائري في الشعب الفرنسي، و ذلك رغم وجود شعبين مختلفين من حيث اللغة و الدين ، العادات و التقاليد [9].

و في الوقت الذي حدد فيه المؤتمر جانفي 1946 رفض المرسوم 1944، فانه يقترح حلولا فورية ، يمكن حصرها فيما يلي :

- مشاركة الجماهير الشعبية الجزائرية في ممارسة الحكم بتحويل الحكومة العامة الى حكومة جزائرية
- تحويل المجالس الجزائرية الى برلمان جزائري
- المساواة في التمثيل في كل هيئات الحكومية ، و المجالس المتداولة للسكان الفرنسين ، و المسلمين
- إلغاء البلديات المختلطة و نظام أقاليم الجنوب
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية
- حرية العقيدة الإسلامية طبقا لمبدأ فصل الدين عن الدولة .

[9] جاكر لحسن ، الحركة الوطنية في معسكر، 1930-1954دار النشر : دار القدس العربي; السنة : 2015 ، ص194

- العفو العام ، و إطلاق سراح جميع المناضلين الذين وضعوا تحت الرقابة اجبرية ، خاصة مصالي الحاج

المحور الثاني : مجازر 8 ماي 1945 وتداعياتها

المحاضرة الثالثة : مجازر 8 ماي 1945م (الاسباب والاحداث) :

ساد الجزائر قبيل شهر ماي 1945، وضعا مكهربا تميز بالقمع الذي تعرض له رجال الحركة الوطنية ، و تجاهل الاستعمار الفرنسي لمطالبهم التي تضمنها بيان الشعب الجزائري و ملحقه ، غير أن ذلك لم يمنع الجناح" المتشدد " في حزب الشعب بقيادة الدكتور الأمين دباغين من أن يراهن على العمل المسلح خاصة سنة 1944.

وإذا تأملنا في الأحداث التي جرت بين 1943-1945، فإننا نستخلص بان هناك مؤشرات توحي بحدوث المواجهة بين الجزائريين و الفرنسيين في الجزائر ، منها تلك التي عاشتها أحياء الجزائريين في سكيكدة في شهر جويلية 1943 حيث قتل الجنود ثلاثين جزائريا دون أن تحرك السلطات الاستعمارية ساكنا[10] .

و بالإضافة الى سكيكدة عرفت مدينة قصر الشلالة يوم 18 أفريل 1945 حدثا تمثل في وقوف المواطنين ، و أنصار حزب الشعب في وجه رجال الدرك الفرنسي الذين تدخلوا لمنع عقد اجتماع ترأسه سعد دحلب ، بهدف تقديم تقرير حول مهمته في مؤتمر أحباب البيان [11].

و شهدت مدينة معسكر كذلك حسب المصادر الفرنسية أجواءا متوترة توحي بوجود رغبة لدي العناصر الوطنية في تنظيم مظاهرة يرفع فيها العلم الجزائري في جوان 1944 ، و مما زاد من قلق الفرنسيين خلال الحرب ، رواج بيع المسدسات الأوتوماتيكية ، و الخراطيش الانجليزية و الأمريكية في معسكر [12].(03)

و محاولة من الشعب الجزائري لإيجاد فسحة للتعبير عن مطالبهم ، كان جو الأحداث المترابط حولهم قد أعطى نفسا جديدا لنيل الاستقلال ، خاصة و أن بنود ميثاق الأطلس

---

[10] فرحات عباس ، المرجع السابق ، ص148

[11] فوزية بوسبك ، شهادات حية عن أحداث 8 ماي 1945، مجلة الذاكرة ، العدد الثاني ، ربيع 1995،المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،ص100

[12] جاكر لحسن ، المرجع السابق ، ص209

1941 قد نصت على بند في غاية الأهمية بالنسبة للشعوب المستعمرة و هو تقرير المصير ، كانت قد التقيت في مؤتمر سان فرانسيسكو ، مما جعل الشعب الجزائري يطمح الى ما سيفرزه هذا المؤتمر حول مستقبل الجزائر ،

ناهيك عن التجمع الذي خرج بنتيجة مهمة ألا و هي تأسيس الجامعة العربية كل هذا زاد من تحمس الشعب الجزائري لنيل الاستقلال في ضل التعهدات الفرنسية لنيل الاستقلال.

لقد تبين من خلال الوعود أنها كانت عبارة عن تهدئة للشعوب المستعمرة لكي لا تحدث مشاكل للوجود الاستعماري في أراضيها ، و هذا ما زاد الحركة الوطنية تصلبا في مواقفها و إصرارا على لمطالبة بالاستقلال ، و هذا ما تأكد فعله في شهر فبراير 1945م حين تم إلصاق منشورات التي جاء فيها :"أيها الإخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر الاستعمار قد خربها ماديا و معنويا ، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي ، فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال ، و الإسلام أصبح محل سخرية ، إن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام ، إلا في إطار (كيان جزائري) و حكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري و ترفض أية سيادة أجنبية و من أجل هذا الهدف مات أخوتكم في الزنازين و هم يعانون في السجون و المحتشدات و منهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أو الخفاء "[13].

مظاهرات 1 ماي 1945:

خلال شهر فيفري 1945م ألصقت منشور على الجدران على المدن الجزائرية جاء فيه " أيها الإخوة المسلمين إن حياة بلدكم في خطر ، فالاستعمار قد خربها ماديا ومعنويا ، إلا في إطار كيان جزائري وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري وترفض أية سيادة أجنبية ، ومن أجل هذا الهدف مات إخوانكم في الزنزانات وهم يعانون في السجون والمحتشدات ومنهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أو الخفاء ".

وتضاعفت المنشورات وظهرت الصحف السرية ، كما ظهرت عبارات مكتوبة على الجدران توصي بأن هناك شيئا ما يستحق الاستعداد منها " استعدوا فإن ساعة الصفر قد قربت ، فلنعد أنفسنا للثورة ، وأيها الجزائريون حاربوا من أجل الحرية وموتوا إذا اقتضى

[13] محمد لحسن زغيدي ، مجازر 8ماي 1945، مجلة الذاكرة ،السنة الثانية ، العدد الثاني ، المتحف الوطني للمجاهد ، ربيع 1955،ص33

الأمر ، ولكن لا هوادة مع المضطهدين ، أيها الجزائريون إن الجبال تناديكم فساعة التحرير قد قربت " .

إلا أن الحماس الجماهيري كان يتعرض للاستفزازات من عدة جهات ، وقد تزايدت كلما اقتربت الحرب العالمية الثانية من النهاية ، لأن تخوف فرنسا من تزايد الشعور الوطني جعلهم يعبؤون النفسيات والقوات العسكرية لمواجهة الطوارئ المحتملة .

في ظل هذا التخوف أصدر حزب الشعب أوامره لمناضليه بالتظاهر بمناسبة عيد أول ماي وهذه المظاهرات أظهرت بسالة واستعداد المناضلون للتضحية ، وشملت كل التراب الوطني مما دعى حركة أحباب البيان والحرية إلى دعوة مناضلي الحركة بالقيام بمظاهرات أخرى في الثامن ماي[3] تذكيرا لفرنسا والحلفاء بالوعد الذي أعطوه في حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة بمناسبة الانتصار النهائي على النازية ، ورفعوا اللافتات كتب عليها " تحيا الجزائر " " أطلقوا سراح مصالي الحاج " " تحيا الجزائر المستقلة " .[2]

مظاهرات 1 ماي 1945 لم تكن وليدة الصدفة، و لم تأت من الفراغ بل جاءت بعد تطورات خاصة مع اشتداد نشاط حرة البيان و الحرية، لذا استغل حزب الشعب مناسبة عيد لعمال و قرر تنظم مظاهرات يوم 1 ماي عبر التراب الوطني حيث بعث بتعليمات الى مناضليه ، في العمالات الثلاثة يحثهم على المشاركة فيها ، و ذلك للتنديد بالسياسة الاستعمارية [14].

جابت الحشود المتظاهرين شوارع الجزائر و البليدة ووهران و بجاية و قسنطينة و مستغانم و سيدي بلعباس و تلمسان ، حيث كان يقودها مناضلو حزب الشعب .

سير الاحداث:

أراد الجزائريون بمناسبة انتصار الحلفاء على ألمانية النازية في 8 ماي 1945 باستغلال هذه الفرحة و التعبير من خلالها على مطالبهم لكن في و ما ميز هذه المظاهرات بروز العلم الجزائري وسط أعلام الحلفاء ، حينئذ تدخلت السلطات الفرنسية و أنذرو مسؤولي أحباب

---

(3) الرؤية : تحولات الأحزاب وتطورها بعد مجازر 8 ماي 1945 م ، السنة الأولى ، العدد الأول ، جانفي /فيفري 1996م .

(2) عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 240

14 جاكر لحسن ، المرجع السابق ، ص210

البيان في إبعاد اللافتات و العلم الجزائري غير أنهم رفضوا ، و حاول مفتش الشرطة أن ينتزع العلم عنوة من حامله و هو الكشاف بوزيد شعال هذا الأخير رفض و تمسك به بقوة فأخذت الشرطة تطلق النار عليه و على المتظاهرين فكانت بمثابة الفتيل لإشعال نار الحوادث.

مما ثار السكان من هذا التصرف الدنيء .مما جعل الإدارة الفرنسية تحول هذه المظاهرات من مظاهرات سلمية إلى معارك دامية، حيث امتزج فيها القمع بالرعب و الدم و دخان المداشر المدمرة و المحاصيل المحروقة و غيرها ،وراح ضحيتها حوالي خمسة و أربعين ألف شهيد 45000 من الأرواح البريئة ، هذه المجزرة التي سوف تحدث ثورة داخل الحركة الوطنية و تحشد المترددين بضرورة الاستقلال كحل وحيد للمجتمع الجزائري

و على غرار مناطق الوطن ، نظم الجزائريون بعمالة وهران خلال هذا اليوم 08 ماي مظاهرات كبرى بعدة مدن نذكر منها : مدينة سيدي بلعباس ، مستغانم ، أما على مستوى مدينة تلمسان فقد أشرفت حركة أحباب البيان و الحرية على تنظيم موكب قدر عدده مابين 1500و 2000 متظاهر ، في تظاهرة كبيرة شارك فيها آلاف الأشخاص .

و في غضون يوم واحد فقط تحولت البلاد كلها إلى كتلة من اللهيب و النار و الى أودية من الدم ، استعمل فيها الاستعمار جميع أنواع القمع و التعذيب ، هذا و قد قصفت الجوية القرى و استخدمت الطائرات و الرشاشات في الدواوير و راحت السفن الفرنسية الراسية في بجاية و جيجل ترمي بالسلاح المدفعية على القرى و المداشر إضافة إلى سطيف و قالمة و خراطة و غيرها ... و بلغت المجازر أشدها في مدينة سطيف كونها تقع في مفترق الطرق بين الجزائر العاصمة و قسنطينة و فيها ظهرت حركة احباب البيان و فيها كان ينشط فرحات عباس و البشير الإبراهيمي و بالتالي ليس غريبا أن تكون مسرحا لانتفاضة 8 ماي 1945 ، و حول هذه الحوادث يقول فرحات عباس :" كان هذا اليوم يوم الثلاثاء يعقد في السوق الأسبوعي يتوارد على مدينة سطيف فيه مابين خمسة الاف و خمسة عشر الف يتقاطرون من كل أرجاء الناحية من كل فج عميق " وكان أشدها وأهمها حجما وخسائرا في القطاع القسنطيني وتطورت إلى أن أصبحت ثورة عارمة .[3]

---

[3] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش :المرجع السابق ، ص 79 .

فبالنسبة للجزائريين حانت ساعة التعبير عن المشاعر الوطنية وعن تعلقهم بالحرية وهذا النوع من التعبير كاف وحده في تفجير الموقف ، لأن الفرنسيون لا يتقبلونه خاصة وأنهم كانوا يتربصون بالجزائريين منذ مدة طويلة وكانوا ينتظرون بشوق ساعة انتقامهم من الجزائريين .

إن مظاهر العنف الأولى جاءت من الشرطة لأنها أرادت أن تتعرض لنشر الروايات التي تدعو ّإلى الاستقلال وسقوط الاستعمار وإطلاق سراح مصالي الحاج ، وقد بذلت الشرطة كل ما في وسعها لكي لا تقع الاستعراضات برفع الأعلام الجزائرية ، ووقعت مشادات عنيفة في كل التراب الجزائري .

كان أول ضحية على يد أحد رجال الشرطة وهو الشاب سعال بوزيد في سطيف الذي كان يحمل العلم الوطني بعد أن أصر على الاحتفاظ به في وسط هتفات المتظاهرين
[6] أدى هذا العمل إلى انفجار الجماهير الجزائرية التي أقبلت متظاهرة معبرة عن فرحتها وانقلب الفرح إلى مأتم حيث هاجمت الشرطة المتظاهرين ومعها الأوروبيون المدنيون ولم يجد الجزائريون من وسيلة للدفاع عن أنفسهم إلا الالتجاء إلى العصي وإلى أي سلاح عثروا عليه .[7]

وفي هذه الأثناء ازداد القمع حيث طورد المسلمون من المدن وتجمع الأوروبيون إزاء الخطر العربي ، وانهمكت قوات الشرطة في الأعمال الانتقامية من المسلمين ، وجاء الجيش الفرنسي لنجدة الشرطة ، وكانت البحرية والطيران في حالة انتظار لتدخلا في العمليات ضد الجزائريين ، فكانت العودة إلى وسائل الحرب التي استخدمها بيجو.

المحاضرة الرابعة : نتائج حوادث 8 ماي 1945 م :

كان عدد الضحايا كبيرا جدا ، فقد ذكرت المصادر ارقاما متفاوتة وعرف الرقم المتفق عليه ب 4 ألف شهيد ميت اعتبرهم التاريخ الجزائري من بين الشهداء الأوائل وألقي القبض على حوالي6000 جزائري وحكم على 99 منهم بالإعدام (نفذ منها 22) و64 بالأشغال الشاقة الأبدية والآخرون بمئات السنين سجنا .

---

[6] ناصر الدين سعيدوني : " أحداث 8 ماي 1945م " ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير ، الذاكرة ، العدد الثاني ، ربيع 1995م ، المتحف الوطني للمجاهد .
[7] محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص 207 .

هذه الحوادث وهذه الحصيلة بينت للشعب الجزائري الوجه الحقيقي للاستعمار الذي صمم بأن لا يسمح بأي تعبير سياسي يرمي إلى إعادة السيادة الجزائرية وإلى استقلال الجزائر[3] عندما اكتشف الاستعمار أن الشعب الجزائري نبذ سياسة الإصلاحات الجزئية ، وسياسة الإدماج وبدأ يقترب من أنصاره فكرة الاستقلال ، الذين اقتنعوا بدورهم بضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح كسبيل وحيد لاستعادة حرية الجزائر واستقلالها .

إضافة إلى ما سبق أسفرت حوادث 8 ماي على انهيار الوحدة الوطنية التي عاشتها البلاد في " حركة أحباب البيان والحرية" ، فحزب الشعب الجزائري بقيادته ومناضليه تأكد بعد حوادث 8 ماي بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى وأن فرنسا غير مستعدة للتنازل عن الجزائر مهما كانت الظروف حتى لو اقتضاها ذلك تجنيد وتجميع قواتها العسكرية الموزعة في المستعمرات الأخرى ومع تأكيداته وجد الحزب نفسه مترددا يتأرجح بين مواصلة العمل السري الذي نشأ عليه منذ حله عام 1939م ، وبين النزول إلى الميدان علانية ككل الأحزاب الشرعية التي مكنها غطاءها الشرعي من التحرك في نطاق واسع.[1]

أما فرحات عباس وأنصاره ممن كانوا لا يؤمنون بالعنف ويعتبرون المطالبة بالاستقلال التام نوع من التهور فقد اعتبروا حوادث 8 ماي 1945 مغامرة قامت بها عناصر من حزب الشعب الجزائري ، اتخذتها الإدارة الفرنسية ذريعة لضرب الحركة الوطنية ولحل حركة أحباب البيان والحرية وعليه لا يمكن التمادي في العمل جنبا إلى جنب مع مناضلي حزب الشعب الجزائري داخل حركة واحدة ،واستخلص عباس من حوادث 8ماي بأن التطرف لا يجدي ولا يساعد الجزائريون في الحصول على حقوقهم والمجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية هي أفضل وسيلة لعرض القضية الجزائرية وللدفاع عنها .

بينما عادت جمعية العلماء المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حوادث 8 ماي إلى نشاطها برئاسة جديدة تولاها الشيخ البشير الإبراهيمي وقد ركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في القرى والمدن والمداشر، وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا ، وتوجت نشاطها الثقافي والديني بتأسيس معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة في عام 1949م . أما الحزب الشيوعي الجزائري PCF فقد مر بعدة مراحل

---

[3] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص 81. 82 .

[1] محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص 241 .

أولا كان يحاول إيجاد أرضية جزائرية مع المحافظة بارتباطه مع الحزب الشيوعي الفرنسي PCF ولم يتمكن من ذلك إلا بعد اشتراكه في المؤتمر الإسلامي سنة 1936م الذي ساعده على الاحتكاك بالأوساط الشعبية ، فهو الحزب الوحيد الذي لم يندمج مع أحباب البيان والحرية والوحيد الذي كان مدافعا عن القمع الفرنسي خلال حوادث 8ماي 1945م ،ولذلك ابتعد عن الساحة الشعبية .[3]

إذن كخلاصة فإن حوادث 8ماي 1945م كانت بمثابة نقطة تحول ايجابية في تاريخ الحركة الوطنية بصفة عامة وحزب الشعب الجزائري بصفة خاصة. فأحداث 8ماي من هذا المنطلق شأنها شأن الأعمال العظيمة والتحولات العميقة في حياة الشعوب ،كانت مفاجئة في اندلاعها ،محدودة في مجالها الجغرافي ،وبعدها الزمني لكن خطيرة في نتائجها بعيدة الأثر في التطورات التي ترتبت عنها مما جعلها في ذاكرة التاريخ ،مهدت لعهد جديد وبداية ملحمة خالدة في تاريخ الشعب الجزائري كان الفاتح من نوفمبر 1954 م منطلقا لها .[2]

إذن فمجازر 8ماي جعلت الشعب يبقى مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية ،كما انطلقت الحركة على أسس جديدة على عكس ما كان يتوقعه المستعمر بأنه بتلك المجازر قضى على الحركة الوطنية .

لذلك تعد حوادث 8 ماي 1945م الحد الفاصل بين ما كان يفكر فيه بعض الجزائريين في الحركة الوطنية من أمل نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي والبعض أمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال.

إن التحركات الشعبية للجزائريين خلال 8ماي 1945م أثارت مخاوف السلطات الاستعمارية ،وولدت الحقد في نفوس مستوطنيها ، فخططوا جميعا للانتقام من الجزائريين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فارتكبوا في 8ماي 1945م مجازر بشعة ضد شعب أعزل تظاهر ليطالب حقه في الحرية والاستقلال فكانت النتيجة قتل أكثر من 45 ألف جزائري واعتقال ألاف الأخريين من بينهم زعماء الحركة الوطنية، وفي جو ملأه الحذر وعدم الطمأنينة أعدت فرنسا العدة ورسمت معالم إصلاحات سياسية عساها أن تفلح في استيعاب ما يمكن استيعابه من القوى الوطنية الحية وجعلها تدور في فلكها، وذلك بواسطة الإجراءات التي

---

[3] محمد الطيب العلوي : نفسه ، ص216 . 217 .

[2] ناصر الدين سعيد وني : ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مريرة ، المرجع السابق .

اتخذتها لتهدئة الأوضاع في الجزائر[2] فقامت بإصدار قرار العفو العام من طرف البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1946م وتوسيع دائرة الانتخابات بالنسبة للأهالي وإعداد مشروع ما عرف بقانون الجزائر الأساسي وفي إطار العفو الشامل الذي قررته الإدارة الاستعمارية تمَّ الإفراج عن فرحات عباس يوم 16-03 – 1946م[5] وبادر في شهر مارس بتأسيس حزب سماه " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " معلنا بذلك انفصاله التام عن أحباب البيان والحرية ، ورفضت العمل مستقبلا مع حزب الشعب الجزائري.

وقد شمل العفو العام الذي صدر في شهر أفريل 1946 م مصالي الحاج الذي كان منفيا في برزافيل ، فعاد في أكتوبر وقرر المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي المعدة لشهر نوفمبر.

المحور الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية

المحاضرة الخامسة : الحركة السياسية بعد 8ماي 1945 :

إضافة إلى ما سبق أسفرت حوادث 8 ماي على انهيار الوحدة الوطنية التي عاشتها البلاد في " حركة أحباب البيان والحرية" ، فحزب الشعب الجزائري بقيادته ومناضليه تأكد بعد حوادث 8 ماي بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى وأن فرنسا غير مستعدة للتنازل عن الجزائر مهما كانت الظروف حتى لو اقتضاها ذلك تجنيد وتجميع قواتها العسكرية الموزعة في المستعمرات الأخرى ومع تأكيداته وجد الحزب نفسه مترددا يتأرجح بين مواصلة العمل السري الذي نشأ عليه منذ حله عام 1939م ، وبين النزول إلى الميدان علانية ككل الأحزاب الشرعية التي مكنها غطاءها الشرعي من التحرك في نطاق واسع.[1]

أما فرحات عباس وأنصاره ممن كانوا لا يؤمنون بالعنف ويعتبرون المطالبة بالاستقلال التام نوع من التهور فقد اعتبروا حوادث 8 ماي 1945 مغامرة قامت بها عناصر من حزب الشعب الجزائري ، اتخذتها الإدارة الفرنسية ذريعة لضرب الحركة الوطنية ولحل حركة أحباب البيان والحرية وعليه لا يمكن التمادي في العمل جنبا إلى جنب مع مناضلي حزب الشعب الجزائري داخل حركة واحدة ،واستخلص عباس من حوادث 8ماي بأن التطرف لا

---

[2] عمار هلال : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962) ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر -1995 ، ص 361 .

[5]محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999م ، ص 105 .

[1]محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص 241 .

يجدي ولا يساعد الجزائريون في الحصول على حقوقهم والمجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية هي أفضل وسيلة لعرض القضية الجزائرية وللدفاع عنها .

بينما عادت جمعية العلماء المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حوادث 8 ماي إلى نشاطها برئاسة جديدة تولاها الشيخ البشير الإبراهيمي وقد ركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في القرى والمدن والمداشر ، وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا ، وتوجت نشاطها الثقافي والديني بتأسيس معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة في عام 1949م .[2] أما الحزب الشيوعي الجزائري PCF فقد مر بعدة مراحل أولا كان يحاول إيجاد أرضية جزائرية مع المحافظة بارتباطه مع الحزب الشيوعي الفرنسي PCF ولم يتمكن من ذلك إلا بعد اشتراكه في المؤتمر الإسلامي سنة 1936م الذي ساعده على الاحتكاك بالأوساط الشعبية ، فهو الحزب الوحيد الذي لم يندمج مع أحباب البيان والحرية والوحيد الذي كان مدافعا عن القمع الفرنسي خلال حوادث 8ماي 1945م ،ولذلك ابتعد عن الساحة الشعبية .[3]

إذن كخلاصة فإن حوادث 8ماي 1945م كانت بمثابة نقطة تحول ايجابية في تاريخ الحركة الوطنية بصفة عامة وحزب الشعب الجزائري بصفة خاصة.[1]فأحداث 8ماي من هذا المنطلق شأنها شأن الأعمال العظيمة والتحولات العميقة في حياة الشعوب ،كانت مفاجئة في اندلاعها ،محدودة في مجالها الجغرافي ،وبعدها الزمني لكن خطيرة في نتائجها بعيدة الأثر في التطورات التي ترتبت عنها مما جعلها في ذاكرة التاريخ ،مهدت لعهد جديد وبداية ملحمة خالدة في تاريخ الشعب الجزائري كان الفاتح من نوفمبر 1954 م منطلقا لها ·

إذن فمجازر 8ماي جعلت الشعب يبقى مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية ،كما انطلقت الحركة على أسس جديدة على عكس ما كان يتوقعه المستعمر بأنه بتلك المجازر قضى على الحركة الوطنية .

---

[2] محمد الطيب العلوي : نفسه ، ص 214- 216 .

[3] محمد الطيب العلوي : نفسه ، ص216 . 217 .

[1] الرؤية ، تحولات الأحزاب ، المرجع السابق ، ص 65 .

لذلك تعد حوادث 8 ماي 1945م الحد الفاصل بين ما كان يفكر فيه بعض الجزائريين في الحركة الوطنية من أمل نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي والبعض أمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال.

المحاضرة السادسة :

إعادة تشكيل الحركة الوطنية (1946م – 1947م)

إن التحركات الشعبية للجزائريين خلال 8ماي 1945م أثارت مخاوف السلطات الاستعمارية ،وولدت الحقد في نفوس مستوطنيها ، فخططوا جميعا للانتقام من الجزايريين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فارتكبوا في 8ماي 1945م مجازر بشعة ضد شعب أعزل تظاهر ليطالب حقه في الحرية والاستقلال فكانت النتيجة قتل أكثر من 45 ألف جزائري واعتقال ألاف الأخريين من بينهم زعماء الحركة الوطنية وفي جو ملأه الحذر وعدم الطمأنينة أعدت فرنسا العدة ورسمت معالم إصلاحات سياسية عساها أن تفلح في استيعاب ما يمكن استيعابه من القوى الوطنية الحية وجعلها تدور في فلكها، وذلك بواسطة الإجراءات التي اتخذتها لتهدئة الأوضاع في الجزائر[2] فقامت بإصدار قرار العفو العام من طرف البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1946م وتوسيع دائرة الانتخابات بالنسبة للأهالي وإعداد مشروع ما عرف بقانون الجزائر الأساسي وفي إطار العفو الشامل الذي قررته الإدارة الاستعمارية تمَّ الإفراج عن فرحات عباس يوم 16-03 – 1946م[5] وبادر في شهر مارس بتأسيس حزب سماه " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " معلنا بذلك انفصاله التام عن أحباب البيان والحرية ، ورفضت العمل مستقبلا مع حزب الشعب الجزائري.

وقد شمل العفو العام الذي صدر في شهر أفريل 1946 م مصالي الحاج الذي كان منفيا في برزافيل ، فعاد في أكتوبر وقرر المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي المعدة لشهر نوفمبر .

---

[2] عمار هلال : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962) ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر -1995 ، ص 361 .

[5]محمد العربي الزوبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999م ، ص 105 .

إذن فحوادث 8ماي مأساة ودرس وعاه الشعب الجزائري جيدا بحيث تخلى المعتدلون عن سياسات الاندماج ، وعن سياسات الإصلاح الجزئي واستغلت العناصر الوطنية الاستقلالية الحوادث والظروف للاتجاه بالحركة الوطنية الاستقلالية نحو بعدها الثوري .

وإذا كان الجنرال دوفال DUVAL قد طمأن مسؤوليه لمدة 10 سنوات بحكم ما قام به من قمع ، فإن هذه العشر سنوات قد عرفت من نشاط الحركات الوطنية ما لم تعرفه من قبل في النشاطات السياسية ، ومن الناحية السرية كانت سنوات خصبة في مخاض الحركة الثورية التي تحركت بصفة فعالة وبسرية تامة وبشجاعة فائقة ، فأسست أحزاب ومن بينهم فرحات عباس الذي أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

1- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

أنشئت هذه الحركة سنة 1946م من طرف فرحات عباس بعد إطلاق سراحه في 16مارس 1946م بعد قرار العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1946م' وكانت هذه الحركة مفتوحة للأوروبيين والجزائريين على حد السواء وكانت تهدف إلى إقامة دولة مرتبطة مع فرنسا ، ومن خصائص هذه الحركة أن الأعيان يحتلون الصدارة فيها، وقد كان هؤلاء قبل ذلك تحت لواء الحركة الاندماجية ومن أجل ذلك فإن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالرغم من حسن نوايا إطاراته الشابة كمحمد قرموش وتوفيق بوعتورة وحسناوي ، لم يتمكن من التحول إلى حزب يتجاوب مع طموحات الجماهير ومع ذلك فقد لقيت هذه الحركة اهتماما لدى الفئات المثقفة في سنة 1946م ، ويرجع ذلك ولاشك إلى صبغتها النخبوية وخوفها من الجماهير من هنا فإن الاتحاد الديمقراطي كان يناضل على جبهتين ضد المستعمر وضد حركة التحرير (حزب الشعب)[3] وفي نداء إلى الشبيبة الجزائرية الفرنسية والمسلمة أوضح عباس مفهوم تحرير الجزائر " لقد تركنا نهاية الطرق القديمة

[3] محمد حربي : الثورة الجزائرية : سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عياد ، صالح المثلوني ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1994م ، ص 9 .

المعهودة لنسلك الجادة الكبرى " أعني المساواة والحرية لاندماج ولا سيد جديد ولا انفصال " كان عباس يريد أن يبتعد عن وطني حزب الشعب الجزائري وأن يعمل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بصفة حزب مستقل يرمي إلى التوفيق بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين الأوروبيين بالجزائر في إطار دولة تشترك مع فرنسا بكل حرية .[4]

وفي 2جوان 1946م خاض فرحات عباس الانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس التأسيسي في فرنسا أين تحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية المخصصة للجزائريين وتبلغ 11 مقعد من بين 13 مقعد وهي انتخابات قاطعها حزب الشعب الجزائري ودعا الجماهير إلى مقاطعتها لأنها تتعارض وخطته في عدم الاعتراف بشرعية المؤسسات الفرنسية وقوانينها لكنه عدل عن رأيه وترشح بدوره للمجالس في الدورة القادمة وأيدته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ووقفت بجانب مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بدعوى أن رجال الاتحاد أفضل من مرشحي الإدارة الفرنسية من " بني وي ...وي ..." كما كان يطلق عليهم في ذلك العهد[2] وبهذا انفرد فرحات عباس بإعداد مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في البرلمان الفرنسي يوم 9 أوت 1946م ، وطالب فيه الحكومة الفرنسية بإنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال داخلي وحكومة جزائرية لها علمها الوطني .

ومن خلال ما ذكر نستنتج أن إيديولوجية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تبنى على ركائز ثلاث لم تتغير حتى بعد أن اندلعت ثورة نوفمبر 1954م وهي :

أ- الإيمان برسالة فرنسا الحضارية التي لا غنى عنها في هذه البلاد .

---

[4] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص ص 85 . 86 .
[2] محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص216.

ب- ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية والجالية الأوروبية بها في إطار الاتحاد الفرنسي أو الكونفدرالية الفرنسية أو أي شكل أخر من هذا النوع لا يسمح باستقلال الجزائر الكامل وانفصالها عن فرنسا .

ت-عدم اللجوء إلى العنف والثورة ضد فرنسا مهما كانت الأمور في إطار " الثورة بالقانون" .

وقد كشفت هذه الأحداث عن إفلاس هذه المرتكزات والمبادئ السياسية مما دفع فرحات عباس للاعتراف في كتابه " ليل الاستعمار " بأن الذين أعدوا لثورة أول نوفمبر وفجورها ليسوا من حزبه وإنما مناضلو التيار الاستقلالي .

2- جمعية العلماء المسلمين:

موقف العلماء من مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية II:

تمثل موقف جمعية العلماء في بداية الحرب بالتزامها الصمت حيث لم تعبر بصراحة عن موقفها، ثم رفضت تأييد فرنسا وباعتبارها حركة إصلاحية من أهم المنظمات الوطنية القادرة على إقناع الأوساط الجزائرية[15]، لجأت الإدارة الفرنسية للاتصال بجمعية العلماء أولا كهيئة[16]، ولكنها لم تحصل على ما كانت ترغب فيه، استعملت طريقة الاتصالات بأعضاء الجمعية وتمكنت من التأثير على بعض الأشخاص في الجمعية و استمالتهم، ورأوا أن تبعث الجمعية بتأييد إلى رئيس حكومة فرنسا، وكانت تعتقد أن باستطاعتهم اقناع رئيس الجمعية و باقي الأعضاء، إلا أن هؤلاء رفضوا كل العروض والمساومات، وامتنعوا عن توجيه برقيات الولاء والتأييد لفرنسا في حربها ضد الألمان كما رفضوا توجيه نداء إلى الشعب الجزائري يدعوه إلى الوقوف إلى جانب فرنسا والجهاد في سبيلها[17].

فبالرغم من صدور قرار يحل الجمعية إلا أنها رفضت التأييد إذ ذهب ابن باديس يطرح فكرة إعلان الثورة ضد فرنسا حيث خاطب أصدقائه المقربين وذكر أنه سيعلن الثورة حين تحين الفرصة.

---

15 تركي رابح عمامرة، **التعلم القومي و الشخصية الجزائرية**، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1985، ص 199.

16 محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة السياسية**، م.و.إ.ن.إ، الجزائر، ص 195.

17 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 195.

من جهة أخرى هناك من أيد فرنسا عن طريق برقيات إلى السلطة الفرنسية نفسها تعلن فتوى رجال الدين "المفتون، القضاة، المرابطون" الرسميين بوجود الحرب مع فرنسا شرعا وكان هذا هو عربون الولاء الذي حصلت عليه فرنسا من الجمعية.

وهناك من يقول أن بعض أعضاء الجمعية لم يبعثوا ببرقية إلى فرنسا بل كانت فكرة مطروحة إوسط الجمعية ولما قوبل اقتراحهم بالرفض أرسلوا استقالتهم.

وعلى العموم فإن "ج. ع. م. ج" اتخذت موقفا فأوقفت صحافتها مثلما أوقف ابن باديس مجلة الشهاب[18]، وهذا حتى لا تتعرض للرقابة المفروضة أو التوجيه الإجباري الذي تقتضيه ظروف الحرب، وذلك تحسبا لأي طارئ قد تجبرها فرنسا على نشر أمور في صالحها، وقد تكون هذه الأمور ضد مبادئ الجمعية خاصة وأنها تتمتع بسمعة حسنة ومكانة محترمة في الأوساط الشعبية، ولها مطلق القدرة على اقناع الشعب الجزائري وذلك بضرورة الوقوف إلى جانب فرنسا في حربها ضد ألمانيا، إذا ما أرادت ذلك ولكنها فعلتها تمسكا منها بمبادئها الإسلامية الصحيحة، وكذا بقانونها الأساسي.

لكن الشيخ العقبي رأى أن يصدر جريدته "الإصلاح" مرة أخرى ولم يتخذ طريقة رئيس الجمعية الشيخ ابن باديس ولا الشيخ الإبراهيمي نائبه، ويمكن أن يرجع هذا إلى استقالته من المكتب الإداري للجمعية لذلك لم يتقيد بمواقفها.

ورغم ذلك لم تنج الجمعية من التعرض لهزة داخلية أثرت فيها بشكل كبير كحركة سائدة آنذاك لها مبادئ وقواعد مسموعة ومؤثرة سواء بالنسبة للشعب الجزائري من جهة، وبالنسبة للسلطات الفرنسية من جهة أخرى وتجسد ذلك في أنها لم تحل منذ نشأتها سنة 1931، وتجسد هذا التأثير من خلال تحديد إقامة ابن باديس رئيس الجمعية ومسيرتها في

---

[18] إبراهيم إبن العقون، **الكفاح القومي و السياسي من خلا مذكرات معاصر**، ج2، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص 223.

قسنطينة منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وظل رهين السلطات الفرنسية حتى وافته المنية في 04/16 / 1940 وبهذا وفاته ستكون وقفة في تاريخ الجمعية، فبعد وفاة الشيخ ابن باديس حاول الوالي العام التدخل في اختيار رئيس الجمعية، ولم تكتف السلطات الفرنسية بذلك بل قبل وفاته، أوقف نائبه الشيخ الإبراهيمي الذي أبعد إلى آفلو، والذي ثبت هو الآخر على موقف عدم تأييد فرنسا في الحرب كما قامت السلطات الفرنسية بالضغط على باقي الأعضاء منهم الشيخ التبسي وفرضت الإقامة الجبرية على البعض الأخر.

ج ـ موقف العلماء من بيان فيفري 1943:

كانت نهاية الثلاثينات مليئة بالأحداث الكبرى فأوربا عموما وفرنسا خصوصا تستعد للحرب العالمية الثانية 1939 - 1945، وفي هذه الظروف أقدمت فرنسا على حل الأحزاب الوطنية برمتها وفي مقدمتها حزب الشعب الجزائري والزج بزعيمه مصالي الحاج في السجن[19]، إلى جانب الشيخ الإبراهيمي[20]، وفي 08 نوفمبر 1942 نزلت قوات الحلفاء بالجزائر فرأى العديد من الزعماء الجزائريين ضرورة الإتصال بهم، وكان من بين المتحمسين أكثر الصيدلي فرحات عباس[21]، حيث ثمن هذه المناسبة فقد كانت له اتصالات مع دول الحلفاء والأمريكيين خصوصا، حيث أراد تدويل القضية الجزائرية على طريقته وكسبها الدعم المطلوب لتسريع تحقيق مطالب الشعب الجزائري هذا من جهة، وإرغام فرنسا على إدخال إصلاحات حقيقية تحت ضغط الرأي العام العالمي من جهة أخرى ولتحقيق أهداف الشعب الجزائري عمل فرحات عباس وفريقه على إصدار مذكرة إلى الحلفاء، في 22 ديسمبر 1942 كانت بعنوان "رسالة من ممثلي الجزائر إلى السلطات المسؤولة"[22]، وطالب من خلالها إلى عقد مؤتمر ينبثق منه دستور سياسى و اجتماعي واقتصادي للجزائر

---

[19] عبد الكريم بوالصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 242.

[20] Stora Benjamin et Daoud Zakya , **Ferhat Abbas un martre algérien**, casbah, éd Alger, 1995, p p 112-113.

[21] عبد القادر حميدي، **فرحات عباس رجل الجمهرية**، دار المعرفة، الجزائر، د.ت.ص، ص 86.

[22] Kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme Algérien, question nationale et politique algérienne 1919-1951**, tomes 2, 2 éd,1993, p 622.

وكعادتها تماطلت السلطات الفرنسية وحاولت ربح الوقت، وهو ما دفع فرحات عباس و ممثلين عن الاتجاهات السياسية ومنها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[23]، إلى عقد اجتماع بمكتب المحامي أحمد بو منجل بالجزائر العاصمة واتفقوا على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري، وتم اختيار فرحات عباس لتحريره، وسمي هذا الميثاق الجديد "بيان الشعب الجزائري" الذي صدر في 10 فبراير 1943، ومن أبرز مطالبه:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- تطبيق حق تقرير المصير لكل الشعوب.
- منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها الحرية و المساواة بين السكان بدون تمييز .
- حرية الدين و فصل الدين الإسلامي عن الدولة.
- ترسيم اللغة العربية إلى جانب الفرنسية.
- تحقيق إصلاح زراعي يضمن رفاهية الجماهير الفلاحية .
- مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة فاعلة وفعالة.

أيدت الجمعية محتوى البيان الذي قدم من طرف فرحات عباس لما تضمنه من مطالب وطنية جريئة، متجاوبا مع محتوى عريضته المقدمة إلى الحاكم العام يوم 19 سبتمبر 1941، والخاصة بحرية الوعظ وحرية تعلم اللغة العربية مع إلغاء جميع المراسيم الجائرة مثل مرسوم 08-03-1938، فجاء البيان معبرا في بعض أقسامه على انشغال واهتمام المجلس الإداري لجمعية العلماء خصوصا فيما يتعلق بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في الجزائر إلى جانب اللغة الفرنسية وإجبارية ومجانية التعليم لجميع الأطفال من الذكور والإناث وحرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ دين الدولة بالنسبة لجميع الأديانا، وهذا ما كان يروق للجمعية لتجديد أنشطتها قصد تحقيق سياستها الإصلاحية في الوطن[24].

لقد اشتد ضغط الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها السياسية والعقائدية بعد صدور بيان الشعب الجزائري في هذه المرحلة "1942-1943" وما خلفه من أثر في أوساط

---

[23] فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، الشاب الجزائري، تر: أبو بكر رحال، الجزائر، 1944، ص 167.
[24] عمر بلعربي، المرجع السابق، ص 105.

المجتمع الجزائري، وعلى مستوى إدارة السلطات الاستعمارية التي انتهجت سياسة جديدة حاولت بها تهدئة و استمالة الرأي العام الجزائري حيث بادر الجنرال "جيرو" Giraud بإطلاق سراح الشيخ الإبراهيمي في 28 ديسمبر 1942 ،رفقة بعض المصلحين في عمالة وهران "كقباطي محمد بشير وهو من مدينة الغزوات، وعبد المومن حاج الطاهر من مدينة معسكر وغيرهم ..."[25].

وكان لعملية الإفراج هذه ارتياح كبير في الأوساط الإسلامية وذلك عبر ربوع الوطن و نواحي العمالات الثلاث، إذ استقبل الشيخ الإبراهيمي بحفاوة كبيرة من طرف أصدقائه وطلبته، في تلمسان بتاريخ 16 يناير 1943، وبهذا يكون الشيخ الإبراهيمي قد استأنف مهمته الإصلاحية والوطنية من خلال القيام بزيارات تفقدية لمؤسسات الجمعية ومدارسها والاتصال بالمشرفين عليها، وفي هذا الإطار انتقل الشيخ الإبراهيمي في فبراير 1943 إلى مدينتي سيدي بلعباس ووهران وزار نادي النجاح وجمعية الفلاح ثم انتقل إلى الجزائر العاصمة وقابل الحاكم العام، وفي نفس السياق أكمل جولته نحو الشرق الجزائري وهذا لزيارة عمالة قسنطينة قصد الاتصال بالمصلحين وبعث نشاط الجمعية هناك وعبر ربوع الجزائر كلها، وقد زار الشيخ الإبراهيمي أيضا مدينة سيدي بلعباس في 22 ماي 1943 وألقي محاضرة في نادي النجاح.

وأعلن أن الهدف من مجيئه هو العمل على تحقيق بناء مدرسة بهذه المدينة، ثم انتقل إلى مدينة وهران في الفاتح من شهر أوت حيث عقد اجتماعا مع جمعية الفلاح وتمحور الموضوع حول قضية الدروس بالنسبية للجزائريين، وكذلك شراء السكن المجاور لمقر جمعية الفلاح، وبفضل تحركاته الدؤوبة مكن جمعية العلماء من استعادة نشاطها الكامل بمختلف ربوع الوطن خاصة بالقطاع الوهراني، حيث أعلن في فبراير 1944 عن إنشاء 17 مدرسة جديدة بالعمالة الغربية، وفضلا عن نشاطها الإصلاحي والثقافي بهذه المنطقة فإن انضمام ومساندة الجمعية للبيان أضفت عليه البعد الوطني من خلال شعارها المعروف

[25] المرجع نفسه، ص 105.

"الإسلام ديننا العربية لغتنا الجزائر وطننا" فمناصرة البيان والدفاع عنه هي مناصرة الهوية الوطنية والدفاع عنها[26].

د ـ موقف العلماء من مجازر 08 ماي 1945:

في بداية 1945 أصبحت الحرب العالمية الثانية تسير لصالح الحلفاء، وأصبح النصر على النازية وشيكا، كما شهدت هذه الفترة كذلك انتشار الأفكار التحررية عند الشعوب الخاضعة للاحتلال، وأصبحت هي الأخرى تنتظر بفارغ الصبر تحررها من الاحتلال آملين في تطبيق وعد الحلفاء بإعطائها حريتها لتقرير مصيرها[27]، وقد اتفق فرحات عباس وبعض زعماء حزب الشعب الجزائري على تنظيم مظاهرة كبرى يوم 01 ماي 1945 والهدف منها إظهار قوة الحركة الوطنية للمحتلين و لفرنسا ولحلفائها وإبراز قدرتهم على تجنيدي الجزائريين حول القضية الوطنية، لكن هذه المظاهرة المحددة في هذا اليوم قد اعتراها خلل ولم تحدث في ذلك اليوم إلا في بعض جهات من الوطن، إن المظاهرات التي قامت في 01 ماي 1945 والتي شاركت فيها عشرات الآلاف من الجزائريين عبر أهم المدن الجزائرية فقد سادها الانضباط والهدوء حيث رفعت شعارات "تنادي باستقلال الجزائر، نهاية الاحتلال، تحرير مصالي ..."، وحاولت الشرطة تعقب المواطنين وإطلاق النار عليهم في الجزائر وبجاية وقتلت اثنان منهم وجرحت المئات، اثنان منهم كانا حاملان العلم الوطني الجزائري، وانتشر الذعر في أوساط المحتلين وانتظروا الفرصة المناسبة، أما الجزائريين المسلمين فإن خبر إطلاق النار على المتظاهرين استقبلوه بنوع من الحدة والصمود وزادهم ذلك شجاعة وقوة وتماسكا ضد المحتلين ، ورأوا بأن الوقت مناسب لتحرير الجزائر من الاحتلال، وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة[28].

لقد أثرت مجازر 08 ماي 1945 كثيرا في علماء الإصلاح وحفزتهم إلى تغيير أسلوب عملهم والإجهار بما تكنه صدورهم ويراود عقولهم، ومن المناسب أن نورد فقرتين اثنتين للشيخ الإبراهيمي أوردهما في مقال له كتبه عن ذكرى يوم 08 ماي ونشر في مجلة

---

[26] المرجع نفسه، ص 106.

[27] Ferhat Abbas , **Guerre et révolution d'Algérie la nuit coloniale**, tomes 1, éd, Julliard, paris,p 229.

[28] أحمد محساس، المرجع السابق، ص 237.

البصائر يوم 10 ماي 1948 فقال في الفقرة الأولى :" فقد فتح الناس أعينهم في يوم واحد على بشائر تدق بالنصر وعلى عشائر من المنتصرين تساق للنحر، وفتحوا آذاهم على مدافع للتبشير وأخرى للتدمير وعلى أخبار تؤذن، بالدماء راقت في العالم كله، وأخرى تقول إن الدماء أريقت في جزء صغير من العالم هو تلك القرى المنكوبة من مقاطعة قسنطينة، وفي لحظة واحدة تسامع العالم بأن الحرب انتهت مساء أمس في برلين، وابتدأت صباح اليوم في الجزائر، وفي خطرة البرق بين الغرب والشرق أعلنت حرب من طرف واحد و انجلت في بضعة أيام عن ألوف من القتلى العزل الضعفاء، وإحراق قرى وتدمير مساكن، واستباحة حرمات ونهب أموال، وما تبع ذلك من تغريم و سجن و اعتقال ذلك يوم مجازر 8 ماي 1945"، وقال الشيخ الإبراهيمي في الفقرة الثانية التي ختم بها مقاله، وخاطب بها ذلك اليوم المشئوم وقدم له تعهدا لا أعتقد أننا وفينا به نحن اليوم وفي عز الاستقلال والحرية و كان من المفروض أن يكون نصا ثابتا في كل الكتب المقررة لتلاميذنا وطلابنا في المنظومة التربوية على اختلاف مراحلها، من مدرسة الروضة إلى نهائي الجامعة، قال الشيخ الإبراهيمي: " يا يوم... لك في نفوسنا السمة التي لا تمحى و الذكرى التي لا تنسى ... وكل ما لك علينا من دين أن نحيي ذكراك، وكل ما علينا من واجب أن ندون تاريخك في الطروس لئلا يمسحه النسيان من النفوس فهل دوناه حق التدوين"[29].

كما قال رحمه الله: "يوم مظلم الجوانب بالظلم، مطرز الحواشي بالدماء المطولة مقشعر الأرض من بطش الأقوياء، مبتهج السماء بأرواح الشهداء خلعت شمسه طبيعتها فلا حياة ولا نور و خرج شهره عن طاعة الربيع فلا ثمر ولا نور وغبت حقيقته عند الأقلام فلا تصوير ولا تدوين"، كما استغل الشيخ الورتيلاني مجازر 08 ماي 1945 للتشهير بفرنسا، وفضح أعمالها الإجرامية في المحافل الدولية، فقد أرسل 17 رسالة إلى السفير الفرنسي في شكل خطابات مفتوحة نشرها في جريدة مصر الفتاة في اعداد متتالية وجريدة التذكير المصرية التي كانت تصدرها جمعية شباب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في القاهرة في عدد خاص بكفاح جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ردا على مزاعم السفير الفرنسي القائلة بان الفضيل الورتيلاني ما هو إلا حاقد على فرنسا وأنه يعمل بكل الوسائل لتشويه سمعتها

[29] يحيى بوعزيز، **موضوعات من تاريخ الجزائر و العرب**، ج2، دار الهدى، 2009، ص ص 253-254.

في الشرق ففي الرسالة الأولى قال الورتيلاني:" مضى على استعمار افريقيا الشمالية ما يزيد على قرن من الزمان، وكان هذا الاستعمار مباشرة بواسطة مجموعة متفرنسة لا يجمعهم إلا المصلحة الشخصية البحتة، همهم جمع المال أكواما "، وفي الرسالة الثانية قال:" نشرت جريدة المارسين المصرية لسان حالكم في مصر أن عدد القتلى بلغ مليونا، ولنا أخيرا مصدر لا يستطيع أحد أن يعترض على صحته وهو جلسات الجمعية الاستشارية بباريس التي نشرتها الجريدة الرسمية، هذه تذكر لنا أن أحد النواب ذكر لوزير الداخلية أن أربعين "قرية " قد محيت من الوجود بفعل قنابل الأسطول والطائرات، واختلفوا في تقدير عدد سكان المشتة ما بين خمسمائة وألفين، وأنا أعلم أن بعض المشاتي يزيد عدد سكاها عن خمسة آلاف ..."[30]، من هنا حاول الورتيلاني لفت انتباه الصحف المصرية لعدم استقاء المعلومات من المصادر الفرنسية، الأمر الذي ضايق السفير الفرنسي بالقاهرة ودفعه للاتصال بالمسئولين المصريين ليفند مزاعم الورتلاني، وقد رد على ذلك بقوله:" إن اضطرابات خطيرة قد تحدث في أي لحظة ما لم تطلق الحكومة سراح ثلاثين ألف عربي معتقل حوكموا، أو في انتظار محاكمتهم لميولهم الوطنية أو محاولة تأليف اتحادات وطنية"[31].

وبعد صدور قانون العفو العام افرجت الادارة الفرنسية على البشير الابراهيمي، الذي واصل النضال على نهج الجمعية الاول بتأسيس المدارس ونشر الوعي والوعظ الديني، واتسع نشاطها الى فرنسا حيث زار البشير الابراهيمي ونائبه العربي التبسي باريس في اكتوبر 1950، لرفع مطالب الجزائريين لسلطات الاحتلال المتمثلة في فصل الدين الاسلامي عن السياسة وحرية التعليم العربي، وكذا الالتقاء بالجالية الجزائرية والوفود العربية .

الحزب الشيوعي :

لم يكتف الشيوعيون الجزائريون بعدم الانضمام إلى حركة "أحباب البيان والحرية" بل إنهم سارعوا إلى تأسيس حركة مضادة أسموها: "أحباب الديموقراطية"، ضبطوا لها مجموعة من الأهداف تأتي في مقدمتها محاربة الانفصاليين وتعبئة المسلمين الجزائريين في سبيل تحرير فرنسا" من الاحتلال الألماني.

---

30 الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 365.

31 عبد الباقي محمد، **أصداء الثورة الجزائرية في المشرق العربي من خلال جهود الفضيل الورتيلاني في القاهرة و البلاد العربية**، مجلة سيرتا، ع16، 07 جويلية 1982، ص 53.

ففي 23 سبتمبر 1944م، وخلال مناقشات الندوة المركزية التي نظمها الحزب الشيوعي الجزائري، صرّح أمينه العام عمار أوزقان أن "مصلحة الجزائر لا تكمن في الانفصال عن فرنسا الجديدة، لأن الاستقلال مستحيل"، وأنه يرفض بشدة شعارات "الانفصال عن فرنسا" و"الجزائر العربية". وكان أوزقان قد أمر بمحاربة التدين و"عصابات الأوباش والأشرار، عملاء الفاشية، الذين يتذرعون بالدين لمكافحة المشروبات الكحولية".

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وحقق الحلفاء تفوقهم على ألمانيا وأعادوا لفرنسا حريتها وسيادتها، استطاع الشيوعيون الفرنسيون أن يشاركوا، فعلياً، في تسيير الحكومة الوطنية التي أقامها الجنرال ديغول. واعتبر الشيوعيون الجزائريون ذلك انتصاراً وراحوا يتعاملون مع الإدارة الاستعمارية التي كانت قد رفعت إلى ممثلي الحلفاء "أن الشعب في الجزائر يرفض الانفصال عن فرنسا، وأن تشكيلات الحركة الوطنية لا تمثل سوى نفسها وأنها تعمل في ركاب قوات أجنبية همها إضعاف فرنسا وإرباكها داخلياً حتى لا تتمكن من إعادة البناء بجميع أنواعه".

ظل الحزب الشيوعي الجزائري، هكذا، في غيه بعيداً كل البعد عن الحقيقة، ومجانباً للواقع الجزائري يلهث فقط وراء نظريات الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان بدوره، تابعاً كلية للحزب الشيوعي السوفياتي. وعلى هذا الأساس يقول أمينه العام السيد العربي بوهالي: "كان الشيوعيون، في الجزائر، يعيشون في عزلة عن الحركة النضالية بل وفي تناقض معها".

لكن نهاية الحرب الامبريالية وما نتج عنها من تطورات على الساحة الدولية جعلت فرنسا تميل إلى العالم الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي وتباعاً خرج الشيوعيون من السلطة خاصة بعد انسحاب الجنرال ديغول. كل ذلك مضافاً إلى نتائج حركة مايو الثورية التي أثبتت تجذر الحركة الوطنية في الجزائر، وإقدام أغلبية الشعب الجزائري على انضوائه تحت لوائها، أدى بقيادة الحزب الشيوعي الجزائري إلى إعادة النظر في سائر المواقف الشيوعية وإلى تقييم المراحل المقطوعة منذ بداية الثلاثينات، وهو العمل الذي جاء مجسداً في نداء يحمل تاريخ 21 جويلية 1947م.

وأهم ما ورد في ذلك النداء "أن الحزب الشيوعي الجزائري هو الحزب الوحيد الممثل للأمة الجزائرية التي هي في طور التكوين". وعلى هذا الأساس فهو يرى أن الحل الأوحد والأكثر

ديموقراطية بالنسبة للقضية الجزائرية إنما يتمثل في تحويل الجزائر إلى "شريك لفرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي".

وعلى الرغم من الأسلوب الجديد في المعالجة، فإن الحزب الشيوعي لم يغير موقفه من الحركة الوطنية الجزائرية قيد أنملة. فهو لم يتخل عن فكره ولم يكن قد نسي بعد، الدور الإجرامي الذي قام به الشيوعيون في عمليات الإبادة التي مارستها حكومة الجنرال ديغول خلال شهر مايو سنة 1945 وأكثر من ذلك، فإن الوطنيين كانوا يدركون أن الحزب الشيوعي الجزائري مجرد دودة زائدة في جسم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان بدوره تابعاً في كل قراراته الأساسية للحزب الشيوعي السوفياتي وحتى لو كان الحزب الشيوعي الجزائري مستقلاً في نشاطه وينطلق في كل ما يقوم به، من مرجعية فكرية خاصة به، فإن مواقفه المعبر عنها في ذلك الوقت وسلوكاته السياسية المختلفة كانت تمنع التشكيلات الوطنية الجزائرية من الاتحاد معه في إطار مشروع بعيد المدى يكون الهدف منه تحرير الجزائر وذلك لعدة أسباب أهمها:

1- إن الحزب الشيوعي الجزائري، عندما أعاد النظر في مواقفه السياسية، صار يرفع شعار الجمهورية الجزائرية ويدعو إلى النضال من أجل تحقيق استقلالها، ويندرج ذلك في إطار أيديولوجيته التي تنطلق من كون الجزائر أمة في طور التكوين. والذي يتكون من جديد إنما يسعى فقط إلى الحصول على الاستقلال. لكن حزب الشعب الجزائري الذي ينطلق في نضاله من الواقع الوطني، يدرك أن الاستعمار الفرنسي هو الذي غيب الدولة الجزائرية التي كانت قائمة بجميع مؤسساتها، وعليه فهو يعمل بكل الوسائل من أجل "استرجاع الاستقلال الوطني وبعث الدولة الجزائرية المعتدى عليها سنة 1830"، مؤكداً في جميع المناسبات أن "إلغاء الدولة الجزائرية بالقوة لم يترتب عنه بالضرورة إلغاء الأمة الجزائرية" وهو الأمر الذي جعل الطلائع الجزائرية تعبئ جميع الإمكانيات وتلجأ إلى جميع الوسائل في سبيل "بعث الحياة الوطنية الحرة الكريمة واسترجاع السيادة المغتصبة". هذه اللغة لا يفهمها الشيوعيون الذين يقولون مع موريس توريز "هناك أمة جزائرية تتشكل باختلاط عشرين جنساً".

2- إن الحزب الشيوعي يرفض اللغة العربية والعروبة والإسلام فبالنسبة إليه لا يمكن للغة الضاد أن تكون هي اللغة الوطنية لأن مليون أوربي يجهلها أو يتجاهلها ولأنها لغة القرآن.

أما العروبة والإسلام فإنهما صنوان للتخلف والرجعية. لكن الحركة الوطنية، على لسان السيد الحاج مصالي، تناضل لتحرير الشعب الجزائري المسلم "الذي له لغته ودينه وماضيه المجيد ومفكروه وأبطاله وعاداته وتقاليده.. والإسلام على غرار الحركة الوطنية، ديمقراطي وهما في غنى عن الدروس التي يلقيها السيد بوخرط".

3- إن الحزب الشيوعي الجزائري يدعو، في جميع الحالات إلى إلحاق الجزائر بالاتحاد الفرنسي الذي يشكل "الحل الواقعي الوحيد" لكن الحركة الوطنية وخاصة منها حزب الشعب الجزائري ترى أن الحل الواقعي الوحيد هو الانفصال عن فرنسا وتمكين الجزائر من استرجاع سيادتها واستقلالها كاملين، ومن جهة أخرى، فإن حزب الشعب الجزائري يرى أن "الاتحاد الفرنسي" نوع من الامبريالية الجديدة التي تهدف في النهاية، إلى منع الشعوب المستعمرة من ممارسة حقها في تقرير مصيرها.

4- إن الحزب الشيوعي الجزائري منحاز إلى الاتحاد السوفياتي وملحقاته لأن "الجيش الأحمر أهل لكل ثقة وستالين هو رمز الأمل في العودة إلى أكثر ما يمكن من الحرية والعدالة والمساواة" لكن الحركة الوطنية إذ ترفض الامبريالية الفرنسية وتحاربها، فإنها لا ترى أي أمل في الانضواء تحت لواء الامبريالية السوفياتية التي تستعمر شعوباً إسلامية كثيرة والتي لا يختلف موقفها عن موقف الامبرياليات الغربية فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تهم الوطن العربي وخاصة منها القضية الفلسطينية.

5- إن الحزب الشيوعي الجزائري، على غرار الاتحاد السوفياتي والأممية الشيوعية، قد اعترف بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين المغتصبة من أصحابها بتواطئ جميع الدول العظمى. أما سائر تشكيلات الحركة الوطنية، في الجزائر، فإنها تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها الأساسية، ورغم الواقع الاستعماري فإنها كانت، منذ البداية، تعبئ الجماهير الشعبية للمساهمة، بقدر الإمكان في تحرير البقاع المقدسة.

6- إن الحزب الشيوعي الجزائري يرفض فكرة المغرب العربي الموحد لأنها تتناقض مع قناعاته الخاصة بالجزائر "أمة في طور التكوين"، لكن الحركة الوطنية، بجميع تشكيلاتها، ترى أن الجزائر لا يمكن فصلها عن المغرب العربي "الموحد جغرافياً وتاريخياً ودينياً

ولغوياً واقتصادياً وثقافياً" كما جاء ذلك في لائحة السياسة العامة التي صادق عليها مؤتمر الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري المنعقد في مدينة البليدة ما بين 3 و5 أكتوبر 1947.

المحاضرة السابعة:

3-حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

إن حل نجم شمال إفريقيا لم يؤثر في الواقع على نشاطه السياسي بل تواصل نشاطه السري إلى غاية تأسيس حزب الشعب الجزائري PPA الذي أصبح تيار وطني ثوريا في 11 مارس 1937 م بقيادة مصالي الحاج الذي أكد على طلب استقلال البلاد ورفض كل وسيلة تغريبية أو استئصاليه[1] وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية حلت فرنسا حزب الشعب وصادرت أمواله وممتلكاته واعتقلت رئيسه وقادته وأبرز مناضليه ، ومنعت نشاطه ، لكن الحزب ضاعف من أعماله السرية أثناء الحرب العالمية الثانية وأنشأ إدارة سرية جديدة وقام بدعاية واسعة وسط المواطنين والمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي عن طريق الرسائل والمنشورات والملصقات والاتصالات المباشرة والاجتماعات ، وعند نهاية الحرب العالمية الثانية نظم الحزب مظاهرات سلمية 8ماي 1945م لكن النتيجة كانت ثقيلة على الأمة الجزائرية التي فقدت عشرات الآلاف في العمليات الوحشية الفرنسية التي بررتها بادعائهم أنهم اكتشفوا "مشروع ثورة " ضد فرنسا [2]وبعد أحداث 8 ماي 1945م أطلق سراح مصالي الحاج وفرحات عباس والبشير الإبراهيمي وباقي المساجين السياسيين[3] وعرض حزب الشعب على فرحات عباس فكرة الاتحاد فرفض الأخير الفكرة بشدة .

في شهر أفريل 1946م أصدرت السلطات الفرنسية قانون العفو العام الذي شمل مصالي الحاج الذي كان منفيا في برزافيل[4] وتصادفت عودته مع تنظيم الانتخابات التشريعية ، فاجتمعت اللجنة المركزية للحزب في شهر أكتوبر 1946م للنظر في قضية المشاركة في الانتخابات أو عدمها فبرز خلالها رأيان :

---

(1) صالح فركوس : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962م) : دار العلوم للنشر والتوزيع – عنابة ، ص ص 246 245 .

(2) بشير خلدون : أصول الحركة الوطنية وتطورها 1830- 1954م ، الرؤية ، المرجع السابق .

(3) يحي بوعزيز : السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1930-1954م ، ص 27 .

(4)نفس المرجع ، ص 27 .

1- رأي دعى إلى المشاركة تبناه مصالي الحاج وأتباعه بحجة أن الانتخابات وسيلة للدعاية والنضال السياسي وهي ضرورية للتعريف بالحزب والتأكيد على برنامجه .

2- رأي دعى إلى مقاطعة الانتخابات : تبناه حسين الأحول الذي وصل إلى أن المشاركة في الانتخابات والإعداد لها ليس بالأمر الهين ستأخذ من الحزب وقتا كبيرا يلهيه عن الإعداد للعمل المسلح الذي هو الغاية لنشاط الحزب .

وبعد مداولات دامت ثلاث أيام وعى ضوء اقتناع جميع الأعضاء ما عدا حسين الأحول بالرأي الداعي للمشاركة تم الاتفاق على المشاركة في الانتخابات [1] قرر مصالي الحاج المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي يوم 10 نوفمبر 1946م. ولكن السلطات الاستعمارية رفضت القائمة التي قدمها بحجة أن الحزب قد حل قانونيا عام 1939م لذلك أعطى اسما جديدا لحزبه وهو " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " كغطاء للاسم القديم وقدموا قائمة ترشحهم للانتخابات بالسم الجديد الذي تم الاعتراف به فشطبت الإدارة الفرنسية اسم مصالي من القائمة التي كانت تشمل 11من أصل 15 مقعد المقررة لغرفة الأهالي.

في نوفمبر 1946 جرت أشغال هذا المؤتمر على يومين حيث دارت أشغال اليوم الأول في منزل المناضل 'مهدي عمران" ببوزريعة؛ أمّا أشغال اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صغيرة لصاحبها 'مولود مليان" وذلك في بلكور بالعاصمة» وذلك من باب الاحتياط الأمني للحفاظ على سرية المؤتمر وحماية المناضلين من أجهزة الاستخبارات الاستعمارية بدأ المؤتمر بنصين أولهما تقرير عن أنشطة الحزب قدّمه المناضل "حسين لحول" وتقرير ثانٍ عن نشاط الحزب بمنطقة القبائل يخصُّ تجنيد مجموعة من الشباب والمثقفين المتحمسين لخيار الكفاح المسلّح تمت صياغته جماعيا .

في نوفمبر من سنة 1946 وبعد الافراج عن مصالي الحاج ومختلف القادة السياسيين رؤساء الأحزاب الممثلة للحركة الوطنية الجزائرية بمقتضى قانون العفو الشامل الصادر في 1946/3/16م؛: قرر مصالي الحاج مشاركة حزب الشعب الجزائري في الانتخابات» رفضت الإدارة الفرنسية الاعتراف بحزب الشعب وبمشاركة "مصالي الحاج"

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947- 1954م) ، ج3 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1986 ، ص 13 .

كمترشح ضمن هذه الانتخابات؛ تم تغيير اسم الحزب ليكون: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية» لم يحظ هذا القرار بموافقة جميع الفاعليين إذ عارضه دعاة العمل السري كانت الانتخابات التي أجريت في نوفمبر 1946م تخص الجمعية التشريعية الثانية بعد أن تم حل الأولى (أكتوبر 1946م) امتنع خلالها "فرحات عباس" عن المشاركة تاركا الفرصة لقادة التيار الاستقلالي ولتجنب تشتيت الأصوات» رفضت الإدارة الفرنسية قبول مترشحي مدينة سطيف ووهران كما رفض ترشيح "مصالي الحاج" في الجزائر العاصمة» فاز خلالها الحزب المؤسس حديثا ب 5 مقاعد مثلها: لمين دباغين« جمال دردور و مسعود بوقادوم» خيضر و أحمد مزغنة

قامت اللجنة المركزية التي تم تعيينها من قبل لجنة الخمسة بانتخاب المكتب السياسي الذي يتكون من:مصالي: رئيس الحزب» حسين لحول: مكلف الدعاية والصحافة» محمد بلوزداد: مسؤول المنظمةالخاصة» محمد لمين دباغين: مكلف بالعلاقات الخارجية» أحمد بودة: مسؤول التنظيم السياسي» عمرأوصديق: مساعد بودة» آيت أحمد: أمين المال ومساعد محمد بلوزداد» أحمد بن مهل: أمين سرمصالي مبارك فيلالي: مسؤول الطباعة والنشر» مسعود بوقادوم» محمد خيضرء أحمد مزغنة: نواب في المجلس الجزائري ..

واستطاع بهذه الواجهة الجديدة أن يصدر صحيفة معبرة عن مبادئه الاستقلالية وعن اختياراته الوطنية وأن يوسع دائرة نضاله بالتوغل في صفوف النساء والشباب والطلبة والعمال وتنظيم هذه الفئات ضمن اتحادات وجمعيات قانونية .

تعتبر حركة انتصار الحريات الديمقراطية الشعبية MTLD أول حزب سياسي جزائري وأول ممثل للقوى الشعبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .(5)

وقد انعقد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية الشعبية ما بين 15-16فيفري 1947م بحضور أعضاء اللجنة المركزية وبعض الإطارات المختلفة يمثلون مختلف المناطق : مصالي الحاج ، حسين الأحول ، بن يوسف بن خدة ، مسعود بوقادوم ، حسين

(5) mohamed tegruia l'algerie en guerre office des publications universitaires . alger .p . 781 .

أيت أحمد ، محمد بلوزداد ، سيد علي عبد الحميد ، محمد يوسفي ، هواري سويح ، محمد شرشالي(6) ، وانعقد هذا المؤتمر في جو مشحون بالشكوك والشعور بالخيبة واليأس ، وفقدان الأمل والحسرة والتذمر ،فكان المؤتمرون أغلبهم منهك بسنوات السجن والمعاناة والحرمان والخوف وعدم الاستقرار والمطاردة المستمرة من المستعمر والأحزاب المعارضة وتارة من أقرب الناس إليه من الأهل والأقارب وقد خـرج هذا المؤتمر بالنقاط التالية :

- خلق منظمة مسلحة تحت اسم المنظمة السرية LOS .
- البقاء على حزب الشعب الجزائري يعمل في سرية .
- المشاركة في الانتخابات تحت راية الحركة .

وكانت النقطة الأخيرة أهم النقاط الأساسية للمؤتمر ، وكانت محل جدال طويل ، وفي النهاية طرحت للتصويت فنال تأييد المشاركة 29 صوت مقابل 24 صوت للرافضين للمشاركة ،وبذلك أصبح التحضير للمشاركة مشروعا .(1)

وخلال شهر أكتوبر ونوفمبر 1947م جرت الانتخابات للمجالس البلدية وشارك حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيها وفاز بأغلبية ساحقة في أغلبية المدن الكبرى مثل الجزائر ، وهران ، عنابة وقسنطينة ، تلمسان وبلعباس ومستغانم ، مليانة ، البليدة ،سكيكدة ، تبسة ، سوق أهراس ، ذراع الميزان ، دلس وبرج منايل والأخضرية وتنس .

هذا ما أثبت للإدارة الاستعمارية أن الشعب الجزائري يساند الحركة الوطنية بجميع قواتها وعليه فإنها أقرت التزييف ،وجعلت منه مؤسسة تسخرها في جميع المستويات لتعيين المندوبين الذين تراهم صالحين للسير في ركابها .(3)

اعتبر مؤتمر 15 فيفري 1947م حسب بعض المؤرخين المؤتمر الفعلي الأول الذي عقدته

---

(6) فرحات عباس : حرب الجزائر وثرواتها ،ليل الاستعمار : ترجمة أبو بكر رحال : مطبعة فضالة ، المحمدية بالمغرب ، ص 252 .

(1) مصطفى هشماوي : المرجع السابق ، ص 71 .

(3) محمد العربي الزوبيري : المرجع السابق ، ص 136 .

الحركةمن أجل انتصار الحريات الديمقراطية إذْ مثّل الجناح الداعي للعمل العسكري كل من 'لمين دباغين«''ابوقادوم"؛ 'فيلالي" و'بودة" كانوا يحبذون العودة للقيم الإسلامية والعمل والمسلح.انتهى المؤتمر بتسوبة حول مختلف المسائل التي طرحت وكانت قرارات المؤتمر تعكس مختلف وجهات النظر الرئيسية إذْ كانت الحركة مقسمة لثلاثة اتجاهات:

-حزب الشعب الذي يواصل نشاطه سرياء

-الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي تنشط بصورة علنية ذات طابع قانوني» شرعي.

-المنظمة الخاصة التي عليها أن تعد للثورة المسلحة .

هكذا اختتم المؤتمر بقرارات مُرضية لجميع الأطراف وراح كل طرف يسعى لبذل كل ما لديه من طاقات لإثبات صحة نظرته .

نتيجة لمختلف التطورات التي عرفتها الساحة السياسية خاصة بعد فضيحة تزوير انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948م بسبب الغش والتزوير في عهد الحاكم العام 'نايجلان" حال هذا دون وصول مناضلي الحركة الوطنية للمجالس المنتخبة وأعاق حصولهم على أصوات الناخبين.) لأجل حل المسألة انعقد مؤتمر 'زدين" في شهر ديسمبر 1948م نواحي "عين الدفلى" ثم مدينة البليدة في مزرعة المناضل "عبد القادر بلحاج الجيلالي"؛ المفتش العام في المنظمة الخاصة .دارت المناقشات حول الاستراتيجية الثورية الواجب اتباعها والعمل على إيجاد حلول لتدعيم نشاط الحزب في ظل فشل الوسيلة الانتخابية .

انقضت الاجتماعات بخبر مفاجئ مفاده أن الشرطة الفرنسية على وشك مداهمة المكان ففرُّ الجميع. تقرّر اكتمال الاجتماع في جانفي سنة 1949م بالبليدة في الطابق تحت الأرضي لفيلا يملكها المناضل 'محمد بولحية" حيث تم التوصّل للنقاط الآتية:

مصالي الحاج: رئيس الحزب» حسين لحول: امين عام» سعيد عمراني: مكلف بالتنظيم السياسي«حسين آيت أحمد: مسؤول المنظمة الخاصة» سيد علي الحميد: أمين المال» محمد شرشالي: مكلف بالدعاية والإعلام» شوقي مصطفاي: مكلف الشؤون الخارجية» محمد خيضرء أحمد مزغتة: العلاقات مع السلطات والتنظيمات السياسية الأخرى. لم يكن منصب الأمين العام قبل هذا التاريخ أهم نص نتج عن هذا المؤتمر صدور وثيقة زدين: تتناول نصها

وضع النشاط السياسي» نشر فكرة الكفاح المسلح حدد طبيعة وشكل الكفاح 'حرب العصابات"» وترقية المستوى التقني لأفراد المنظمةالخاصة قدّم هذا التقرير المناضل 'حسين آيت أحمد. عمدت اللجنة المديرة التي أسفرت عنها اجتماعات 'زدين" والبليدة عن وضع صيغة تنظيمية تستهدفتحسين سير الحزب ومختلف نشاطاته مع عدم المساس ببنيته الهرمية» كان لنشاط الحزب امتدادات في تونس عبر فرع الطلبة بجامع الزيتونة» خلال سنة 1949م بقي آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة ولكن تحت إشراف "حسين لحول"

خرجت دورة زدين بالخيار الثوري وإعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة ومنحها الضوء الأخضر للقيام بالعمليات التدريبية والعمليات الميدانية على حد سواء مع تنظيم وتعبئة الجماهير لضمان مساهمتها في العمل الثوري .

على الرغم من ان تقرير 'حسين آيت احمد" مسؤول "05" لم يحظى بالإجماع فإن اللائحة الختامية أكدت على ضرورة تزويد المنظمة بكل الإطارات والمناضلين الذين تتوفر فيهم الشروط السياسية والعسكرية لخوض معركة التحرير» حيث اعتبر المناضل "أحمد محساس" اللائحة تعبيرا واضحا عن فشل النضال السياسي .

في إطار تعزيز العمل المغاربي المشترك بين مختلف الأحزاب الفاعلة» اتجه وفد الحركة الذي كان مكونا من: الدكتور 'لمين دباغين وفيلالي مبارك" إلى المغرب الأقصى حيث تم توقيع اتفاق بينالأحزاب الوطنية الثلاثة وهي: حزب الشعب الجزائري؛ الحزب الدستوري التونسي» وحزب الاستقلال المغربي» يقضي الاتفاق بعدم تفاوض أي حزب من الأحزاب مع فرنسا كان ذلك في 1946م كما كانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الحزب الجزائري الوحيد الذي مثل الجزائر في لجنة تحرير المغرب العربي .

كما شاركت 'الحركة" في مختلف المؤتمرات الدولية نذكر منها "المؤتمر المناهض للإمبريالية" الذي جرت أعماله ببروكسل دافع خلالها الحزب عن فكرة 'جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة"؛ والمشاركة في مؤتمر السلام في أفريل 1949م. كذلك مشاركة طلبة "حزب الشعب" رفقة قيادي الكشافة الإسلامية في "المهرجان العالمي للشبيبة بمدينة براغ سنة 1947بالإضافة إلى رحلة الحج التي قام بها مصالي حيث استغلها لزيارة عدة بلدان في المشرق العربي طالب حكومات مختلف الدول هناك بتقديم مختلف أنواع الدعم للشعب

الجزائري المكافح وبعد عودته.

المحور الرابع : قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريون منه

المحاضرة الثامنة:

دستور 20 سبتمبر 1947م :

تعريف قانون 20 سبتمبر 1947 : وهو ذلك المشروع الإصلاحي الذي وضعته فرنسا لمواجهة الحركة الوطنية و محاولة امتصاص غضب الشعب الجزائري الذي عان من ظروف اجتماعية و اقتصادية صعبة خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 و إلهائه عن المطالبة بحقوقه الشرعية و قد عرف هذا القانون دستور الجزائر كما أطلقت عليه السلطات تسميات منها: القانون الأساسي الفرنسية كذلك إصلاح 1947 بإضافة إلى القانون العضوي أو البرنامج الإصلاحيprogramme de reforme[32] .

ظهر في عهد رئيس الجمهورية أوريال، Auriol، و رئيس الحكومة بول رمادي و الحاكم العام أيف شناتينو و تمت الموافقة عليه بتاريخ 20 سبتمبر 1947 ،بعد أن وضع من قبل النواب الشيوعيين الجزائريين وهم: حماد عبد الرحمان الشريف، اليس سيبورتيش، 4 مختاري محمد و بيار فابي بتاريخ 13 مارس 1947 .

الوصف الخارجي لهذه الوثيقة و التي سميت بالقانون الأساسي للجزائر وقعت في ست و ثلاثين صفحة نصفها الأول كان عبارة عن تحليل لحالة الجزائر و لمشروع نفسه ، إما النصف الثاني فقد تضمن مواد القانون نفسه و التي بلغ عددها 60 مادة و 8 أبواب ولم ينص على الطبعة التي تمت فيها عملية الطبع، أو المكان الذي صدر منه كنت في أعلى ورقة الغلاف فوق العنوان الأساسي "عبارة نحو الحرية و الديمقراطية" و تحتها القانون الأساسي للجزائر، و قد أحيطت بالعبارات و كتب تحتها مشروع القانون الأساسي الذي وضعه الحزب الشيوعي و نوابه.

أ) أسبابه :

لقد تعددت الأسباب في صدور هذا القانون و التي كانت كالتالي- :ما قامت به الإدارة الاستعمارية و الكولون ضد المسلمين الجزائريين خلال مجازر 8 ماي 1945 حيث

[32] عبد الحميد زوزو :الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية، ج1 ، دار هومة، الج ا زئر، 2012 ، ص225

أرادت فرنسا من خلال هذا القانون التخفيف من وطأة جرائمها- .الوضعية الصحية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري خاصة في الأرياف و ذلك بعدما تعرضوا له من نهب و سلب الأمر الذي أدى إلى استفحال الفقر و الحرمان قابل ارتفاع مستوى معيشة الكولون فحاولت من خلال فرض العدالة و المساواة بين الطبقتين[33] .

تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال المتابعة و السجن لروادها، و حل الأحزاب و تعطيل الصحف لدى رأي الإدارة الاستعمارية للتوجه نحز سياسة المرونة و الإغراء من اجل استمالة الشعب الجزائري و إبعاده عن الحركة الوطنية- إصرار الحركة الوطنية على مطالبها التي شملت إصلاحات جذرية مست جميع الجوانب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

كانت قضية فصل الدين عن الدولة متنازع عليها بين الإدارة الاستعمارية و المسلمين ومصادرة الأراضي و الأوقاف القضاء التعليم حيث عملت الإدارة الاستعمارية الفرية على أخذها من أصحابها ووضعها ضمن هيئات استشارية جديدة خاصة بالجزائريين و تولى عليها أطراف من أبناء الجزائريين و كان الهدف من 4ذلك إرضاء الكولون، إضافة إلى عدم الاعتراف بحقوق المسلمين الجزائريين حاولت فرنسا من خلال هذا القانون خلق نموذج جديد لتمثيل الجزائريين في الهيئات الرسمية الانتخابية و لكن بشروط الإدارة الاستعمارية- .أما بالنسبة لفرنسا فقد شعرت بعد الحرب العالمية الثانية بنمو الروح الوطنية و مطالبة المستعمرات بحقوقها الأمر الذي مثل خطرا كبيرا على الإمبراطورية الفرنسية مما جعلها تتجه نحو سياسة جديدة تخدم في النهاية الحكم الاستعماري و محاولة تثبيته بأي طريقة.

إن مقاطعة الانتخابات التي أجرتها فرنسا عام 1945م وبعد هذه المقاطعة الناجحة ردت فرنسا بحل الأحزاب السياسية واعتقال زعماؤها ولم يطلق سراحهم حتى سنة 1946م وأمام

[33] سعد طاعة :دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر1947 2012 .، ص5

المقاطعة لم تجد فرنسا حلا عدا سياسة الإصلاحات التي شملت وضع قانون خاص بالجزائر صدر في 20 سبتمبر 1947م بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي[5] وفي مناقشة لهذا القانون أخذ المجلس الوطني الفرنسي بعين الاعتبار رأي الكولون الأوروبي ونوابهم أكثر مما اهتم برأي المسلمين وممثليهم وبعد مشاورات الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية وقبولها صادق رئيس الجمهورية على القانون الذي يأتي فيما يلي :

الباب الأول :

المادة الأولى : إن الجزائر تعتبر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية وهي تشكل مجموع عمالات تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي وبنظام خاص يبين في الفصول الآتية في هذا القانون الخاص وهو مبدأ قديم أكد بقرار السابع مارس 1944م وقانون السابع أفريل 1946م ويترتب على القسم الأول من المادة أمران نص عليهما في المواد اللاحقة وهما :

1- المادة 11- سريان المعاهدات الدولية التي ترتبط بها فرنسا على (العمالات الجزائرية) ومنها الأحلاف العسكرية .

2- المادة 09- انسحاب المبادئ والحريات الدستورية المعمول بها في فرنسا على الجزائر ويترتب على هذا المبدأ أن التشريعات العامة التي تختص بالجزائر لا بد أن يشرعها البرلمان الفرنسي باعتبارها جزء من فرنسا ، ما لم ينص على استثناء الجزائر فيما يتعلق ببعض التشريعات الإدارية والمالية على أن المادة نفسها تنص فيما يتعلق بسكان الجزائر من أصل أوروبي على أن هؤلاء سيبقون على حالتهم كمواطنين فرنسيين يتمتعون بكل ما يتمتع به كل فرد من أصل أوروبي

- **المادة الثانية :**

بينما المادة الثانية تنص على المساواة التامة لجميع المواطنين الفرنسيين من سكان مجموع العمالات الجزائرية ، فمن حقهم التمتع بحقوق المواطن الفرنسي وعليهم واجباته بدون تفريق في الجنس واللغة والدين وفي الوقت نفسه يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية والاجتماعية التي هي مرتبطة بصفة المواطن في الوحدة الفرنسية حسب منطوق المقدمة والفصل 81 من دستور الجمهورية الفرنسية وفي الوظيف والجيش .

---

[5] عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص ، 313 .

المادة الثالثة : أما هذه المادة فتتعلق بالحالة الخاصة بالفرد الجزائري المسلم فله البقاء على حالته الشخصية الإسلامية ويحكم عليه حينئذ بالحكم الإسلامي فقط فيما يتعلق بالزواج والميراث .[1]

وتقرر المادة الرابعة : حق المرأة المسلمة في الانتخاب لكن بشروط موافقة الجمعية الجزائرية حسب المواد 14-15-16 .

المادة الخامسة : تنص على أن الوالي العام هو الذي يمثل حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل القطر الجزائري وجميع السلطات المدنية تحت إشرافه وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية.

المادة السادسة : تؤسس "جمعية جزائرية " تتكلف بتسيير مصالح القطر الجزائري الخاصة بوفاق مع الوالي العام وتركيب هذه الجمعية واختصاصها وسيرها محددة بالأبواب الثاني والثالث والرابع والمواد من 8 إلى 46 من هذا القانون .

المادة السابعة : يؤسس مجلس حكومة مع الوالي العام يكلف بالسهر على تنفيذ مقررات الجمعية وهذا المجلس يتألف من ستة أعضاء " مستشاري حكومة " اثنان يعينهما الوالي العام[2] واثنان من النواب تنتخبها سنويا الجمعية الجزائرية من بين أعضاءها نائب واحد عن كل مجمع انتخابي من المجمعين وخامس هو رئيس الجمعية الجزائرية وسادس هو نائب الرئيس في هذه الجمعية من غير مجمع الرئيس الانتخابي أي فإذا كان الرئيس من المجمع الأول فنائب الرئيس يكون من الثاني والعكس .

المادة الثامنة : نظام القرارات بكل نتائجه التشريعية بأمر 22 جويلية 1934م فهو ملغى وحكومة الجمهورية الفرنسية هي التي تقوم بتحقيق وتنفيذ قوانين الجمهورية الفرنسية في الجزائر وذلك فيما هو قابل للتنفيذ في الجزائر وهي التي تملك السلطات التي خولها إياها الدستور ولاسيما المادة 47 منه .

المادة العاشرة : تتعلق القوانين والقرارات التي تتعلق بما يسمى بالانتداب للسلطات فهي تجرى على الجزائر ما عدا في حالة معاكسة أو فيما يتعلق بالضرائب .

---

[1] العقون : المرجع السابق ، ص ، 41 .

[2] HTTP // WWW . MOUDJAHIDINE-DZ/ HISTOIRE

المادة 11 : سريان المعاهدات والمواثيق الدولية التي تعقدها فرنسا على الجزائر بصفتها عمالات فرنسية ومنها الأحلاف العسكرية .[1]

المادة 12 : التنظيم العسكري والتجنيد وتنظيم الانتخابات وقانون البلديات ومجالسها وتنظيم السلطة والعدالة وأسلوب المحاكمات المدنية والجنائية وتحديد الجرائم والمخالفات وتحديد عقابها وكذا النظام المالي والعقاري والجمارك والعفو العام والخصوصيات السلطوية ونظام الجنسية الفرنسية هذه كلها لا يمكن تسويتها إلا في دائرة القانون .

المادة 13 : البرلمان الفرنسي يمكن أن يوسع تشريعاته للجزائر في المسائل التي لم تتناولها المواد السابقة بتقديم من الجمعية الجزائرية أو بوفاقها لكن فيما عدا الأمور الإستعجالية [2]

المادة 14 : القوانين التي تصدر جديدة ولم ينص عليها في المواد 9-10-11-12 لايمكن تنفيذها في الجزائر وفي هذه الحالة فإن الجمعية الجزائرية بطلب من أحد أعضاءها أو من الوالي العام لها حق الأخذ بالقانون الجديد الذي أحدث لفرنسا الأم سواء بالموافقة المحضة البسيطة أو لتوافقها مع الشروط الخاصة المحلية ، وأدخلت في نطاق القوانين الخاصة بالجزائر وللجمعية أيضا أن تحور حسب الشروط من مضمون المادة السابقة .

المادة 15 : المقررات التي تتخذها الجمعية الجزائرية لا تكون نافذة المفعول إلا إذا صودق عليها بمرسوم وتكون حينئذ واجبة الإرسال إلى الحكومة الفرنسية من طرف رئيس الجمعية بواسطة الوالي العام وهذا الأخير له الحق في ظرف ثمانية أيام أن يرجع النص إلى الجمعية ويطلب تحويره .

المادة 16 : في ظرف ستة أسابيع إذا لم تقبل الحكومة تصديق ما جاء في المادة 15 وإذا لم تقدم حجة لرئيس الجمعية عن سبب رفضها فإن هذه المقررات نافذة المفعول بكامل الحق ويجب على الوالي العام التصديق حينا وفي حالة رفض هذا فإن الجمعية الجزائرية لها الحق في رفع القضية للمناقشة في البرلمان الفرنسي .[3]

الباب الثالث :

---

[1] بن العقون ، نفسه ، ص ص ، 41 -42 .

[2] HTTP // WWW .MOUDJAHIDINE .DZ / HISTOIRE

[3] بن العقون : نفسه ، ص ص ، 42 -43 .

القانون المالي للجزائر.

يشتمل هذا الباب على ثلاث عشر مادة من المادة 17 إلى 29 والباب معظمه في فائدة الكولون ويرجع عهده إلى قانون الاستقلال المالي الذي حصل عليه الكولون منذ 1900م

الباب الرابع : وهو تابع لما يتعلق بتأليف الجمعية الجزائرية وتسييرها وفيه سبع عشر مادة من 30 إلى 46 .

الباب الخامس : يتعلق بسلطات الوالي العام ومجلسه المحلي وفيه ثلاث مواد 47 – 48- 49 .

الباب السادس : يتعلق بوضعية الأقاليم الجنوبية التي لا زالت تحكم حكما عسكريا وفيه ثلاث مواد 50-51-52 وتنص المادة 50 على حذف الحكم العسكري وتعتبر هذه الأقاليم كعمالات جزائرية وفي المادتين اللاحقتين تشرح كيفية تنظيم هذه النواحي، فتقيم عقبات أمام التنفيذ .

الباب السابع ينظم المجموعات المحلية كلها إلى بلديات وولايات وفيه ثلاث مواد 53-54-55 وتنص المادة الأولى على حذف البلديات المختلطة ولكنها تعلق التنفيذ بالقرار.

الباب الثامن : وفيه المادة 56 وتنص على أن الديانة الإسلامية مضمونة الاستقلال عن الدولة مثل باقي الديانات في نطاق قانون 9 ديسمبر 1905 م وقرار 27 سبتمبر 1907م إلا أن تنفيذ هذا الاستقلال منوط بقرارات الجمعية الجزائرية ولتصح قابلة للتنفيذ لا بد من إجراء المادتين 15 و16 من هذا القانون وينص في هذه المادة على اعتبار الأعياد الإسلامية أعياد رسمية في الجزائر .[1]

المادة 57 : تنص على أن اللغة العربية تعتبر إحدى لغات الوحدة الفرنسية والتراتيب التي تجرى على اللغة الفرنسية تجرى على اللغة العربية بالنسبة للصحافة الرسمية أو الخاصة المطبوعة في الجزائر وسينظم التعليم العربي في جميع الدرجات على أن ينفذ هذا الإجراء الأخير يتطلب قرار من الجمعية الجزائرية مع الخضوع لإجراء المادتين 15 و16 من هذا القانون .

---

[1] بن العقون : نفسه ، ص ، 43 -44 .

المادة 58 : من الباب الثامن يجدد انتخابات الجمعية الجزائرية على الأكثر يوم 15 جانفي 1948م على أن تجتمع أثناء الأسبوعين اللذين يعقبان الانتخابات .

وتنص المادة على أن المجلس المالي الذي أسس بأمر 15 سبتمبر 1945 م فسيكون منحلا تماما بمجرد اجتماع الجمعية الجزائرية التي أسست بهذا القانون الأساسي .

والنظام التشريعي الذي يقتضيه الباب الثاني من هذا القانون يدخل حيز التنفيذ في نفس التاريخ وحتى لهذا التاريخ فإن المجلس المالي يبقى له حق التصرف إلى غاية تحويله إلى الجمعية الجزائرية حسب المادتين 14و 52 من هذا القانون وهذه الجمعية لا يمكن لها بأية حال أن تتولى إلا بعد إذن من الوالي العام .

المادة 59 : فإنها تنظم طريق أخذ السلطة العامة بواسطة الجمعية الجزائرية التي هي لا تصدر إلا عن الوالي العام بواسطة وزير الداخلية الفرنسي .

المادة 60 : إن قانون 19 ديسمبر 1900م الذي أعطى الجزائر ميزانية خاصة والقوانين التي حورته وأكملته وأمر 15 سبتمبر 1945م الذي أحدث المجلس المالي الجزائري وكذا كل إجراء مخالف لهذا القانون الخاص فإنها لا تنسخ إلا عند قيام النظام الانتقائي الذي عليه المادة 58 ويختم : أن هذا القانون سينفذ مثل قانون صادر عن الدولة .[2]

تحليل محتوى القانون: .يعتبر قانون 1947/9/20 التي أتت به الحكومة الفرنسية بهدف تحسين أوضاع الجزائر الداخلية إدماجيا إغراء لأنه كان يسعى إلى دمج الجزائر في فرنسا و ذلك بحسب م ا ورد في مواده التي كانت معظمها لصالح فرنسا، على الرغم من أن شكله الخارجي كان ينبأ بالإصلاحات تصون حقوق الجزائريين لكن على عكس من ذلك بل كان يسعى لفكرة ربط الجزائر بفرنسا أكثر من ذي قبل و التأكيد على فكرة الجزائر.فرنسية[34].

و قد احتوى و قد احتوى هذا القانون على 8 أبواب و 60 مادة حيث جاء في مادته الأولى" أن الجزائر جزء لا تتجزأ من فرنسا" تتمتع بالشخصية المدنية و من خلال تدقيقنا للمادة الأولى فنجد إن هذا القانون لم يعترف بشخصية الشعب الجزائري المتميزة و هذا الذي لا يقبله الجزائريون و يتنافى مع ما يسعون لتحقيقه .كما حافظت المادة2 التي تنص على:

---

[2] العقون (ع) : ص ، 44-45 .

[34] يحي بوعزيز :السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الج اج زئري،د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الج ا زئر، 1995 ، ص1.

"تكون الجمهورية الفرنسية عضو في الاتحاد الفرنسي مع الإشراف المشترك على الخارجية و الدفاع و الوطن" ،على ارتباط الجزائر قانونيا بالاتحاد الفرنسي بمعنى أنها مازالت مستعمرة فرنسية و لا يحق لأبناء شعبها إبداء رأيه .

اما عن المادة التي نصت على:" المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين من سكان المجموعة العمالات الجزائرية مع إمكانية أن يحتفظ الجزائري بالحالة الشخصية الإسلامية " و بهذه المادة اعتبرت الجزائريين شعبا مفككا بل هو مجموعة من العناصر أهمها و هي: دعوة إلى العنصرية خطيرة تبنتها فرنسا منذ احتلالها للجزائر منذ 3 العرب و البربر سنة 1830 إلى غاية عهد الجنرال ديغول 1956 ،وهو ما يؤكد على الإيديولوجية المنحرفة لهذه الدولة و على تعاميها عن الحقيقة المتمثلة في علاقة الشعب الجزائري 4الذي ووحدته المحن و الخطوب .كما انصب اهتمام واضعيه على خدمة مصالح فرنسا أي أنفسهم قبل أي اعتبار و هو أهم دافع، و هذا ما أكد صراحة في ديباجة"آن التأخير في تغييرات بالنشاء دعاية رجعية ضد فرنسا بين مختلف العناصر المؤلفة لسكان الجزائريين لأضرار بمصالح الشعب الفرنسي و السكان الجزائريين[35].

فقد تمت من خلال هذا القانون تعيين ممثلا للحكومة الفرنسية لدى مصالح الاتحاد الفرنسي في الجزائر و يشترك في مداولات المجلس الجزائري و مجلس الوزراء و يحتكر لنفسه السلطة المطلقة في ما يخص الشؤون الخارجية منها التجارة و الدفاع عن أقطار وهذا طبقا لمادة62 من دستور الجمهورية الفرنسية و هو ما يدل على الاتحاد الفرنسي .الازدواجية في الحكم و التميز و الحد من سلطة هذا المجلس و الحيلولة دون مشاركة الجزائريين في حكم بلادهم و يتضح هذا من خلال الفصل الخاص بنظام تمثيل الجمهورية الفرنسية في مادته 43 التي تنص:" على تعيين حكومة الجمهورية الفرنسية ،كما نصت المادة 11 على " إن المجلس الجزائري يتألف 3 ممثلا لدى الحكومة الجزائرية "من مواطن الجزائر الذين ينتخبون انتخابا مباشر لمدة 4 سنوات.

و يتألف من 120 عضو مقسم بالتساوي بين المسلمين الجزائريين و المستوطنين الفرنسيين" و يتضح من خلال هذه المادة أن الإدارة الانتهازية قد ساوت بين أقلية لا تزيد

[35] الفضيل الورتلاني :الج ا زئر الثائرة،د.ط، دار الهدى، الج ا زئر، 2009 ، ص1

عن 80000 مواطن أوروبي و بين أغلبية السكان الجزائريين الذي يقدر ب 9 ملايين جزائري، وبهذا تم نقض المساواة المزعومة بين الأوروبيين و الجزائريين المنصوص عليها في المادة .و بالرغم من أن القانون الفرنسي قد منحهم هذا الحق أخيرا فان الإدارة الفرنسية قد التجأت إلى تزوير الانتخابات و تعيين عملائها في المجالس المنتخبة، فمثلا انتخابات البلدية التي تم إجراءها في خريف 1947 كانت نتائجها إلى حد ما مشجعة لكن سرعان، و كذلك على الرغم من أن هذا القانون قدر ما تصدت لها الإدارة الانتهازية بكل الوسائل ساوى بين الهيئتين الانتخابيتين إلا أن هذه المساواة لا تدخل في التمثيل في المجالس المحلية.

انه ليس للمستشرفين البلديين و العاملين في الهيئة الانتخابية الثانية أي الجزائريين حق إلا في 5 مقاعد، ألغي هذا القانون تسجيل المسلمين الحاصلين على الأولى الشهادة الابتدائية أو القدامى تلاميذ السنوات الأولى من التعليم الثانوي في الهيئة و لهذا كان لهذه الهيئة 11 %من المسلمين فقط .

كما ان المادة 14 نصت على:" السن القانونية للانتخاب 23 سنة على الأقل "وبهذه المادة تكون فرنسا قد حافظت على مجموعة تلك الشروط التي فرضتها من خلال أمريه 14 اوت1945 المتعلقة بحق الانتخاب بعد أن ألغيت الشروط الأخرى في هذه المادة ة لكن يتضح لنا واقعيا أن فرنسا لازالت متمسكة بضرورة اكتساب حق المواطنة وعدم المتابعة قضائيا، وحسن السيرة حتى يمكن للمواطن المشاركة في العملية الانتخابية . كما برهن الفصل العاشر الذي تضمن 9 مواد على عنصرية الإدارة الفرنسية بالحفاظ على تفوق العنصر الأوروبي على المسلم فبالرغم من إبطال النظام العسكري في الجنوب في المادة50

و بالرغم من إقرار الإدارة المباشرة في البلديات عن طريق ممثلين ينتخبهم الشعب في مادة 51 ،إلا أن المادة 11 التي نصت على مسالة التمثيل جعلت المسلمين في الدرجة الثانية و لم يتغير نظرة الإنسان الأوروبي للإنسان الجزائري، حيث منح الأفضلية للكولون من خلال تمثيله في المجالس و سواهم بالممثلين المسلمين.الجزائريين إما المادة4 التي نصت على حق المرأة المسلمة في الانتخاب و التصويت كانت 3لها قيود و فيها ما يربطها[36] .

إما فيما يخص المادة 48 التي تنص على إلغاء البلديات المختلطة كان هذا بهدف إدماج الإداري، و لكن في الواقع إن هذا الأمر لم يرم إلى مجر تغيير إنما رم إلى م مواصلة نفس السياسة المتبعة و القائمة على الهيمنة و السيطرة فمن سنة 1947 إلى 1956 1لم تلغ إلا بلديتان، وتم إنشاء 26 بلدية كاملة الصلاحية .وبفعل تنامي الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال والتي كان لها تأثير في الجماهير الشعبية و اعتقدت أنها كافية لمحاربة هذه الحركة، حيث ظلت البلديات المختلطة قائمة إلى ما بعد اندلاع الثورة إلى غاية مجيء جاك سوستال الذي حاول تفعيل دستور 1947 مرة أخرى في إطار إصلاحاته الهادفة إلى ضرب الثورة الجزائرية عير الإصلاح.

اما فيما يخص المادة 57 التي تنص" على المساواة بين اللغتين العربية و الفرنسية و اعتبارها لغتان رسميتان" و كانت هذه المادة منافية تماما للواقع لان فرنسا ظلت تحارب اللغة العربية و تقزم دورها و هذا ما تأكده الإحصاءات المدرجة في تقارير الفرنسية بعد 1947الخاصة بأعداد المتمدرسين في جميع المستويات و المدارس و المنشات التعليمية إذا إشارة هذه الإحصائيات أن نسبة الطلبة 3 و كذا تعداد المتمدرسين باللغة العربية المسلمين

[36] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص9

سنة 1954 لم تتعد 11 %في حين نسبته 9.89 %من مجموع سكان.الجزائر[37] 4 كما أن المادة 56 التي تنص"عن استقلال الدين عن الدولة" فان فرنسا و طبقا لقانون 1905 بقيت تشرف بطريقة آو بأخرى على كل المؤسسات الدينية باذلة مجهودات لتوجيهها حسب ما يتوافق مع مصالحها.

كما ان الشعب الجزائري هو الأخر ظل رافضا لهذا الفصل و اعتبر أن الدين الإسلامي هو المبدأ الأساسي الذي يستمد منه الجزائريين أحكامهم، و هذا ما ورد في قول البشير الإبراهيمي:"فإذا كان الدستور قد جعل فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية احد بنوده، فقد أيد حكومة الجزائر من المجلس الجزائري بأحد جنوده و حكومة الجزائر لا تريد الفصل و لن ترضاه و الدستور حكم".بالفصل 1 و بما أن هذا القانون قد اعتبر أن مختلف الأعياد الإسلامية هي أعياد رسمية و لشعب الجزائري حرية ممارستها إلا أن هذه الإجراءات الموعودة قد بقيت خاضعة لتقدير الجمعية المستقلة .

وكذلك أعطى القانون في المادة 58"التي تنص على أن المجلس المالي الذي أسس بأمر 15 سبتمبر سيكون منحلا تماما بمجرد اجتماع الجمعية الجزائرية التي أسس بها إلا أن قد احكم قبضته المستوطنين في زمام الأمور بيد حديدية حيث القانون الأساسي "وجهوا الاقتصاد لصالحهم لا غير و يظهر هذا من خلال مدى الظلم و الإجحاف السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في إعداد ميزانيات المقاطعات و الدوائر و البلديات و في سياسة مشاريع مياه الري و تزايد العدد السكاني و توزيع الأراضي و الاعتمادات الزراعية و الإدارات العامة و في سياسة التربية و التعليم و الصحة العمومية و نظام السجون و التجنيد معاشات الضباط و الجنود و غيرها.[38]

إن هذا القانون المزيف إن كثرت حوله المناقشات لا يزيد على انه اقل الوضع الحاضر ولم يعترف بالحرية آو حق الجزائريين حيث انه فرض على الشعب الجزائري وانتخبوا له مجلسا أسموه المجلس الجزائري وهو لا يعيد أن يكون شبيها بالمجلس الذي كان قبيل

[37] طاهر جبلي :السياسة الاستعمارية الفرنسية في الج ا زئر ،مجلة الحكمة لد ا رسات التاريخية العدد 29 ، السداسي الأول .دورية أكاديمية محكمة، كنوز الحكمة، الج ا زئر، 2015 ، ص3

[38] محمد الشريف بن دالي، المرجع السابق، ص126

الحرب، كما انه لا يرض رغبات الشعب الجزائري الذي يطالب بالاستقلال التام، و لا حق له في التشريع و لا سن القوانين و لا سلطة له على الإدارة و هو خاضع 2للولاية العامة الذي باستطاعة وزير الداخلية ان يحكمه بسهولة .فهذا القانون يبدو في ظاهره لصالح الجزائريين المسلمين و لكن من يدقق فيه يدرك أن جل أحكامه الخاصة بالمؤسسات الديمقراطية تبقى تحت مراقبة الإدارة الاستعمارية.

وبغض النظر عن طبيعتها المحتشم إلا أن هذه الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون الأساسي للجزائر سنة 1947 كان بإمكانها أن تسمح بالتطور السلمي في الجزائر لم وضعت موضع التنفيذ و ذلك بحكم الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون و لولا تدخل الإدارة الاستعمارية بشكل مباشر في انتخاب الممثلين الجزائريين و اختيار الأشخاص الذين يخضعون لها، كما ان الملاحظ على هذا القانون الإصلاحي انه ساهم في إسراع وتيرة اللجوء إلى الاحتياجات العنيفة من ق مع الجزائريين سبب رفض تطبيق .قوانينه و لان المواد المتعلقة بإزالة النظام العسكري في الجنوب و إلغاء البلديات المختلطة و استقلال الدين عن الدولة هي عناصر تبدوا ايجابية فلم يتحقق منها شيء بسبب العراقيل التي أقامتها بعض المواد الكابحة وهذا ما صرح به الكاتبان الفرنسيان كوليت و فرانسيس جانسون حينما قالا:"لم يكن هذا الدستور لينشر خطره في يوم ما على السيادة الفرنسية.

مصير قانون 20 سبتمبر 1947 : انقضى شهر عن مصادقة الجمهورية الرابعة على القانون الأساسي ، شرعت 1الحكومة الاستعمارية في تطبيقه بإجراء الانتخابات البلدية في أكتوبر 53 .و اضطرت الحركة الوطنية التي كانت لا تملك بديلا معتبرا و خوفا من التهميش و العزلة من جهة و من جهة أخرى حاولت الاستفادة من قانون 20 سبتمبر 1947 لتوصيل فكرة الاستقلال الوطني إلى العالم و قد عبر البشير الإبراهيمي" عن هذا في مجلة البصائر

العدد 29 مارس 1948 بدعوة.... إلى استغلال ما في الدستور من خير 2و لو كأن كقطرة من بحر و إلى الاشتراك في الانتخابات".

و قد قرر الاتحاد الديمقراطي رأي أن يدخل الانتخابات البلدية المقرر إجرائها يومي 19و 26 أكتوبر 1947 تحت شعار " الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري" مركزا على إقناع الشعب بضرورة الدعم المطلق للنضال من اجل التنمية أفضل لمجالات الحياة .اليومية أما حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت ترى من هذه الانتخابات أن تتحول إلى طاهرة سياسية يتم من خلالها تج ذير العداء للقانون التنظيمي، وتعميم فكرة اللجوء إلى جميع الوسائل من اجل استرجاع السيادة وهذا التباين في الموقف من الانتخابات البلدية هو الذي حال دون تحقيق الوحدة الوطنية و الديمقراطية للدفاع عن مصالح الجزائريين التي نادى بها الاتحاد الديمقراطي مدعوما بالحزب الشيوعي الجزائري الذي كأن يدعو إلى التركيز على المطالب ذات الصبغة البلدية.

و بذلك دخل المعترك الانتخابي حركة انتصار الحريات الديمقراطية و حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و تجاوبت الجماهير مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ومن بين المدن التي صوت لهذه الأخيرة : الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، تلمسان، البليدة، سكيكدة، الأخضرية، ذراع الميزان، خميس مليانة، تنس، مستغانم، سيدي بلعباس، ، بهذا التصويت الفقير فازت حركة انتصار 3 سوق اهراس، دلس، برج منايل، تبسة...الخ الحريات الديمقراطية حيث تحصلت على 33 %من الأصوات مقابل 18 %اتحاد الديمقراطي و 4 %للحزب الشيوعي و المستقلون 45 %من الأصوات.

وبعد هذه النتائج التي تدل على فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية، قد زرع الرهب و الرعب لدى المستوطنين الأوروبيين، وأصبح وجودهم مهدد لنفوذهم في الجزائر و سيطرتهم تتقلص إذا ما تم تطبيق قانون 59 .و للسهر على تطبيق القانون الخاص بالجزائر و بضغط من الكولون تم إزاحة الحاكم العام شاتينيو بتهمة عرقلة مصالحهم، و عينت الإدارة

الفرنسية الوالي العام مارسيل أدمون نايجلان مكانه، وقد سارع منتخبوا الاقلية الأوروبية بالالتفاف حوله و 2 .الحصول منه على تعهد و هو منع المجلس الجزائري على الوطنيين كذلك محاربة الوطنيين الجزائريين و عدم السماح لهم باستعمال الشعارات السياسية لصالحهم في حملة الانتخابات التشريعية و تأجيل تطبيق المواد المنصوص عليها من القانون الجديد التي لها علاقة بالجزائريين و بضمان ممارسة المسلمين لبعض الحقوق التي منحها القانون و هي المادة: 4،50،53،56،57 .

كذلك أمروه بالحث على عدم تأييد المترشحين الأحرار و السياسيين و حث الاشتراكيين من المسلمين و هذا يعني بكل 3وضوح خرق قانون 1947/9/20 و عرقلة تطبيقه. أنه و بمجرد تنصيب نايجلان شرع في وضع أسس مدرسة تزييف الانتخابات التي عرفت باسمه" الإنتخابات على طريقة نيجلان التزوير، الخوف، الدم" مستخدما 1جميع الإجراءات التعسفية .فمنذ أن تقررت انتخابات المجلس الجزائري في 11 افريل1948 قم المستوطنون بفضل هيمنتهم على الإدارة بتزوير هذه الانتخابات لصالح عملائهم و أذنابهم و كأن الحاكم العام نايجلان هو المدير لهذه العملية، حيث قام بمجموعة من الإجراءات القمعية قبل الانتخابات و أثناءها .

حيث ما أن أعلنت الحملة الانتخابية رسميا حتى ظهرت الإدارة بمظهر غريب ،قوات مسلحة تجوب الشوارع و القرى و المدن طوابير من الجنود تنتقل من هنا و هناك، كما أصدرت أوامر إلى المصالح الادارية بالبلدية كي لا توزع بطاقات الناخبين في المراكز التي بانت في ميولاتها سكانها الوطنية، وزيادة عدد المترشحين المستقلين الأحرار من التابعين للإدارة الاستعمارية مما أضفى طابع الشرعية في الغش الانتخابي .ا أما عشية الانتخابات و أثنائها قد أسفرت العملية عن سجن و اعتقال مترشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعدد من المترشحين الوطنيين و اعتقال ألاف الناخبين و قتل 7 من قريتي الدشمية، و سشامبلان، و كثير من الجرحى، و قامت .بمصادرة جرائد الوطنيين و منع المناشير و التجمعات كذلك فقد تضاعفت إجراءات التزييف كإسناد مكاتب التصويت إلى الأوروبيين فقط و منع ممثلي المترشحين من مراقبة سير العملية.

كذلك تعمير الصناديق سلفا و إجبار الناخبين على إعطاء أصواتهم للمرشح الإداري .إما بعد الانتخابات فقد أعلنت عن نتائج الانتخابات في أماكن اذ لم تعرف في 2 .مناطق قالمة و عنابة ولقد تحولت هذه العملية الانتخابية معركة بين شعب اعزل و بين حكومة مسلحة طاغية تريد أن تجعل مطالبها و عملائها رقاب الشعب و تضعهم على مقاعد النيابة بالإكراه ليصفوا لها الجو و تتخلص من كل مشاغب يعكر عليها صفو العيش في بلاد الجزائر .ٍذا أردنا أن نبين بالأمثلة الدالة على التزوير التي رافقت تلك الانتخابات ما حدث وا .في مكاتب ببورقايد (ازفون حاليا(إذ أنتخب 23671 ناخبا من الهيئة الثانية من بين 23676 مسجل على القوائم، وتحصل منها على 23645 و لم يترك لمرشح الحزب الشيوعي سوى 09 فقط أصوات .

و مهما تكن الجهة التي ذهبت إلى أصوات الناخبين التي على الأرجح تكون حركة انتصار الحريات الديمقراطية فأن الإدارة الجمهورية الرابعة بقيادة نايجلان قد وعت المقاعد بالطريقة التي ترضيها فكانت نتائج كالتالي - :جماعة بني وي وي وهم العملاء للاستعمار كما يسمونها المترشحون الأحرار قد تحصلت على 41 مقعدا - .و تحصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على 09 مقاعد - .كما تحصل الحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 89 مقاعد - 3بينما المستقلون على مقعدان - اذا كانت سياسة تزوير الانتخابات و تزييفها من طرف الحاكم نايجلان و أتباعه قد مكنت الإدارة الفرنسية من الاستيلاء الكلي على المجلس الجزائري و توجيهه إلى تبعيتها فأنها قد أقنعت أولئك الذين كانوا ينادون بسياسة الاندماج من الجزائريين أن تلك السياسة التي ناضلوا من اجلها سنين سوى هذيان.

كما أن فكر لمساواة في الحقوق و الواجبات مع المستوطنين الأوروبيين و المسلمين الجزائريين ليسوا سوى ضربا من الخيال و يكون 20 سبتمبر 1947 قد بني منذ البداية على

1الغش و المخادعة و ما زاد الطين بلة قد تشكلت هيئة من الملاك الكبار و من المعمرين الأوروبيين ذوي التصرف الصبياني و من الأعيان المسلمين الذين رفعهم الوالي العام نايجلان في انتخابات إلى مقاعد النيابة رغم جهلهم و خمولهم بعدما اخذ يطارد الوطنيين فعلى اثر ذلك ظن المنتخبون الموالون للمعمرين أن النصر من نصيبهم ومن نتائج هذه الانتخابات صمن الفرنسيون عدم إزعاج ا المجلس الجزائري لهم و الذي أصبح في يد نايجلان و لم يكن في إمكان هذا المجلس أن يوافق على قرارات 3 .لصالح الجزائريين و أوضح للعيان فضائح فرنسا و خداعها للجزائريين و نفس السلوك اتبعته فرنسا في انتخابات المجالس المحلية و الإقليمية على أن المهزلة الحقيقية كانت سنة 1951 في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي حيث فقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مقاعدها الخمسة التي كانت لها في المجلس السابق.

كما فشل جميع مرشحي الاتحاد الديمقراطي و من بينهم فرحات عباس و في ادعاء مناف للحقيقة وقف نايجلان أمام المجلس الجزائري في سنة 1948 يقول:"أني أهنيء نفسي بأن الشعوب الجزائرية قد قامت بتأدية واجبها الانتخابي في حالة هدوء تام و أني لأشكركم على ذلك و لنمضي قدما نحو الحرية و الإخاء و المزيد من الديمقراطية في ظل القانون الجهوي و تحت لواء الدستور مع احترامنا لكل العقائد و ، و الواقع أن إذا كان هناك مجال لم يطبق فيه القانون لجميع الرجال مهما كأن أصلهم "فهو مجال الانتخابات التي شهدت مهازل لم يعرف لها مثيل و نتيجة لهذه السياسة و ضع قانون 20 سبتمبر 1947 على الرفوف و اقتنع الوطنيين من وجود أية نية في ، و شرعوا في التفكير في السبيل الناجح للتخلص من سيادة

الاستبداد التي تطبيقه فرضتها الإدارة الاستعمارية على الشعب الجزائري .و كانت التشكيلات السياسية الجزائرية قد عبرت عن تذمرها و حول مهازل الانتخابات.

حيث يقول فرحات عباس أنها أصبحت على طراز نايجلان قاعدة عامة امتزجت بالعادات و الأخلاق حيث كثر التزوير والفضائح ضمن انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948 إلى تجديده سنة 1951 كما حدث غش آخر في انتخابات سنة 1953و نتيجة لهذه الممارسات فأن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية نسحب سنة 1951 من انتخابات إما حزب الاتحاد الديمقراطي فقد تقلص نفوذه إلى ابعد الحدود إما الوطنيين ورد فعلهم على تزوير الانتخابات فقد اتسم بمظاهر مختلفة، منها الإحجام عن المشاركة كتعبير عن عدم الثقة في السلطات المشرفة على العمليات الانتخابية وعبت الصحف الوطنية دورا في فضح أعمال المستعمرين كما أبدت رأيها في رفضها هذا القانون التي ألت إليه انتخابات مزورة، من خلال مؤتمرات عقدتها و بيانات نشرتها منتقدة الطريقة الغير القانونية التي جرت بها الانتخابات متهمة في الوقت نفسه نايجلان بالتزوير و استعمال العنف .

و قد اعتبر فرحات عباس عن هذا القانون قائلا:" فمن يصدق أن الشعب الفرنسي له أصدقاء في الجزائر سوى جماعة وي وي القذرة التي أرسلها أعوان و عمال العمالات لتدخل مقاعد المجلس الجزائري و تصبح فيه اذ أن للمستعمرين أصدقاء فيشي القدماء والذين يريد أميرنا الإفريقيين نيجلان أن يكسب مودتهم ، وصداقتهم وبعد ذلك اعتبر سنة 1947 سنة حاسمة فقد وقعت فيها انتخابات لاحظنا فيها التي كانت فيما بعد من مسؤوليتها التنظيم للثورة و تبناها * تاريخ أنشاء المنظمة الخاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ة كذلك ظهور بعض التنظيمات التي شملت أحزاب المغرب العربي التي كانت تمارس نشاطها من

القاهرة التي كانت تعتبر مركز للتجمع كل هذا ساعد على تطور العمل السياسي للحركة الوطنية.

وبالنسبة للقوى السياسية كذلك تعبئة الرأي العام الجزائري، فشل برنامج الإدارة الفرنسية تحت ضغوط المستوطنين و انحياز حكومة باريس إلى صفهم يتابعها أساليب غامضة و مناورات سياسية مكشوفة برهنت مرة أخرى عن عدم نية فرنسا في إيجاد حلول ناجحة للمشكل الجزائري و قد تمخضت عن هذا الواقع انعكاسات على الأوضاع الجزائر و خاصة الحركة الوطنية 2أفرزت عدة نتائجها منها - :يأس الجزائريون من فرنسا التي كانت تستهزئ بهم و لا تقيم لهم وزنا - .تصاعد قوة و مصداقية التيار الاستقلالي. و على كل حال فأن القانون الأساسي للجزائر كأن حقيقة أول مشروع من هذا النوع يطرح على الجزائريين منذ الاحتلال رغم المطالبة المتكررة و الوعود التي قطعتها لهم فرنسا فهو نقطة تحول سياسة الإشهار الفرنسي في الجزائر و حلقة للتقارب بين مجموعتين من السكان لكن نفس القانون في وقت تجاوز فيه الجزائريون تلك الأفكار التي حملها اذ أصبحت في طي الماضي.

والواضح أن الجمهورية الفرنسية كانت نواياها حسنة في إحداث نوع من التقارب بين المجموعتين الأوروبية و الجزائرية إلا أن ضغط المعمرين و نفوذهم حرف مسار الحكومة للتخرج بمشروع فارغ و خاصة ما من محتواه نزولا عند رغبتهم في إبقاء يدهم هي العليا في الجزائر .حصل في انتخابات 1948 و ما تلها من انتخابات أخرى 1951

المحاضرة التاسعة:

أ- موقف الحركة الوطنية الجزائرية من دستور 1947م :

أصيبت الحركة الوطنية الجزائرية بخيبة أمل أخرى بعد الإعلان عن الدستور، وذلك لما يحمله من مشاريع تغريبيه، ففي الوقت الذي كان زعماء الحركة الوطنية يرافعون من

أجل حق الشعب الجزائري في العيش بكرامة وحرية على أرضه، جاءت المادة الأولى من دستور 20 سبتمبر 1947 تقر بأن الجزائر قطعة فرنسية تتكون من عدة مقاطعات .

وفي صورته العنصرية سوى القانون (الدستور) بين 10 ملايين جزائري و800 ألف أوربي، أي قيمة أوربي واحد تساوي 800 جزائري، تلك هي العنصرية في أرقى مستوياتها. يضاف إلى هذه العنصرية والتفرقة تقسيم الهيئة الناخبة (الناخبون) إلى فئتين (هيئتين) الأولى (الأوربيون) والثانية (المسلمون) ولكل فئة 60 مقعدا ، بمعنى الأوربيون وعددهم 800 ألف نسمة منحهم الدستور 60 مقعدا في المجلس التشريعي، في حين منح 60 مقعدا للجزائريين وعددهم 10 ملايين، وهذا ما جسد روح العنصرية في الجزائر، وهذه الصورة تتعارض تماما مه دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الصادر في أكتوبر 1946، ومن صور العنصرية وإبقاء كل شيء كما هو عليه وضعت القرارات والتشريعات التي تصدر عن المجلس الجزائري تحت سلطة الحاكم العام في الجزائر ، أي لا تكون تشريعاته نافذة إلا بعد موافقة الحاكم العام.

وحتى القرارات التي يمكن أن نقول أنها كانت في صالح الجزائريين مثل ما جاء في المواد المتعلقة بـ :

ــ إلغاء البلديات المختلطة في الجنوب.

ــ فصل الدين عن الدولة (فصل الشريعة الإسلامية عن الإدارة الفرنسية).

ـ حق المرأة المسلمة في التصويت.

كلها بقيت مجرد وعود ولم يتحقق منها أي شيء على أرض الواقع، لأنها معروضة لنظر وموافقة المجلس الجزائري، ومشروطة بموافقة ثلثي الأعضاء (أي 80 عضوا).

ظل كل شيء على ما هو عليه وقائما إلى ما بعد اندلاع الثورة حيث عين جاك سوستيل حاكما عاما في الجزائر مطلع 1955 وحاول تفعيل ما جاء في دستور 1947 في إطار إصلاحاته الهادفة إلى ضرب الثورة عبر الإصلاحات .

من خلال هذا القانون تمكن المستوطنون من السيطرة أكثر على مقاليد الحكم في الجزائر ، حيث لم يكتفوا بصدور قانون غير متكامل بل عملوا على نسفه وعرلة تطبيقه بتآمر مع الحاكم العام نايجلان .

على الرغم من مشاركة الحركة الوطنية في الانتخابات إلا أن التتزوير كان هو سيد الموقف.

4 ـ موقف الجزائريين من الدستور : أصيبت الحركة الوطنية الجزائرية بخيبة أمل كبيرة بعد الإعلان عن مضمون الدستور، وكانت المواقف كما يلي :

= موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس): كانت أولى ردود فعل هذا الحزب، استقالة نوابه من مجلس الجمهورية بتاريخ 31 أوت 1947، وهي استجابة سريعة تدل على الرفض التام لشرعية هذا الدستور الذي كرس العنصرية في الجزائر. قدم نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشروعا مضادا لقانون الجزائر 1947م ودعوا إلى ضرورة إنشاء جمهورية جزائرية تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية على أساس المساواة الاحترام المتبادل وعلى الرغم من مشاركة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات التي نظمها قانون 1947م إلا أنها ناصبت العداء كونه كان يمهد إلى الاندماج التدريجي وطالبت بعدم تطبيقه ومع ذلك فقد شارك كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الانتخابات .[3]

ونال الأول ثمانية مقاعد والثاني أربعة وتدخلت الإدارة الفرنسية وزيفت الانتخابات لصالح المعمرين .

موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب):

أكدت الحركة أنها لن تشارك في الجمعية الوطنية الفرنسية واحتفظت بنوابها ، واعتبرت أن ماقامت به إدارة الاحتلال هو من أجل كسب الوقت ومغالطة الشعب الجزائري من خلال هذا الدستور الفارغ المحتوى والذي جاء من أجل خدمة فئة واحدة وهي فئة المعمرين.

ـ موقف الشيوعيين : أعتبر الحزب الشيوعي أن ما جاء في دستور 20 سبتمبر 1947 ـ لا سيما مجموعة من المواد ـ من شأنها أن تكون في صالح الجزائريين، ويمكن بناء جو ديمقراطي في الجزائر، وبالتالي فقد اعتقدوا أن القانون ليس سلبيا.

ج- موقف المعمرين من دستور 1947م :

---

[3] تاريخ الجزائر 1954 م ، (قرص مضغوط) ، دراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م – وزارة المجاهدين -2002م .

نظم غلاة المعمرون حملة واسعة ضد قانون الجزائر واعتبروه لصالح الجزائريين ولذلك حاربوه بشتى الوسائل ورفضوا مبدأ المساواة معهم في أي شيء ، وطالبوا محاربته وعدم تطبيقه وأثمرت جهودهم في استخلاف الحاكم العام بأخر الذي لبى مطالبهم وزيف الانتخابات لصالحهم وهكذا وضع القانون جانبا ومنح المعمرون مجلسا يساير أرائهم وميولهم وأن يتصرفوا في هيئات التسيير والتشريع كما يشاءون لمدة 6سنوات وهكذا واصلت السلطات الاستعمارية سياسة الاستبداد وهو ما ساعد على اختمار فكرة الكفاح المسلح وكانت ثورة نوفمبر 1954م التي قضت على فكرة الجزائر فرنسية إلى الأبد، ومهما يكن فالقانون هذا أعطى استقلالا ماليا للمستوطنين بالجزائر وجعلهم يتحكمون في زمام الأمور بيد حديدية ويوجهون اقتصاد البلاد لصالحهم لا غير وفي عمومه فإن القانون شكلا ومضمونا يعتبر ضربا من ضروب الخداع الاستعماري الفرنسي في الجزائر ليس بعده ولا قبله نموذج يضاهيه خبثا وخداعا للجزائريين بحيث يلاحظ المتبع له بسهولة تامة تناقض مواده بعضها بالبعض الأخر بكيفية تجعل المادة الثانية منه تلغي المادة السابقة لها [2]

4) تزوير انتخابات 1948م :

نص قانون الجزائر الجديد (دستور 1947م) الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي على إنشاء مجلس جزائري يضم 120 عضو : 60 نائب أوروبي و60 جزائري وأحقية التمثيل في البرلمان الفرنسي قد تحققت وأصبح من حق المسلمين إرسال 15 نائب لتمثيلهم فيه ، في حين وجد المستوطنون في شخص ينحلان كل ما يحقق أهدافهم الاستعمارية وأغراضهم الشخصية على حساب جموع الأهالي الجزائريون فاستعد نيحلان وإدارته لسد الطريق أمام الحركة الوطنية بكل الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة لإبعادها والنيل منها في انتخابات المجلس الجزائري الذي حدد في شهر أفريل 1948م فكانت عنوانا للغش والتزوير واختراق أبسط قوانين الجمهورية والديمقراطية التي كانت فرنسا تتغنى بهما عشية الانتخابات ، فهدد نيحلان حزب الشعب /ح-ن-ح-د بمصادرة صحيفة المغرب العربي وذلك في الوقت الذي شن فيه حملة اعتقالات واسعة ضد المترشحين الجزائريين للانتخابات.

---

[2] عمار هلال : المرجع السابق ، ص ، 367 .

واعتقل من بين 59 مترشحا 33 مترشحا كما أصدر أوامر منع المترشحين الأخريين من كل اتصال بالشعب ، أما يوم التصويت فقد سجل الملاحظون تزييفا لا بعده ولا قبله تزييف فقد أحضرت الصناديق مملوءة مسبقا بأوراق التصويت كما لوحظ عدم وجود سجلات التصويت الخاصة بالجزائريين ومن تم تعذر عليهم التصويت وقد نفذ الوالي العام " ناجلان" كل ما وعد به الكولون وعلى رأسهم " أبو " رئيس " جمعية رؤساء البلديات " وكارتل القوة الاستعمارية بالجزائر والنائب البرلماني إذ قال " إن الجمعية الجزائرية محرمة منذ الآن على أي نائب وطني وأن تنفيذ أي إجراء تقدمي من دستور الجزائر لا يرى النور أبدا وأن أي رجل تحرري من اليسار الفرنسي ومنهم الاشتراكيون ، لا يعطى له مجال ....." فقد أوقف بالفعل كل قانون يرجى منه الجزائريون نوع انفراج سياسي وأفرغت الجمعية الجزائرية من كل نائب ومن كل صوت يتعالى ويطالب برغبات الشعب[2].

حيث أدت سياسة الإرهاب والعنف هذه التي تبنتها الإدارة الفرنسية إلى إخفاق الحركة الوطنية في الانتخابات المذكورة بحيث تحصلت على تسعة مقاعد فقط من بين المجموع الذي هو120 مقعد ويقول فرحات عباس " فهذه الشروط جاء الوالي العام ناحلان وملأ الجمعية الجزائرية بالباشغوات الأميين وبحفنة من الممجدين الغير معروفين مثل " شكال " فمن مثل هؤلاء عين أعضاء الجمعية الجزائرية وقيل أنهم انتخبوا انتخابا حرا بينما لم ينالوا واحد في المائة من أصوات الناخبين " .

وفي يوم افتتاح المجلس لم يحضر الجلسة سوى خمس نواب منتخبين من ح ش /ح-ن-ح-د أما الأربعة الأخرون فلم يحضروا الجلسة لأنهم اعتقلوا عشية افتتاحها لا لسبب ولكن مضايقة واستهانة بالحركة الوطنية، وبأبسط مبادئ الجمهورية التي كانت فرنسا تدعي قيامها في مؤسساتها وتمسكها بها كمبدأ وكحق دستوري لكل الأفراد الذين يعيشون تحت ظل العلم الفرنسي .[5]

ويقول فرحات عباس " ولما يحتج الناخبون ويدافعون عن حرية الانتخاب يقابلهم الجند الفرنسي بالرصاص في ظهورهم وسيسقط قتلى وجرحى ويستريح البورجوازي الفرنسي ولا يرتاع لما يحدث من أجله من تعديات وينسى في غمرة انتصاراته في " جزائريته

---

[2] بن العقون : المرجع السابق ، ص ، 87 .
[5] عمار هلال : نفسه ، ص ، 369-370 .

الفرنسية " أن فقدان القانون هو فقدان للشخص نفسه " ويضيف عباس : مرت الانتخابات على الطريقة الناحلانية سنة 1948م بما فيها من تزوير وعار وفضائح لتكشف الستار وتظهر جلية النوايا الحقيقية للإدارة الاستعمارية الفرنسية التي صممت على عزل الحركة الوطنية وإبعادها عن المشاركة من قريب أو بعيد في تسيير شؤون البلاد وبذلك أدرك مناضلو ح ش / ح-ن-ح-د عدم جدوى العمل السياسي في ظل الحكم الفرنسي أي ما يسمى بالطريق الشرعي حيث أن هدف الحاكم العام " ناجلان " حسب رأي المؤرخ الفرنسي 'جوليان' هو القضاء على الانفصاليين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية لأن السماح للوطنيين أن يستعملوا شعارات سياسية قوية معناه أن حركة الانتصار سوف تتمكن من الحصول على 90% من أصوات الناخبين المسلمين في الجزائر ، وبهذا جاء الحاكم العام ليوقف أي نجاح أو تقدم انتخابي للحركة .[3]

المحور الرابع إنشاء المنظمة الخاصة LOS .

المحاضرة العاشرة : تشكيل المنظمة وهيكلها :

بعد التجربة المريرة التي خاضها حزب الشعب بخصوص الانتخابات التشريعية وكيفية إجراءها وما اتسمت به من إبهام وغموض من قبل الإدارة الاستعمارية كان على الحزب أن يعقد اجتماعا تقييما للتجربة التي خاضها وتسطير خطة عمل للمدى القريب فعقدت اجتماعا سريا تحت التسمية الجديدة ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية يومي 15-16 فيفري 1947م حيث تقرر فيه مبدأ إنشاء منظمة شبه عسكرية تحت إشراف الحزب توجيها وتمويلا وتطبيقا لقرار المؤتمر الأول لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية تم إنشاء المنظمة الخاصة التي يطلق عليها اسم organisation sucrete para militaire، وقد منحت هذه المنظمة طابع شبه عسكري ذات هياكل خاصة بالكفاح المسلح الذي يعتبر أساسيا[1] وفرضت على هذه المنظمة بأن لا تعرض للخطر بأي حال من الأحوال الجهاز القانوني لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكان عليها أن تسوي مشاكلها بنفسها في المالية منها وأن تحصل على سلاحها الضروري ، ودامت هيكلة المنظمة الخاصة ما يقارب ستة

---

[3] عما ر بوحوش : المرجع السابق ، ص ، 317 .

[1] محمد يوسفي : الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، المنظمة الخاصة ، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين ، جوان 2002م ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، ص 91 .

أشهر كلف بتسيير هذه المنظمة محمد بلوزداد لغاية 1949م وقد عين لها أركان عامة وبناها على قاعدتين :

1- اختيار رجالها من المناضلين الذين يثق فيهم .

2- السرية المطلقة .

فمن بين الأشخاص الذين قام باختيارهم كمساعدين له في هذه المهمة (حسين أيت أحمد والدكتور الأمين دباغين ونائبه مسعود بوقادوم) فشكلت بذلك لجنة الأربعة التي باشرت أعمالها لمدة ستة أشهر إلى غاية إعادة تشكيل اللجنة القيادية للمنظمة التي ضمت ستة أعضاء أخريين هم :

1- أحمد بن بلة :مسؤول عمالة وهران .
2- محمد مبارك : مسؤول عن العاصمة وما جاورها .
3- محمد بوضياف : مسؤول عن عمالة قسنطينة .
4- بلحاج عبد القادر الجيلالي : مدرب عسكري ومسوؤل عن منطقتي الظهرة والشلف .
5- حسين آيت أحمد : نائب للرئيس ومسوؤل عن منطقة القبائل .
6- جيلالي رقيمي : مسؤول عن عمالة الجزائر العاصمة ، متيجة ، التيطري .[4]

الهيكلة العامة للمنظمة الخاصة :

تم اختيار أعضاء المنظمة الخاصة على الشكل التالي :

- مصالي الحاج : رئيسا .
- حسين لحول : مسؤول الدعاية والصحافة .
- أحمد بودة : رئيس المنظمة السياسية .
- الأمين دباغين : مسؤول الشؤون الخارجية .
- عمر أوصديق : رئيس المنظمة السياسية.
- محمد بلوزداد : رئيس المنظمة الخاصة العسكرية .
- آيت أحمد حسين : مقتصد الحزب ونائب بلوزداد.

---

[4] Ben khadda (Ben youcf) op cit .p . 162.

- محمد بن مهل : كاتب لرئيس الحزب .
- مبارك الجيلالي : مسؤول أشغال الطباعة والتوزيع.
- بوقادوم ومزغنة وخيضر : نواب .
- شوقي مصطفاوي ومحمد طالب : أعضاء .

وقد أسس محمد بلوزداد قيادة أركان المنظمة الخاصة على الشكل التالي :

بلوزداد : رئيسا.

حسين آيت أحمد : نائب له في بلاد القبائل .

- محمد بوضياف : مسؤول على عمالة قسنطينة .
- جيلالي رقيمي : مسؤول عن عمالة الجزائر رقم "1".
- عبد القادر بلحاج ، جلول : مسؤول على عمالة الجزائر رقم "2".
- أحمد بن بلة : مسؤول على عمالة وهران .[1]

مخطط لهيئة الأركان للمنظمة الخاصة.L'OS

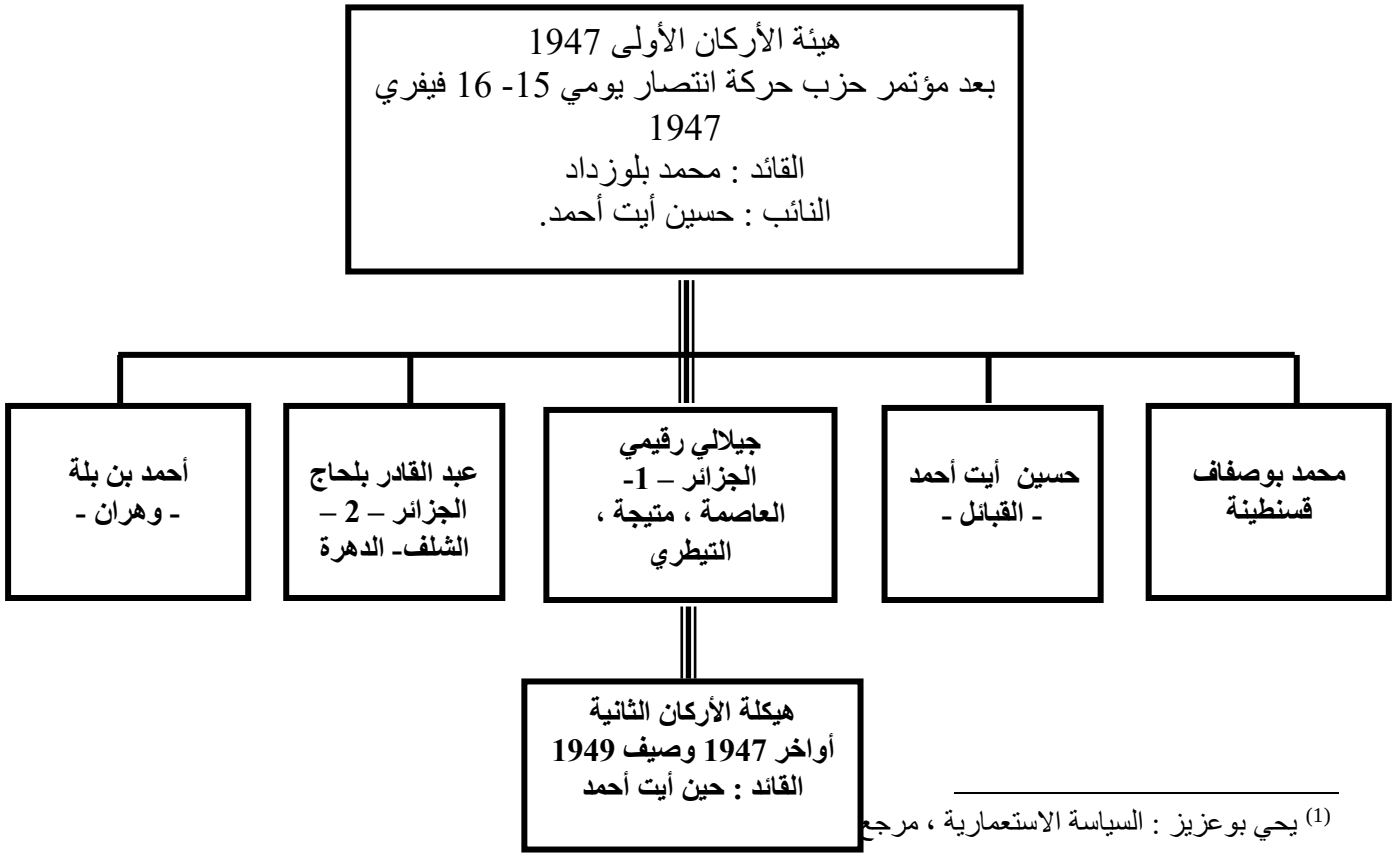

[1] يحي بوعزيز : السياسة الاستعمارية ، مرجع

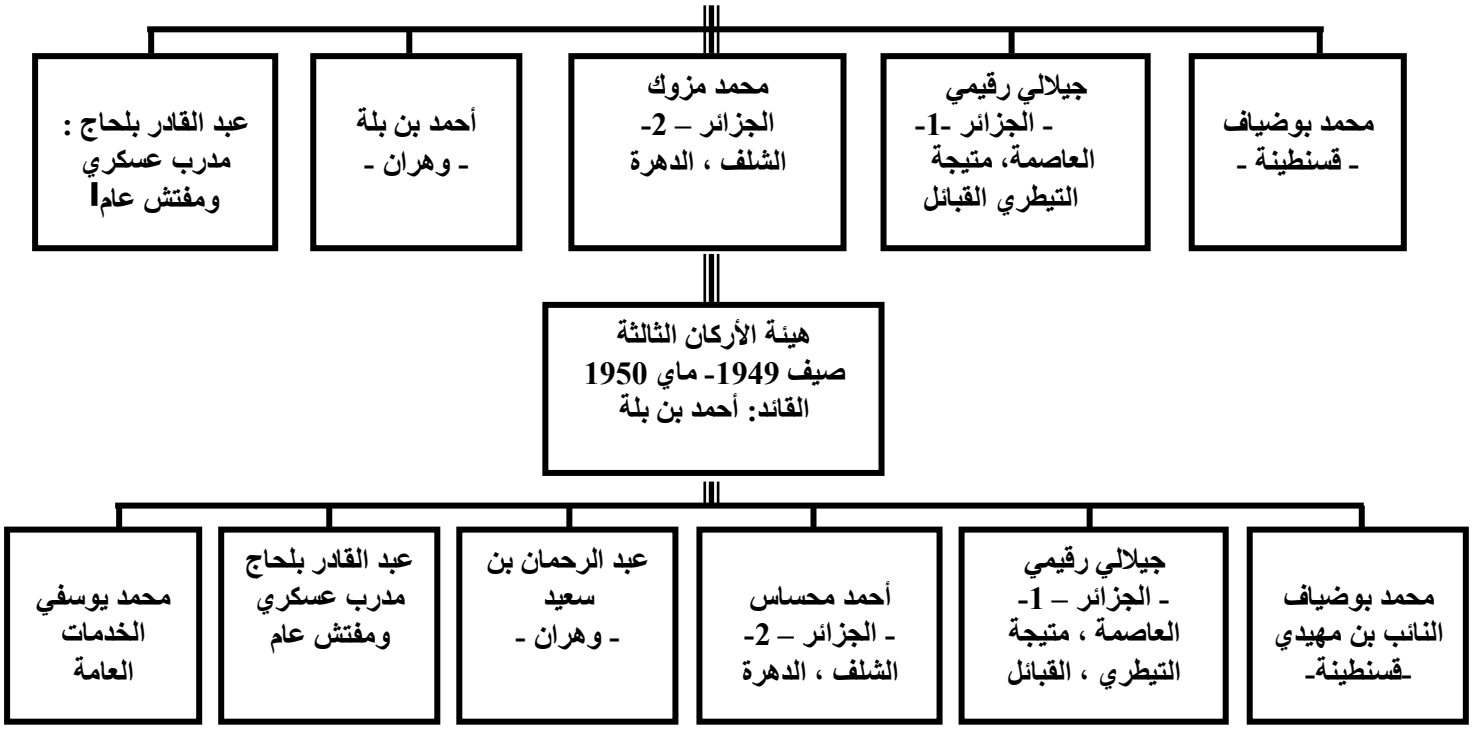

Ben youcf Ben Khadda : Les origins du 1er mouvembre, Op cit , p 297.

2- شروط الالتحاق بالمنظمة الخاصة :

قبل الشروع في تكوين الجهاز الثوري للمنظمة قام المسؤولون بتحديد مجموعة من الشروط تتعلق بالانضمام إلى المنظمة وهي :

ب-عمر المنخرط لا يتجاوز 30 سنة .

ب- الخضوع لتدريب شبه عسكري مكثف (نظري ، تطبيقي) بعد أن يلقن المبادئ الأساسية تلقينا معمقا .

ج – التجلد وروح الانضباط واستعمال الأسلحة والمتفجرات مما يستوجب صحة لا تتزعزع .

د- شجاعة تامة واقتناع قوي واتزان نفسي وإدراك معنى السر إدراكا تاما .

ثم يقوم بمراقبة هؤلاء الرجال مراقبة تقنية مسؤولون يرتدون أقنعة أو أغطية حاجبة للرأس لا تبرز منها إلا الأعين وبعد أن تتم الموافقة على تجنيد المناضل بعد نجاحه في ما ذكر يؤدي اليمين ويده على المصحف وبهذا القسم يتعهد بخدمة وطنه في كل وقت ودون وهن .[2]

3) النظام الداخلي للمنظمة :

إن نجاح أي عمل يتوقف على تخطيط مسبق وعلى نظام لاسيما القضايا الخطيرة والمهمة مثل المنظمة الخاصة لذلك حرر الحزب نظاما داخليا لهذه المنظمة ليكون كل مناضل تجند فيها ملزما به وفيما يلي مواد هذا النظام .

1 – **الطاعة** : إن الطاعة تشكل القوة الأساسية للجيوش ويستلزم ذلك أن كل مجند أخفض رتبة يجب عليه الانقياد التام والخضوع لمن هو أعلى منه رتبة ولأن الأوامر يجب أن تنفذ حرفيا وبدون تردد أو تذمرو المسؤولية تكون على الطرف الذي يعطي الأوامر .

2- **التجنيد** : كان التجنيد في المنظمة الخاصة يخضع لشروط منها :

- خصال المناضل من إيمان وروح تضحية وتفاني .
- احتمال جسدي وانضباط صارم ومحافظة السر الذي تأمر به المنظمة.
- المناضل يجب أن لا يكون معروف لدى الجمهور وتجهلهم الشرطة .
- خضوعهم إلى تكوين مزدوجا على الصعيد السياسي ، روح التضحية والسلوك مع الشرطة وتقنيات تأطير الجماهير الشعبية .

وعلى الصعيد العسكري هناك نظري (حرب العصابات ، التعرف على السلاح ، دراسة القوانين العسكرية يتم بالتمارين التطبيقية ، استعمال الأسلحة ومناورات في الميدان [1]

- فترة التجنيد غير محدودة ويعتبر كل تغيب غير مبرر فرار من الجندية .
- بعد أن يقبل في المنظمة يؤدي اليمين ويده على المصحف حيث يتعهد بخدمة وطنه في كل وقت ودون هون .

3- الاجتماعات :

الاجتماعات نقطة مهمة في المنظمة لذا فإن حضور جميع العناصر ضروري مع التزام كل واحد بكل صرامة .

---

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون : المصدر السابق ، ص 31 .
[1] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص ص 98 .99 .

- التاريخ ومكان الاجتماع يعين بواسطة الرئيس المعني .
- التحية العسكرية للضباط إلزامية قبل وبعد الاجتماعات ولكنها ممنوعة في الخارج .
- الاجتماع يجب أن يفتتح ويختتم بتحية وطنية.
- الطاعة محترمة جدا أثناء الاجتماع ونقاط شؤون الجلسة يجب أن تنتهي حرفيا .[3]

4- **السيرة :** إن استقامة جميع المناضلين واجبة وذلك لتفادي أي ضعف باستطاعته أن يدب في جسم المنظمة لذلك لابد أن يتحلى المناضل بسيرة حسنة في جميع الميادين .

5- **الايجازات** : كل عضو داعي لحاجته الخاصة بمغادرة وحدته بصفة مؤقتة يجب أن يطلب من رئيسه إجازة (تسريحا) محددة بالتاريخ والمدة والمكان الذي يرحل إليه ولا يمكن له الذهاب إلا بعد إذنه بالإجازة .

6- **التحول** : إذا دعي العضو لمغادرة منطقة نهائيا يجب أن يطلب تحويله إلى المنطقة التي يرغب في التحول إليها ولا يمكن له الانتقال إلا بعد قبول تحويله وأما التحويلات من وحدة إلى أخرى تباشرها السلطة المختصة .

7- **المكافآت** : المناضلون يكافئون تبعا لرتبهم العسكرية .

أ- بشهادة نظامية من أجل انجازه عملا شجاعا ومخلصا .

ب- تهنئة شفاهية بسبب حسن سيرته وطاعته من مجموع أعماله .

ج – رفع رتبته جراء عمله .[1]

8- **المعاقبات** :

أ- ترتيب الدرجات :

1- مخالفات بسيطة : تخلف عن اجتماع ، كسل ، تهاون في الخدمة ، سيرة سيئة .

2- مخالفات كبرى : عدم الطاعة ، عصيان ، عمل يعرب عن ضعف نفسي ، إنهزام ، تقارير كاذبة ، وكل مخالفة بسيطة تكررت ثلاث مرات .

3- مخالفات خطيرة جدا : خيانة ، هروب ، إفشاء سر للعدو أو للأقارب ، ولكل شخص أجنبي عن الوحدة الأصلية التي ينتمي إليها ، وكل مخالفة كبيرة تكررت ثلاث مرات .

ب- تحديد العقاب :

---

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون : المصدر السابق ، ص 23 .
[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون : المصدر السابق ، ص 24 .

1- توبيخ من أجل مخالفة بسيطة .

2- خلع عن رتبة وتوقيف فيما يتعلق بالأخطاء الكبيرة.

(إن الخلع قد يحدد أجله وقد لا يحدد بحسب خطورة المخالفة)

3- تشطيب نهائي بسبب المخالفات الخطيرة جدا .

4- الحكم بالإعدام :

1- للمخالفات الخطيرة جدا .

2- للتشطيب الذي يمكن أن يضر بالمنظمة الخاصة .

3- تنفيذ الإعدام يمكن أن يكون حالا ويمكن أن يؤجل حسب قرار المنظمة الخاصة .[2]

علاقة المنظمة الخاصة (LOS) بحركة انتصار الحريات الديمقراطية :

ظهر الانقسام داخل صفوف الحركة الوطنية الذي انقسم إلى ثلاث تيارات :

1) التيار المؤمن بالعمل السري .

2) التيار الداعي للشرعية " حركة انتصار الحريات "

3 - التيار المؤمن بالجهاد وقتال العدو حيث أطلق عليه اسم " المنظمة الخاصة " [1]التي كان دورها الإعداد للثورة المسلحة التي بدونها لا يمكن للجزائر أن تستعيد استقلالها وحريتها وقد تم إنشاء ها في 15 فيفري 1947م حيث انعقد ثاني مؤتمر لحزب شعبي جزائري .

مسألة التمويل :

كانت حاجة المنظمة إلى الأموال الكبيرة جدا هذا لسد حاجيات أعضائها المختلفة وتغطية نفقات التسليح والتجهيز وكل هذا كانت تحصل عليه من موردين أساسين :

- اشتراكات المناضلين التي تصل إلى 500فرنك قديم شهريا .

- مساعدة الحزب التي قدرت أول الأمر ب 800 فرنك شهريا ، لكن مع نمو المنظمة واتساع نشاطها وازدياد نفقاتها عوضا أن ترتفع انخفضت إلى 500 فرنك شهريا وذلك يرجع إلى

---

[2] نفسه ، ص 24 .25 .

[1] صالح فركوس : المرجع السابق ، ص 247 .

اشتراكات الأعضاء الذين ينتمون في معظمهم إلى الطبقات الفقيرة ، وبالمقابل كثرت مصاريفها .[3]

مسألة تقرير تفجير الثورة :

في 14 جانفي 1952م توفي محمد بلوزداد وخلفه حسين آيت أحمد الذي نجح في تجنيد حوالي 1000 مناضل للقيام بالعمل العسكري ونجحت المنظمة في توفير تدريبات عسكرية . كما تمكنت من جمع الأسلحة والمئونة وتدريب المتطوعين على حرب العصابات وأصبح بإمكانها القيام بالثورة .

وفي شهر ديسمبر 1949م قدم آيت أحمد تقرير إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الشعب واقترح عليه القيام بثورة مسلحة لأن التنظيم العسكري قد يتم اكتشافه من طرف السلطات الفرنسية وقمعه بدون هوادة ، وقد تساءل في تقريره ،ذا كان أعضاء حزب الشعب قادرين على استعداد للقيام بالعمل العسكري أم يفضلون البقاء في إلقاء الخطب وأشار في تقريره أن الحركة تدور في حلقة مفرغة وحسب أعضاء المنظمة الخاصة فإن إدارة الحزب لم ترد بلا أو نعم وفضلت الانتظار .[6]

المحاضرة الحادية عشر :

انجازات المنظمة الخاصة :

لقد استطاعت المنظمة الخاصة أن تضم 1000-1500 مناضل وكان تكوينهم مزدوج ، سياسي لروح التضحية ، السلوك مع الشرطة وتقنيات تأطير الجماهير الشعبية ، وفي أقل من سنة استطاع مناضلو المنظمة الخاصة أن يتكونوا عسكريا فكونت ثوريين منضبطين ومقتنعين على الاستعداد للعمل وقد بقيت السرية دائمة إلى غاية سنة 1950م .[1]

سعت للحصول على الأسلحة بجميع الوسائل بجمعها وشراءها من داخل البلاد وبإرسال فدائيين خارج الوطن وأعدت لذلك مخابئ ومراكز للتدريب وإخفاء الأسلحة والذخيرة .

- أنشأت مراكز لصنع الأسلحة والذخيرة الحربية والمتفجرات في عدة مراكز من أنحاء الوطن وتم تدريب إطار خاص للإشراف على هذه المراكز وتسييرها .

---

[3] Ben khadda Ben youcf :op cit . p. 146

[6] عمار بوحوش ، نفسه ، ص 321 .

[1] محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص 239 .

- تحديد المناطق التي يقع فيها التدريب وقد شملت : الجبال ، الوديان ، الشعاب الصحاري لأن حرب العصابات تتطلب معرفة طبيعة الأرض .
- إنشاء شبكات مدعمة للمنظمة مثل شبكة التواطؤ reseau de compliciti وشبكة الاتصالات reseau de trasimission .

فالأولى تختص في اختيار الملاجئ السرية التي يمكن إخفاء المناضلين فيها والثانية شراء أجهزة الاتصالات والتدريب على استعمالها

- أولت المنظمة أهمية للاستعلامات ولمتابعة الخونة فأنشأت أجهزة خاصة للتعرف والإطلاع على تنظيمات وتحركات الأجهزة العسكرية والإدارية والبوليسية وأيضا لتعقب الخونة وإضافة إلى ذلك قامت المنظمة الخاصة بعدد من المهام منها مهمة الحصول على المال .

بعد إرساء دعائم المنظمة الخاصة كان على مناضليها تحقيق جملة من الأهداف الآتية و المؤجلة التي قامت من أجلها و كان لابد لها أن تنتقل من المرحلة التنظيمية إلى المرحلة العملية بخطوات ثابتة و حثيثة ، أولا : التكوين الديني:

فطبيعة التكوين كان مندرجا في التكوين العقائدي (الديني) للمجندين الذي ارتكز على الإسلام و التاريخ ، و بالتالي فإن ما هو محرم دينيا (الخمر و القمار و السرقة و غير ذلك) كان ممنوعا في المنظمة ، و كان التكوين عبارة عن دروس و محاضرات التسيلط الضوء على سيرة الرسول (صلى الله عليه و سلم) و مراحل نشر الدعوى المحمدية و أخذ العبرة و الدروس من التاريخ و تركزت على المراحل التاريخية للجزائر منذ ما قبل الاحتلال و خاصة تاريخ المقاومة الوطنية.

ثانيا : التدريب العسكري:

ـ أما فيما يخص التدريب العسكري فإن المناضلين كانوا يتلقون دروسا نظرية و تطبيقية من قبل المعلمين و مدربين ، و من ذلك مثلا تنظيم هيئة الأركان لدورتي تدريب الأولى في نهاية جانفي عام 1948 التي تمحورت محاضراتها حول الحركات الثورية في ايرلندا و الاتحاد السوفياتي ، أما الدورة الثانية فقد انتظمت في شهر أوت 1948 في جبال الظهرة ، و الذين أشرفوا على التدريب معظمهم قد عمل بالجيش الفرنسي سواء في الحرب العالمية الثانية أو

قبلها أو شاركوا في حرب الفيتنام ، و لذل فإن الخبرة لم تكن تعوزهم لأنهم قد اكتسبوا فنون الحرب بما في ذلك أسلوب حرب العصابات في الميدان ، و إنما الشيء الذي كان ينقصم هو الوسائل .و شمل التدريب العسكري على أرين أساسيين هما:

الأول هو التدريب على حمل السلاح من حيث فكه و تركيبه و طريقة استعماله ، و تركيب المتفجرات ، استعمال الراديو من حيث الإرسال و الاستقبال و هذه التدريبات تمت تحت غطاء السرية في أماكن معينة تختارها المنظمة بدقة.

الأمر الثاني هو قيام بعمليات تدريبية في الجبال و الغابات و الوديان ، و الشعاب بهدف معرفة المناطق التي ستكون ميدانا للمعارك.

هكذا أن تكوين الرجال و لكن ذلك لم يكن كافيا لمواجهة قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة لقواتها البرية و الجوية و البحرية ن و بالتالي اعتر جلب السلاح من اكبر المهام و أخطرها ، و قد عملت المنظمة الخاصة على جمع الأسلحة التي خزنت من قبل في مطامر لاسيما في بعض المناطق في الأوراس خاصة منها الذخيرة الأمريكية بعد نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا سنة 1942 ، و كذا بحث عن الأسلحة سواء داخل الوطن أو خارجه عبر الحدود الليبية و التونسية و المغربية قصد جمعها أو شرائها مهما ارتفع ثمنها و يترك في الجهة الشرقية للبلاد إذا كان مصدره من الحدود الشرقية و الشيء نفسه إذا كان من الحدود الغربية.

للحصول على الأموال قررت المنظمة الخاصة الهجوم على بريد وهران(3) فقد كانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تبدو يوم بعد يوم غير حريصة على ضبط الميزانية المخصصة للمنظمة الخاصة ومراعاة للتجهيزات شبه عسكرية كان لابد من هذه الميزانية للتمكن من مواصلة أعمالها ، غير أن سياسة عدم الاكتراث كانت تعني معارضة الأهداف الثورية مما جعل الوضعية المالية للمنظمة الخاصة تزداد سوءا ، ونظرا لضعف الإدارة ونقص التمويل كان لابد للمنظمة أن تعتمد على نفسها وأن تقوم ببعض العمليات لحسابها فقررت الهجوم على بريد وهران يوم 6أفريل 1949م بعد أن تحصلت على المعلومات الكافية وكللت هذه العملية بنجاح حيث تحصلت المنظمة على 3 ملايين و1700.00 فرنك

(3) الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق ، ص 98 .

في أكتوبر 1949م حاولت المنظمة تخريب النصب التذكاري الذي دشنه نايجلان بكاشر وإحياء لذكرى الأمير عبد القادر لأن الوطنيون لم يحتملوا كون نايجلان يسمح لنفسه بأن يموه السياسة الاستعمارية بتظاهره بتمجيد الأمير .

اما قضية اكتشاف المنظمة الخاصة تظهر مجموعة من الروايات في هذه القضية:

*الرواية الأولى : إن المنظمة الخاصة بين سنتي 1948 - 1949 كتنظيم عسكري دون العلم بأشخاصها و محركيها ، و الخطوة الأولى كانت عن طريق حادثة بريد وهران1 ، و من هنا بدأت متابعة مخابرات الفرنسية للمنظمة حتى اكتشافها يوم 18 مارس 1950.

*الرواية الثانية : مفادها أن لسلطات الفرنسية علمت بوجود تنظيم مسلح عندما اعتقلت 3 طلاب من بينهم محمد يزيد الذي ضبط و هو يحمل وثائق عن الجيش السري و كان ذلك في شهر ماي 1949.

*الرواية الثالثة : تقم على فرضية أن الجناح السياسي لح.إ.ح.د هو اذي أوعز إلى سلطات الاحتلال بالتخلص من المنظمة ، هذا و إذا ما قلنا أن مولد المنظمة الخاصة كان عسيرا داخل مؤتمر الحركة في فيفري 1947 ، و كانت القيادة آنذاك ترفض العمل المسلح فازداد خوفها بعد العمليات التي قامت بها المنظمة.

*الرواية الرابعة : و يطلق عليها حادثة تبسة ، و هي الحادثة عمار بن عودة التي اتفق حولها الكثير من المؤرخين و المناضلين الذين عاصروا الحدث و من بينهم المناضل عمار بن عودة الذي صرح في حديث له مع عباس محمد بما يأتي " إن اكتشاف لمنظمة الخاصة في مارس 1950 إثر عملية تبسة و هي عملية نفذت بأمر من قيادة المنظمة على مستوى قسنطينة و المتمثلة في الثلاثي : محمد بوضياف ، و محمد العربي بن مهيدي ، و مراد ديدوش " ، إذن فأثناء عملية التأديبية قام بها مسؤولو المنظمة ضد أحد أعضائها و هو " عبد القادر خياري " من مدينة تبسة بدأت سلسلة اعتقالات واسعة من تبسة إلى سوق اهراس و عنابة و أخيرا كل الجزار باستثناء بعض المناطق لم تطلها يد المخابرات الاستعمارية.

بعد هذه الحادثة أعلنت فرنسا عن اكتشافها المنظمة رسميا ،و قامت باستجوابات مكثفة استغرقت قرابة أسبوعين ، و عن طريق التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب (400) مناضل منهم المسؤولين المهمين و أعضاء هيئة الأركان مثل أحمد بن بلة و جيلالي رقيمي قائد تنظيم العاصمة ، و عمار ولد حمود من منطقة القبائل ، و بلحاج جيلالي مدرب وطني ، و حمو بوتليليس قائد المنطقة الوهرانية ، و أحمد محساس قائد سابق منطقة الجزائر الجنوبية و أعضاء من المصلحة العامة منهم محمد يوسفي مسؤول عن شبكة التواطؤ و محمد اعراب قائد مصلحة العباقرة.

فقد صدرت في أعضاء المنظمة احكام مختلفة من أعمال شاقة و السجن المؤبد منهم أحمد بن بلة و محمد خيضر و حسين آيت احمد و بوجمعة سويداني و غيرهم الكثير و لاذ بعضهم بالفرار رغم معارضة زعماءهم إلى خارج الوطن و خاصة نحو القاهرة و فرنسا مثل أحمد بن بلة و محمد خيضر و حسين آيت احمد و مصطفى بن عودة ، و محمد بوضياف و مراد ديدوش ، و بعضهم الاخر ظل يعيش متخفيا إلى غاية اندلاع الثورة منهم العربي بن مهيدي و عبد الحفيظ بوالصوف ، و رمضان بن عبد المالك في منطقة وهران و رابح بيطاط و بلحاج بوشعيب ...الخ

بعد مرور المنظمة الخاصة بهذه الظروف القاسية اتخذت قيادة ح.إ.ح.د قرارا لا يقل خطورة عن اكتشاف لمنظمة الخاصة ذاتها و هو إجراء الحل للفروع التي لم تكتشفها المخابرات الفرنسية في منطقة الأوراس و القبائل و العاصمة رغم مطالبة مسؤوليها بالإبقاء على وجودها و لو كانت ذلك بشكل رمزي.

و بعد هذا القرار ابتعدت القيادة الحزبية أكثر عن الأهداف الثورية التي سطرتها منذ البداية و هذا ما جعل أعضاء المنظمة الخاصة يفكرون في اتخاذ موقف مستقل نهائيا عن المنظمة السياسية ، و كانت بداية الانفصال بداية صعبة لأنهم أصبحوا يعيشون عزلة تامة عن كل الأطراف ، و واصلت بعض المناطق نشاطها العسكري مثل الأوراس إذ رفض بن بولعيد قرار الحزب ، و من الأعمال التي قامت بها هذه المنطقة احتضان مجموعة من إطارات المنظمة الخاصة من بينهم السادة أخضر بن طوبال ، سي المكي بن طرشة ، و رابح بيطاط

، عبد السلام حبشي فضلا عن وجود مجموعة أخرى من القبائل الكبرى ، كما التحق بها الفارون من سجن عنابة مثل مصطفى بن عودة ، و يوسف زيغود ، و سليمان بركات.

المحور السابع :أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

المحاضرة الثانية عشر:

الأزمات التي مرت بها الحركة الوطنية 1945م-1953م .

1- **أزمتي 1945 .1946م :** حدثت الأزمة الأولى عام 1945م تعرض لها حزب الشعب الجزائري بعد حوادث 8 ماي مباشرة ، حين أحس بأنه حزب طلائعي ثوري أكثر من الأحزاب الأخرى ، لأنه وجد نفسه أمام مسؤوليات ضخمة ، فقد كان من المتحمسين للمظاهرات ومن المسئولين عن الشعارات واللافتات وعن التعبئة الحماسية التي واجهتها القوات الفرنسية بوحشية وفظاعة .[1]

أما الأزمة الثانية فوقعت سنة 1946م بسبب قرار حزب الشعب الاشتراك في الانتخابات البرلمانية المقررة يوم 10 نوفمبر 1946م وعندما انعقد المؤتمر نشب خلاف بين مصالي الحاج الذي كان يدعو إلى المشاركة في الانتخابات والعودة إلى العمل بالطريقة القانونية والأمين دباغين وحسين الأحول ، عمر أوصد يق ، والطيب بولحروف الذين كانوا يطالبون بإنشاء تنظيم سري للعمل العسكري أولا .

ثانيا لآن الحزب امتنع في الماضي عن الترشح للانتخابات وقام بحملة واسعة ضد الترشح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، فكانوا يتساءلون كيف يترشح الحزب للانتخابات ومجالس كان في الماضي القريب يندد بها ويتهم الذين يقبلونها وبذلك اعتبر الجميع دعوة الحزب للانتخابات انحرافا عن المبادئ وتخليا عن المهمة الأساسية وهي الثورة .

وبذلك انسحب الأمين دباغين وزملاءه الذين يطالبون بالتوجه إلى العمل العسكري بدلا من الاكتفاء بالعمل الحزبي التقليدي .

---

[1] محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص ، 243. 244 .

2-أزمة القيادة 1949م: لقد أدت مشاركة حزب الانتصار للحريات الديمقراطية في الانتخابات سنة 1948م إلى انشقاق داخل الحزب لقد كانت الانتخابات في نظر العناصر الشابة تراجعا وتفتتا وبدأت بوادر أزمة داخل الحزب [6]، وأصل هذه الأزمة هو فصل الأمين دباغين الذي سكت عند مناقشة قضية أنصار البربرية في اللجنة المركزية للحزب ، فقد تم فصله وإبعاده من الحزب يوم 2 ديسمبر 1949م وذلك بدعوى أنه غير منضبط ولم يدفع المكافأة المالية التي كان يحصل عليها بصفته نائبا للحزب في البرلمان الفرنسي ولكن يبدوا أن سبب الطرد يرجع إلى وجود أنصار البربرية في الجناح الذي كان يتزعمه الأمين دباغين وخاصة أنهم كانوا يتنكرون لعروبة الجزائر ويتهمون مصالي بالديكتاتورية والأمين دباغين لا يحرك ساكنا الأمر الذي جعله موضع تواطؤ ولا مبالاة إلى جانب تخليه عن جلسات الحزب .

3-الأزمة البربرية : حدثت هذه الأزمة في مرحلة رئاسة حسين آيت أحمد للمنظمة الخاصة وكانت من أخطر الأزمات التي تعرض لها الحزب والمنظمة الخاصة وقد ظهرت مباشرة بعد تولي حسين آيت أحمد رئاسة المنظمة الخاصة .[3]

ومن أبرز من تزعم الدعوة إلى البربرية علي عيمش ، آبت أحمد حسين ، عمار ولد حمودة ، وعلي بناي مبروك بن الحسن ، يحي هنين ، والصادق هجريس والسعيد أوبوزار ، وبلعيد آيت مدري .

وبدأت بوادر الحركة البربرية في نوفمبر 1948م حين احتج رشيد علي يحي في مؤتمر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وأصبح عضو في اللجنة الفيدرالية للحزب بفرنسا وذلك بدعم من واعلي بناي ، وعمر ولد حمودة وآنذاك شرع اليساريون في العمل من أجل إنشاء حركة شعبية للبربرية وعندما ظهرت هذه الحركة وجدت دعما من الحزب الشيوعي والإدارة الاستعمارية لطعن الحركة الوطنية الاستقلالية الذين يرون أن الشعب الجزائري لم يكن موجودا في السابق وهو اليوم في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود والأسبان والفرنسيون وغيرهم ومما ساعد شيوعي الجزائر على دعم الحركة البربرية :

---

[6] محمد لحسن أزغيدي : مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري ، 1989م ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1992م ، ص 45

[3] BEN YOUSEFE BEN KHADDA . OP CIT . P . 171

- تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لهم .
- انتصار الستالينية على النازية .
- قيام الاتحاد السوفيتي من شعوب وقوميات متعددة أعطيت لها الحريات اللغوية والثقافية في أذربيجان وأوزبكستان وهي كلها أمور تأثر بها شبان القبائل الكبرى والمثقفون الفرنسية .

وعن تفاصيل بداية الأزمة كتب السيد حسين آيت أحمد في مؤلفاته قائلا : " في سنة 1948م أرسل بناي وعلي السيد يحي محند المدعو رشيد إلى فرنسا ليواصل دراسته وقد أصبح عضو في المجلس الفيدرالي لحزب الشعب الجزائري بفرنسا وشارك في انتخابات المجلس الفيدرالي للحزب تحت شعار " الدفاع عن الجزائر الجزائرية " ورفض شعار " الجزائر العربية الإسلامية " وكانت النتائج بالأغلبية الساحقة 28 صوت من 32 هنا نجح محمد علي في تحرير لائحة ضد ما يسمى " الجزائر العربية الإسلامية "[2] وكان أول من أثار الانتباه لهذه الحركة البربرية ودق ناقوس الخطر حولها هو أحمد بودة في مؤتمر زدين أواخر عام 1948م الذي وجد مقاومة من بناي آيت أحمد وولد حمودة . وكرد فعل على ذلك قام قادة الحزب ب :

- حل فيدرالية الحزب بفرنسا .
- عزل علي رشيد يحي من رئاسة تحرير جريدة " النجم الجزائري " التي كان يستعملها كمنبر للتنكير للجزائر العربية المسلمة .
- كما قررت عزل قادة الحركة البربرية وإبعادهم عن اللجنة المركزية للحزب .

ولم يسلم من التطهير إلا السيد آيت أحمد الذي دافع عنه مصالي الحاج ، لكن تقرر إبعاده من رئاسة المنظمة الخاصة وحل بن بلة محله وذلك في ديسمبر 1949م فأثناء جلسة المكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية استقبل السيد مصالي الحاج حسين آيت أحمد وكان موضوع لقائهما المؤامرة البربرية واعتبارها أزمة خطيرة حيث حدث فيها خلط بين الأصل والدين والثقافة ولم يتهم فيها آيت أحمد البربر بتورطهم في هذه الأزمة لأنه لم يقتنع

---

[2] hosine ait ahmed : memoire d’un combatton . l’esprit d’independance (1942-1952) edition bouchene . alger .1990. p. 123-124

بوجود مؤامرة بربرية وأنه معهم فيما يخص اللغة والثقافة البربرية وأن الحركة لم تتدخل لحل الأزمة اتهمت بذلك وكان بإمكانهم حلها خدمة للوطن والحركة معا .

وفيما يخص وجهة نظر قادة حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الشعبية (MT LD.PPA) تجاه هذه الأزمة وقد وصفهما مصالي الحاج بقوله " إن ما يسمى بالأزمة البربرية لم تكن سوى مؤامرة إمبريالية " فهذا الصراع قد أوجدته الامبريالية الفرنسية غداة الاحتلال تقريبا وتطور لينفجر عام 1949م لأنه وجد إعانة وحماية من طرف المجموعات والتكتلات منذ عام 1946م[3] أما اللجنة المركزية للحزب فقد تعرضت للقضية في تقريرها أمام المشاركين في مؤتمرها الثاني المنعقد بالجزائر في أفريل 1953م وجاء فيه ما يلي :

" لقد كانت انحرافا جهويا ذات طابع عنصري وشيوعي ، أما السيد الأمين دباغين فقد اعتبرها انحرافا جهويا لمسيرة الكفاح واتهم الأعضاء المنخرطين في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية آيت أحمد والصادق هجرس الذين انضموا إلى الحركة وكانوا يعرفون أنها من أجل الجزائر العربية[4] وعلى العموم فإن هذه الأزمة كانت عواقبها سلبية على حزب الشعب الجزائري بصفة خاصة وعلى الحركة الوطنية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري بصفة عامة .

والنتيجة السلبية للأزمة البربرية هي أن اللجنة الفيدرالية بفرنسا أصبحت تعين ولا تنتخب وذلك منذ ديسمبر 1949م فالمسئولون فيها أصبحوا يخضعون للجنة المركزية للحزب الموجودة بالجزائر العاصمة والقاعدة لا يحق لها انتخاب قادتها بطريقة ديمقراطية

وقد تأثر أغلب المناضلين بفضل الأمين دباغين فقد نشرت جريدة " الزهور التونسية " التي يديرها عثمان الغربي خبر عزل الأمين دباغين من حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأطلع المناضلون على الخبر الذي نزل عليهم كالصاعقة لأنهم يرون أن الأمين دباغين كان منظر الحزب ومفكره الأول دون منازع والرجل الثاني بعد مصالي الحاج وهو الذي أشرف على المؤتمر الأول عام 1947م .

---

[3] يحي بوعزيز : الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م ، دار هومة ، الجزائر ، 2003م ، ص ، 36.37

[4] AIT AHMED . OP CIT . P. 99.

أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة :

كانت المنظمة الخاصة تشكل تنظيما مغلقا ذات عدد محدود يتراوح بين 1000-1500مناضل مع الاستقرار حول الألف في نهاية فترة التأسيس وفي أواخر سنة 1949م كانت المنظمة الخاصة قد انتهى تكوينها .[2]

فقد كان حزب الشعب الجزائري يعلق أمالا عريضة على المنظمة الخاصة العسكرية خاصة بعد أن تطور نظامها وتدعمت قيادتها بقاعدة نضالية ثورية واسعة لكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن ، ففي 18 مارس 1950م في مدينة تبسة حدث ما أدى إلى كشف سرها للإدارة الفرنسية فقد نشرت جريدة " الزهور التونسية " التي يديرها عثمان الغربي باللغة العربية خبر فصل الدكتور الأمين دباغين عن حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية فهذا النبأ المفاجئ بتبسة .

وهرع زايبي المسؤول المحلي إلى الكشك بعد أن تلقى النبأ لشراء الكمية المخزنة والمتبقية من هذه الجريدة بغية إحراقها غير أن النبأ المنتشر أثار دهشة وغضب سكان تبسة لأن فصل دباغين عن الحزب ظل مجهولا مدة طويلة ولأن المناضلين لم يكونوا موافقين على ذلك .

لم يتحمل عبد الرحمان خياري المدعو رحيم هذا الخبر المؤلم وانتقده بشدة ورفض المبررات الخاصة فحذره المناضلون وطلبوا منه الكف عن تصرفاته وتهجماته فرفض وأصر على موقفه وعندئذ قرر محمد بوضياف وديدوش مراد التخلص منه جسديا واتجه ديدوش مراد إلى تبسة وتعاون معه الحاج مدهيني حتى استدرجاه لهما ووضعاه في مؤخرة السيارة وانطلقا به لجهة مجهولة وبسبب مطبات الطريق انفتح باب السيارة الخلفي وقفز منها إلى الأرض وأسرع مباشرة إلى مقر محافظة الشرطة وسلم نفسه إليها وحكي لهم القضية بتفاصيلها .

وبعد انكشاف أمر المنظمة الخاصة وتعرف الشرطة الفرنسية على عدد هام من مناضليها[1] شنت حملة اعتقالات واسعة لمناضلي الحزب القياديين ابتداء من ليلة 18-19 مارس ودامت الحملة 3 أشهر .

عمار ملاح : محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين ميلية ، الجزائر ، 2007م ، ص 34 . [2]

[1] محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص ، 244 .

المحاضرة الثالثة عشر:

ردود الفعل تجاه اكتشاف المنظمة الخاصة :

من أثار اكتشاف المنظمة الخاصة القضاء على جهود سنوات عديدة كانت تستهدف تكوين جيش وتدريبه كاد أن يكون الطليعة الأولى لتفجير الثورة المسلحة وذلك باعتقال السلطات الفرنسية للإطارات القيادية وفرار القيادات الأخرى واختفاءها في جهات مختلفة من البلاد كما التحقت مجموعة أخرى بالجبال وكان لاكتشاف المنظمة ردود فعل وانعكاسات شملت حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية والإدارة الاستعمارية .

موقف الإدارة الفرنسية من اكتشاف المنظمة الخاصة :

عندما التحق خياري بمحافظة شرطة المدينة حيث أبلغها بكل شيء أعلنت حالة الطوارئ وسقط أعضاء الكومندوس في قبضة الشرطة وهم حسين بن زعيم مسؤول منطقة عنابة وسوق أهراس وعمار بن عودة ومناضلان آخران وقع خبر وجود منظمة خاصة كالصاعقة على الإدارة الاستعمارية العليا وفتح الأبواب للقمع الجنوني لمدة شهرين [3]وسلطت أجهزة الشرطة الاستعمارية كل ألوان التعذيب على المعتقلين لانتزاع المزيد من المعلومات عن أجهزة المنظمة ومخابئها وخططها وصلاتها ووسائل عملها من أجل إعداد ملف ضخم للعدالة التي تحاكمهم . وشنت حملة اعتقالات :

- في عنابة ألقت القبض على حسين بن زعيم الذي أفشى سر المنظمة كما فعل رحيم .
- في بجاية اعتقل عبان رمضان.
- في جيجل عمروش مولود .
- في تمونشنت ابن زاوش .

-وكان عبد القادر بلحاج الجيلالي الذي أعتقل في أفريل الشخص الرئيسي الذي أفشى للشرطة أسرار المنظمة باعتباره أحد القادة الكبار الرئيسين كما أن أحمد بن بلة اعترف للشرطة يوم 12 ماي 1950م بأنه رئيس المنظمة وأن عدد أفرادها [1]500شخص قامت باعتقال 400 مناضل من المنظمة الخاصة .

---

[3] حسين آيت أحمد : روح الاستقلال ، مذكرات مكافح 1942-1952م ، ترجمة سعيد جعفر ، منشورات البرزخ ، 2002 ، ص ، 214 .

[1] يحي بوعزيز : السياسة الاستعمارية ، المرجع السابق ، ص ، 52 .

وقد تم تقديم هؤلاء المناضلين إلى المحاكمة في شكل مجموعات على الشكل التالي :

- مجموعة 27 ببجاية يوم 13 فيفري 1951م .
- مجموعة 27 بوهران يوم 12 فيفري 1951م .
- مجموعة 121 بعنابة .
- مجموعة تيزي وزو .
- مجموعة 56 بالبليدة يوم 22 سبتمبر 1951م .

وقد صدرت أحكام هذه المجموعة يوم 11 مارس 1952م .

وكل هذه الأساليب القمعية التي اتبعتها السلطات الفرنسية كان هدفها هو تحطيم المنظمة الخاصة نهائيا والتي إن لم تكن العمود الفقري فهي أرضية رسو وانطلاق القوات الثورية على الأقل .

موقف حزب الشعب من اكتشاف المنظمة الخاصة :

بعد انكشاف أمر المنظمة الخاصة وتعرف الشرطة الفرنسية على عدد هام من مناضليها منهم من ألقي عليه القبض ومنهم من نجا وفر إما إلى الجبال وإما إلى الحياة السرية والتنكر بالبطاقات المزيفة ولما كانت أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم على الأقل على المستوى الدعائي والقانوني نفت قيادة الحزب نفيا قاطعا وجود المنظمة الخاصة واعتبرته من نسيج الخيال ونددت بوجود مؤامرة كولونالية فطلبت إدارة الحزب من كل المعتقلين أن يتراجعوا عن اعترافاتهم السابقة أمام القضاة في المحاكم ويؤكد لهم بأن أقوالهم السابقة تمت تحت التعذيب فقبلوا كلهم ما عدا عبد القادر بلحاج الجيلالي الذي رفض ذلك بإصرار وتطوع لكشف أسرار المنظمة للشرطة الاستعمارية دون أدنى ضغط وهو من كبار المنظمة وماعدا بن بلة رئيس المنظمة الذي اعتبر ذلك صعبا وامتثل وتراجع عن أقواله . [1]

نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة :

قام أعضاء المنظمة الخاصة بعملية تأديبية ضد عبد القادر خياري في تبسة الذي تمكن من الهرب وإخبار الشرطة بالمنظمة وببعض الأسماء وتسببت هذه العملية في كارثة للمنظمة بحيث قامت الإدارة الاستعمارية باعتقال حوالي 400مناضل من مناضلي المنظمة الخاصة

[1] يحي بوعزيز : السياسة الاستعمارية ، المرجع السابق ، ص ، 53 .

وامتد الاعتقال إلى هيئة الأركان وشملت عدة زعماء ومنهم السادة أحمد بن بلة ، محمد يوسفي ، بلحاج جيلالي ، أحمد مهساس ، رقيمي .

اتخذت الإدارة الاستعمارية كل الإجراءات لتحطيم المنظمة الخاصة ، خاصة وأنها تحوز على أدلة وبراهين حولها ، هيئاتها ، أركانها ، عملية تسليحها ، وعلاقتها بحركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي كل هذه الظروف المزرية يئس الشعب الجزائري فتسرب إليه الإحباط وخاصة بعد أن ظهرت أزمة 1953م ظهر شعاع الأمل لدى بعض من مسؤولي المنظمة الخاصة وكان السؤال الذي طرحوه جميعا ما العمل ؟

ولخص عبد الحميد مهري القرارات التي توصلت إليها المجموعة المتشكلة من محمد بوضياف ، محمد العربي بن مهيدي ،مصطفى بن بولعيد وهي :

- إعادة تشكيل المنظمة الخاصة في سرية وخارج إطار الحزب .
- تحمل المنظمة الخاصة مسؤولية الشروع في العمل المسلح .
- إقناع المناضلين بضرورة الكف عن الفردية السلبية والعمل على تقوية الحزب .

وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- اتخاذ قرار رسمي من قيادة الحزب لإعادة المنظمة الخاصة .
- الكف عن سياسة المشاركة في الانتخابات .
- القيام بمبادرة لتوحيد الأحزاب وتجنيد الجماهير .
- وضع حد لسياسة الجمود والانتظار واتخاذ مبادرات جدية لتدويل القضية الجزائرية .

وحسب تقرير السيد عبد الحميد مهري فقد تم توزيع المهام على الشكل التالي :

- مصطفى بن بولعيد : تنشيط المنظمة الخاصة في الأوراس .
- مراد ديدوش : تنشيط عمالة الجزائر.
- عبد المالك رمضان : تنشيط عمالة وهران .[1]

المحور السابع : اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

المحاضرة الرابعة عشر: التأسيس والاهداف

---

[1] عبد الحميد مهري : " أحداث مهدت للفاتح نوفمبر 1954م " مجلة الأصالة ، العدد 22 ، أكتوبر ، ديسمبر 1974م ، ص ، 20 .

إن التيار الاستقلالي منذ أن ظهر خلال العشرينيات وهو يتعرض لمشاكل وأزمات داخلية وخارجية وكان الضغط الاستعماري عليه شديدا وقاسيا ،ولذلك حاول أن يتكيف مع الظروف وبعد الحرب العالمية الثانية وخلال ما بقي من عقد الأربعينيات واجهته أزمة الحكيم دباغين والأزمة البربرية وعالجهما بالشكل الذي أشرنا إليه سابقا ولكنهما تركا أثارهما السلبية التي لم تنتهي إلا مع اندلاع ثورة نوفمبر 1954م في أوائل مارس 1950م وخلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب طلب مصالي الحاج منحه الرئاسة الدائمة للحزب مدى الحياة وحق النقض وحق الاعتراف (الفيتو) وهنا في 1950م بدأت الأزمة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية عندما رفضت الأخيرة صيغة الرئاسة الدائمة لمدى الحياة لمصالي الحاج .

وفي سبتمبر 1950م بعد سوء تفاهم بشأن مبالغ مالية وضعت تحت تصرف الرئيس مصالي الحاج نشب أول حادث بين مصالي ولحول[3] وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب خلال ديسمبر 1950م طرح اقتراحان اثنان للدراسة والتفكير :

1- العودة إلى العمل السري .

2- العمل الشرعي القانوني .

وتقرر العمل بهما معا وفق المؤتمر الأول للحزب عام 1947م ولكن مصالي الحاج لم يرتح لهذا القرار والاتجاه وأخذ يعارض ويضايق أعضاء اللجنة المركزية وخاصة أمينها العام لحول حسين الذي قدم استقالته كأمين عام تلك الاستقالة التي قدمها مرة ثانية في مارس 1950م وبعد شهرين من ذلك خرج من الحزب شوقي مصطفى ، وشنتوف وعمراني الأول تشاجر مع مصالي الحاج .

وفي شهر سبتمبر 1951م ذهب مصالي الحاج إلى الحجاز لأداء فريضة الحج وفي عودته مر على مصر والتحق بفرنسا في نوفمبر وقطع رحلته لكي يتفرغ لشرح القضية الجزائرية لوفود الأمم المتحدة في دورتها السادسة .

ولم يكن هذا هو رأي الحزب الذي كان يأمل منه أن يقوم بجولة في البلدان العربية لشرح القضية الجزائرية ويترك الأمم المتحدة في باريس إلى القياديين الآخرين في الحزب وفي منتصف فيفري 1952م عاد مصالي إلى مقر إقامته في بوزريعة وفي منتصف مارس

---

[3] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ، المقاومة السياسية ، مرجع سابق ، ص ، 110 .

1952م اجتمعت اللجنة المركزية للحزب في مزرعة أحد المناضلين بقرية الأربعاء وتم الاتفاق خلاله على تحديد أيام 12-14جويلية 1952م لعقد مؤتمر الحزب ولكن مصالي الحاج تعرض لتحرشات السلطات الاستعمارية ونفي إلى نيوز niort مما أدى إلى تأخير مؤتمر الحزب إلى تاريخ 4-6أفريل 1953م[3] انعقد المؤتمر في أفريل 1953م بالجزائر الذي انتهى بنظام محكم بعد أن صوت على اللوائح والقوانين التي قدمتها اللجنة المركزية ولم تظهر المشاكل إلا بعد أيام خاصة بشأن تعيين القادة طبقا للقوانين الجديدة سلطات مصالي الذي كان منفيا في نيوز .

قام مصالي الحاج بتشجيع من أحمد مزغنة الذي أبعد من المكتب السياسي ومولاي مرباح الذي كان إعجابه وخضوعه لمصالي الحاج لا يضاهي إلا طموحه اللامحدود ومن هنا تظهر الأزمة بصفة واضحة التي كانت بطبيعة الحال تمت إلى الأسباب السابقة بصلات ففي سبتمبر 1953م قدم مصالي الحاج مذكرة ينقد فيها السياسة الإصلاحية للقيادة ويعلن عن سحب ثقته من الأمين العام ويطلب السلطات المطلقة قصد تقويم الوضع ورفضت اللجنة المركزية طلب مصالي الحاج وأبقت ثقتها للقيادة ولأمينها العام وبعثت اللجنة المركزية تصالحا منها في أكتوبر 1953م وفد يتكون من أربعة أعضاء لشرح أسباب رفض الطلب ولم يحصل الوفد على شيء.

وبعث مصالي مرة أخرى رسالة جديدة يوم 1جانفي 1954م حيث يسحب فيها ثقته من أعضاء القيادة جميعهم ويجدد طلب السلطة المطلقة ويهدد بطرح النزاع على القاعدة فتشبثت اللجنة المركزية بموقفها الأول ودعت مصالي الحاج إذا رأى ذلك ضروري إلى طرح المشكل أمام مؤتمر خارق للعادة ورفض مصالي استقبال وفد اللجنة المركزية وبذلك تمت القطيعة لأنه إلى حد الآن جرب الأزمة على مستوى القمة ولم تكن القاعدة على علم بذلك .

وكل هذا يتلخص في قضية الاختلاف حول نوعية القيادة هل تكون جماعية أم فردية يتولاها مصالي الحاج وحده بالإضافة إلى اختلافات في السياسات المتبناة من اللجنة المركزية للحزب .

---

[3] يحي بوعزيز : السياسة الاستعمارية ، المرجع السابق ، ص ، 59 .

لقد استفحل الخلاف واحتد إلى درجة الاصطدام بين المناضلين المؤيدين للزعيم مصالي الحاج والمناصرين للجنة المركزية (المصاليين والمركزيين) وكان أغلبية المناصرين لها من مسؤولي الدوائر والولايات أما أغلبية مناضلي القاعدة فقد انضمت إلى مصالي .[3]

لقد كان انقسام الحزب في هذه الظروف ضربة قاسية للحركة الوطنية الثورية بحيث كادت مسألة الانشقاق أن تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه لولا الفريق الحيادي المتكون من قدماء المناضلين في المنظمة الخاصة الذين سعوا إلى التوفيق بينهما على أساس العمل والثورة في إطار اللجنة الثورية والوحدة والعمل crua ولكنها لم تجد أذانا صاغية فشقوا الطريق وحدهم نحو تفجير الثورة .[4]

-إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA):

أثرت أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كثيرا في صفوف المناضلين، وفي مقدمتهم أصحاب الاتجاه الثوري، الذين صدموا بها لما رأوا ما بنوه وشيدوه في صرح البناء الثوري منذ 1947م، تعمل الأزمة على انهياره وتحريف مساره، فقرروا عدم الوقوف موقف المتفرج من الأزمة والانشقاق، الذين أخذا يمزقان الحزب ويثلجان صدر المستعمر وأعوانه. فبعد أن انقسم الحزب حزب الشعب الجزائري حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على نفسه، فأخذت نزعتان منبثقتان عنه تنشطان لمحاولة استمالة القاعدة النضالية التي هالها أمر هذا الانقسام، وكان عدد كبير من إطارات الحزب ومنضاليه، يرفضون الانشقاق الجديد الحاصل بين المصاليين و المركزيين، فبذلوا جهودا كبيرة في جميع أنحاء الجزائر و فرنسا للحفاظ على وحدة القاعدة.

سجلت مبادرات داخل المنظمة في هذا الصدد، من ذلك أن فريقا من التيار الثوري المعارض يتكون من مناضلي و إطارات المنظمة الخاصة الذين ادركوا مدى خطورة الصراعات القائمة في مستوى القمة وعواقبها الوخيمة على معنويات القاعدة الحائرة الممزقة فقام أعضاء المنظمة الخاصة الثوريون أمام الأزمة التي وصل إليها الحزب اصرار كبير على مواصلة العمل النضالي لتحقيق رغبات الشعب ، بعد أن انغمس الحزب

---

[3] محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص ، 245 .
[4] نفسه ، ص ، 245 .

في الخلافات بداخله وتماطل قيادته في العمل من أجل الإعداد للثورة التي كانت تفسر رفضها للكفاح المسلح بخمول الشعب وانعدام وعيه [39].

كان الشعب نقيض من ذلك، إذ كان ناقما على المستعمر وينتظر لحظة الخلاص بأتم استعداد، يقول السيد بن طوبال: "كان الناس دائما ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح... وجدنا الشعب قد سبقنا بخطوات، أي سبق الحزب ووجدنا في ذلك الحزب هو الذي كان متأخرا عندما كان يقول أن الشعب ليس مستعدا... الان الانفصال قد وقع بين القيادة والشعب وقد كنا نعيش في المدن ولا نعرف حقيقة الوضع في البوادي" ويستنتج ذلك مدى بعد الحزب عن واقع الشعب وقادته، كذلك لعدم شكوكهم بالقاعدة النضالية، وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري.

لقد كثف الثوريون من قدامى المنظمة السرية والحزب وتيرة الاتصالات والتشاور فيما بينهم إيجاد مخرج للوضعية العصيبة وكان بوضياف وديدوش مراد من العناصر الأولى الداعية لتنسيق جهود قدامى المنظمة الخاصة، وقد بذلا جهودا معتبرة مع العناصر الثورية، ووجدوا دعما معتبرا من بن بولعيد الذي خابت آماله في التوسط بين المركزيين و المصاليين واصطدم بموقف مصالي، والتحق بهم بن مهيدي وبيطاط وهذه المجموعة التي كان بوضياف منشطها اقتنعت بضرورة الخروج من الأزمة بإعلان الثورة المسلحة، واعتقدوا أن مصالي يمكن أن يكون شريكا لهم لكنه خيب آمالهم فتحولوا إلى كسب جانب المركزيين خدمة لمشروعهم الثوري.

ومن هنا جاءت فكرة التنسيق مع المركزيين نشاء قوة ثالثة، وقد اتفقت العناصر الثورية خلال اجتماعها المصغر في العاصمة بداية عام 1954م على مبدأ الحياد عن الاتجاهين المتصارعين داخل الحزب ثم عقد بعدها اجتماع لخلق لجنة عمل في باريس. لكن الاجتماع أخفق بسبب مشاركة بعض العناصر من المركزيين فيه، وعاد بوضياف إلى الجزائر حاملا مشروع الذكرى والأمل يحده في إنجاح المسعى، وفي الاجتماع لم ينقطع حبل الاتصالات بين العناصر الموافقة على الفكرة الأساسية المتمثلة في ضرورة تشكيل تجمع جديد تحسبا

[39] الطاهر جبلي: الثورة الجزائرية في مرحلة التحضير الجاد والانطلاقة الفعلية، كان التاريخية، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، الجزائر، ديسمبر 9679 ،ص769.

للانتقال إلى العمل المباشر في أقرب وقت ممكن، وكان من الضروري تجنب تكريس الفرقة بين الجميع.

ان أعضاء التنظيم السري لم يتوقفوا عن اتخاذ المبادرات والبحث عن حل لهذا الانقسام واختيار طريق ثالث يعلن انفصال من الجناحين المتصارعين، وعدم إلزامه بخط حزب الشعب و يخدم جميع مسلمي الجزائر ويقنعهم بضرورة التعجيل بالكفاح المسلح، ولقد تعاظم شأن الحركة المناهضة للانقسام وللفئتين المتنازعتين وتجاوز حدود المنظمة الخاصة، فنجد مثال محمد ماروك وهو عضو سابق في القيادة العامة ومسؤول شبكة الاتصال في المنظمة الخاصة(ورقيمي جيلالي) مسؤول على العاصمة الذي تخلى عن النشاط السياسي، وبالحاج الجيلالي الذي غادر صفوف الحزب وكذلك ولد حمودة المسؤول عن منطقة القبائل[40].

أما المسؤولون القدماء أمثال بن بلة وآيت احمد ومحمد خيضر كانوا في القاهرة، أما بوتليليس حمو مسؤول سابق على منطقة وهران ومحمد يوسفي رئيس المصلحة العامة فكانوا في السجن.

ومن هنا ظهر ت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إثر الاجتماع التأسيسي بإحدى أقدم مدارس الحزب، وهي مدرسة الرشاد بشارع علي عمار رقم 69 الحاخام بلوخ سابقا، ولقد سبق ذلك الاجتماع لقاء ضم كل من السيد علي عبد الحميد، محمد بوضياف ، سي لحول في بيت هذا الأخير الكائن بشارع عرباجي رقم 77 مارانغوا سابقافي حي القصبة، حاول كل من لحول وعبد الحميد، بصفتهما عضوين في اللجنة المركزية إقناع بوضياف بصواب موقف تنظيمهم بخصوص النزاع القائم مع مصالي، وكان بوضياف هو الناطق باسم المنظمة الخاصة.

اتفق الثلاثة على مزيد من التشاور ومواصلة الاتصال فيما بينهم وانضم إليهم في وقت الحق محمد دخلي مسؤول التنظيم السياسي و كان في السابق مراقبا عاما للحزب، التقى الأربعة في مدرسة الرشاد وبعد تبادل طويل للآراء حصل الاتفاق بينهم على فكرة تأسيس هيئة تكون غايتها على المدى القريب توحيد المناضلين ، أما عن تسمية هذه الهيئة فقد تم الاتفاق بعد أخذ ورد على تسميتها اللجنة الثورية للوحدة العمل.

[40] عيسى كشيدة: مهندسوا الثورة، ط9 ،منشورات الشهاب، باتنة، 1996 ،ص 09.

كثير من المناضلين فهموا من تسمية "اللجنة الثورية" بأنها جناح منشق عن الحزب، وقد أكد جميع الذين اختاروا التيار المحايد انتمائهم فيما بعد إلى هذه الحركة. وكما بين بوضياف، فهذه اللجنة ليست منظمة ولا هي حزب، بل تجمع أربعة أشخاص يسعون إلى جبر الكسور التي لحقت بحزبهم .يروي بن خدة عن الدور المحوري الذي لعبه الأشخاص المذكورون في تحضير الثورة والذهاب إليها قائلا: "... اللجنة الثورية لعبت دور المفجر للثورة، وأصبحت اللجنة المركزية مثل المصاليين، فاقدة الرقابة على هذه الحركة، وظهرت قوة جديدة على المسرح الوطني الجزائري، وهي اللجنة الثورية، التي ستنكشف إلى العالم يوم الفاتح نوفمبر- تشرين الثاني- 1954 ،تحت اسم: جبهة التحرير الوطني[41] يقول عمار أوزغان:" ان اللجنة الثورية للوحدة والعمل مسحت الماضي بالقطع مع الأيديولوجية السياسية المرابوطية (الزوايا) للوطنية التوفيقية... واللجنة الثورية للوحدة والعمل والمستمرة والوراثة للمنظمة الخاصة والمغذية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية لم تبق انعكاسا ألي اتجاه أو ألي حزب أو ألي وطنية خاصة، ولكنها تعد المترجم الحقيقي للوطنية المتجذرة، تتماشى مع روح المجتمع كله أصدرت اللجنة إعلانا للجهتين المتصارعتين والقاعدة النضالية على السواء تضمن نقطتين هامتين هما :المحافظة على وحدة الحزب من خلال عقد مؤتمر موسع وديمقراطي للحزب وذلك لضمان الالتحام الداخلي والخروج بقيادة ثورية . ودعوة المناضلين الالتزام الحياد وعدم الانضمام إلى أي فريق من الفريقين المتصارعين.

اهدافها :وقد حددت اللجنة الثورية للوحدة والعمل لذاتها أهدفا وكان الهدف الرئيسي للجنة الثورية هو الحفاظ على وحدة الحزب والتأكيد على العمل الثوري، فقد كان الهدف الأساسي لبوضياف ورفاقه هو البحث عن امكانية إعادة بعث المنظمة الخاصة والتحضير للثورة كما بادرت بتجنيد الطاقات وتصحيح المسار النضالي، وذلك في وقت غرق فيه المصاليون والمركزيون في نزاعاتهم العميقة ، وشرعوا في توفير الأسلحة بكافة أنواعها، وفتحوا باب الانخراط أمام جميع القوات وبداو في تدريب المتطوعين في فنون الحرب.

لقد جعلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل نواة ثورية، لعقد مؤتمر تحضره كل الأطراف بما فيها القاعدة وتكوين لجنة لتعمل من اجل التحضير للثورة .وفي هذا السياق يقول محمد

[41] بن يوسف بن خدة؛ المصدر السابق، ص180

بوضياف، الرأس المدبر للعملية والمنسق الأول بين المجموعة يتحدث عن هدف هذه اللجنة قائلا :"إن اللجنة الثورية " CRUA " ليست بتنظيم ولا هي بحزب ولا فريق على شاكلة المركزيين في ذلك الوقت، لقد كانت لجنة اسما على مسمى" لجنة ثورية للوحدة والعمل كان هدفها إطلاق حركة رأي عام قادر على تحقيق تلاحم القاعدة النضالية، للحيلولة دون وقوعها في تحالف وراء هذا أو ذاك من الأطراف المتصارعة[42] .

استطاعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل أن ترفع معنويات الشعب وتعمل على توحيده وتهيئته للثورة بعد أن يئست من كل المحاولات لتوحيد الحزب وشرعت في الإعداد للثورة و التخطيط لها، بالرغم من تلك الشعارات والأهداف التي سطرتها اللجنة الثورية إلا أنها لم تكتفي بذلك بل تقدمت بمبادرات عملية، تمثلت في الاتصال المباشر بكلى الطرفين، حيث شرع أعضائها مباشرة بعد التأسيس في الاتصال بطرفي الحزب، محاولين تحقيق ما نادوا به غداة التأسيس، وهو جمع الطرفين في طاولة واحدة، إلا أن ذلك تعذر نظرا لموقف كل طرف، فقد رفض السيد مصالي فكرة اللقاء بالمر كزيين مناديا بضرورة تطهير الحزب، قبل الشروع في أي عمل آخر، وكان ذلك هو رده الأخير لبن بولعيد الذي زاره في باريس من أجل تلك المهمة. كما أن اللجنة لم تكن تتوفر إلا على وسائل قليلة، وعلى الرغم من أن الأفكار التي كانت تشيعها أخذت تنتشر وتجد لها أصداء ملائمة في أوساط القاعدة النضالية، إلا أن هذه القاعدة في معظمها كانت تفلت منها وال تخضع لرقابتها، فقد كانت تقف موقف المنتظر أو تتعرض بقدر أو بآخر، لتأثيرات متناقضة وضغوط النزعة المصالية، وبدرجة أقل لضغوط المركزيين.

حلت هذه اللجنة نفسها عندما سلمت المشعل لجبهة التحرير الوطني، أي يوم 10 أكتوبر 1954 ورغم الفشل الذريع الذي منيت به هاته اللجنة الثورية في سبيل توحيد طرفي الحزب المتنازعين إلا أنهم استطاعوا الصمود في ظل هذه الأزمة التي لم تزدهم إلا إيمانا وتسليما، والدليل اللجنة الثورية للوحدة و العمل و نشاطاتها يترجمه ما قاله المناضل محمد بوضياف حين ذهب كل طرف على عزيمة وان من الطرفين المتنازعين إلى عقد مؤتمره الخاص به

[42] عمار بوحوشء المرجع السابق» ص .313

"لقد أبيتم أن تتحدوا مختارين فنوحدكم مجبرين "، وهكذا استطاع هؤلاء النشطاء أن يشقوا طريق الكفاح المسلح وكانت البداية بعقد اجتماع "22 التاريخي[43]

أمام هذا الصراع المحتدم بين الطرفين، شعر الشباب الثوري أنّ جهودهم التي كانوا يبذلونها منذ عام 1947، سوف تضيع سدا ما لم يفعلوا شيئا، فقرروا الانفصال التام عن الطرفين المتنازعين والبحث عن حل آخر ناجع يقضي على تلك الخلافات والخصومات، ويحدد بوضوح طريق الهدف الوطني للثورة فبادرت مجموعة مشتركة من النشطاء والمركزيين وهم: مصطفى بن بولعيد، ومحمد بوضياف، دخلي بشير، ورمضان بوشبوبة،(1)إلى تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954.

وقد حاول أعضاء *اللجنة الثورية للوحدة والعمل* لتوفيق بين جناحي الحزب المتنازعين، لكن باءت مساعيهم بالفشل، فعمدوا إلى الكشف عن هذه الخلافات للشعب، وعملوا على إقناعه بأهداف اللجنة الثورية. وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها، فوسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية وشرعوا في توفير الأسلحة بجميع أنواعها.

وفتحوا باب الانخراط أما مجاميع القوات الحية، وبدأوا في تدريب المتطوعين على فنون الحرب، وبعد أن يئست من كل المحاولات لتوحيد الحزب، شرعت في الإعداد للثورة والتخطيط لها، وقد حلت اللجنة نفسها في 20 جويلية 1954، حيث تقرر عقد اجتماع سري يحضره إطارات المنظمة العسكرية السرية المنحلة، المتواجدين عبر أنحاء الوطن بهدف توسيع الدائرة القيادية التي توكل إليها مهمة قيادة الثورة، عرف هذا الاجتماع باجتماع "22" الذي عقد في النصف الثاني من شهر جوان 1954، وتم في دار "إلياس دريس" بالمدنية بالعاصمة وتوج هذا الاجتماع باختيار طريق العمل المسلح كحل وحيد، وتفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة، وقبل أن يفترق الحاضرون انتخبوا مسؤولا فوضوا اليه أمر تشكيل اللجنة التي تتولى الإعداد للثورة.

وقد تكونت هذه اللجنة من: مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف ورابح بيطاط، والتحق بالخمسة فيما بعد كريم بلقاسم وأصبحت تسمى بلجنة الستة.

---

[43] محمد حربي؛ المصدر السابق (صر-ص)45: 46

(1) أحمد محساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ت الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة- الجزائر، 2003، ص 375.

بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.(6)

وعكفت هذه اللجنة على التحضير لاندلاع الثورة ودراسة الأوضاع في سرية تامة بعقدها لعدة اجتماعات

المحاضرة الخامسة عشر:

اجتماعات اللجنة الثورية لتحضير الثورة:

اجتماع مجموعة الـ 22 :

رأت الخلية الثورية المشكلة من السادة :محمد بوضياف و ديدوش مراد وبن بولعيد وبيطاط وبن مهيدي، ضرورة التعجيل بالثورة، اعتمادا على نخبة المنظمة الخاصة، فقرروا توجيه دعوات 2لقدماء أعضاء المنظمة ألجل اتخاذ القرار جماعيا. وهو المخرج الوحيد الذي رأوه منفذا للوضع، يعرف هذا الاجتماع في تاريخ الثورة التحريرية 7429 باجتماع القادة 99 ،كما يعتبر لدى هؤلاء القادة فاتحة عهد جديد في تاريخ الحركة الوطنية من خلال الاعتماد على أساليب المواجهة والعمل المسلح الذي كان وسيلة حتمية ناتجة عن سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، انعقد هذا الاجتماع بمنزل المناضل "إلياس دريش" في حي المدينة "بصلانمبي" بأعالي الجزائر العاصمة .شارك في الاجتماع 22 عضوا، كلهم من قدماء المنظمة الخاصة وكانت إمكانية الاختيار بالنسبة لبوضياف محدودة، كون أن كثيرا من الرفقاء موجودون رهن الحبس أو مكلفون بمهمة معينة، وكان الحل إذن اللجوء إلى من نشطوا تحت قيادته وبرهنوا على قدراتهم في الميدان، وعلى هذا الأساس كان بمستطاع جزء كبير من الذين تمت دعوتهم للاجتماع أن يشكلوا مجموعة متجانسة وكانت التشكيلة مفصلة على النحو التالي :الجزائر العاصمة: بوعجاج الزبير، بلوزداد عثمان، مرزوقي محمد ودريش إلياس الذي حصل الاجتماع في بيته .البليدة: سويداني بوجمعة، بوشعيب بلحاج، ن لم يكن أ فهما وا صلهما من المنطقة، يعرفانها جيدا ألنهما لجئا إليها منذ طاردتهما الشرطة وعمال في المزارع وأقاما اتصالات مع الفلاحين .أما عن منطقة الغرب: بن مهيدي

(6) محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، بدون ط ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994، ص 246.

العربي، بوصوف عبد الحفيظ ، ورمضان بن عبد الملك .وعن ناحية قسنطينة: السيد مشاطي وحباشي عبد السالم ورشيد مالح.

وعن باجي مختار فكان يمثل منطقة سوق أهراس ومثل شمال قسنطينة السادة زيغود يوسف، ولخضر بن طوبال وبن مصطفى بن عودة .رابح بيطاط، ديدوش مراد أحد المساعدين الأوفياء .وقد اختير السيد مصطفى بن بولعيد لترأس الاجتماع وذلك نظرا لتجربته وأسلوبه القوي في الإقناع، وكلف السيد محمد بوضياف بمقر الجلسة واشتمل جدول أعمال الاجتماع على النقاط الآتية :إعطاء لمحة تاريخية عن نشاطات المنظمة الخاصة، التي قامت بها ما بين 1947 إلى .1954_أزمة الحزب وأسبابها العميقة والصراع الذي أدى إلى الانشقاقات وعدم الفعالية داخل الحزب_ .شرح موقف الجناح الثوري لدى اللجنة الثورية للوحدة. والعمل فيما يخص الأزمة بين المصاليين والمركزيين_عرض وضعية اندلاع الثورة التحريرية في كل من تونس والمغرب.

وفي نهاية النقاش انقسم المجتمعون إلى موقفين حول شروط التنفيذ، فاختارت القيادة الثورية الخيار الثاني بناء على شهادة أحد الأعضاء لخظر بن طوبال الذي ذكر في هذا الخصوص ما يلي :"كان ثمة خالف أمام المجموعة، التنظيم أولا ثم تفجير الثورة فيما بعد، وكنا مضطرين الاختيار العمل الثاني " ...كما حسم سويداني بوجمعة النقاش بكلمات مؤثرة واجه بها الصامتين، نعم أم لا ،هل نحن ثوار؟ إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إذا كنا صادقين مع أنفسنا؟ وانتهى اجتماع 22 التاريخي بالمصادقة على اللائحة _ : تدين بوضوح انقسام الحزب والمتسببين فيه _ .تعلن عزم مجموعة من الإطارات على محو أثار الأزمة، وانقاذ الحركة الثورية بالجزائر من السقوط _ .تقرر إعلان الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز

الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر .دراسة اللائحة وكيفية تطبيقها _ :وضع نظام داخلي للجنة .ومن القرارات التي اتخذتها الأمانة في اجتماعها الأول :

_ مواصلة ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد . على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها_ .استئناف التكوين العسكري اعتمادا فبعد المصادقة على اللائحة اجتماع 22والتي تتضمن قرار الشروع في الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الصراعات الداخلية ولتحرير الجزائر .بقي أن يعين الاجتماع سريا الشخصية التي تكون على رأس قيادة، تسهر على تطبيق اللائحة ،فعين محمد بوضياف في الدور الثاني من الانتخاب السري ألن النظام الداخلي اشترط ثلثي أعضاء المجلس إثر الانتخاب، وأعلن مصطفى بن بولعيد دان المسؤول الوطني حصل على أغلبية الثلثين في الدور الثاني ولم يكشف عن اسمه، طلب مصطفى بن بولعيد من الحاضرين أن يبقوا على اتصال فيما بينهم وأخبر محمد بوضياف بنتيجة الانتخاب، فرد هذا الأخير قائلا:" مع رفقاءنا الثالثة العربي ومراد ورابح الذين ساعدونا في تحضير اللقاء, سنكون خمسة في انتظار قرار نهائي بخصوص عدد العناصر التي تشكل هيئة الأركان "وفي اليوم الثاني من الاجتماع واصل المجتمعون نشاطهم لمناقشة باقي العناصر .

تأسيس اللجنة المكلفة المعروفة بلجنة الخمسة: وذلك يوم الاثنين 24 جوان 1954،تم تأسيسها من طرف السادة: محمد بوضياف"رئيسا"، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، وقد تم تكليفهم بالشروع في إعداد العمل التحضيري للجنة وهو _ :جعل قرارات موضوع التنفيذ _التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية _ .استئناف التكوين العسكري _ .تنظيم دورات تدريبية لصناعة القنابل لاستخدامها ساعة الإعلان

الرسمي لاندلاع الثورة _ .الاتصال بجماعة جرجرة وعلى رأسها "كريم بلقاسم "و"عمر اوعمران"، قصد إدماجهم ضمن الحركة الجديدة، وبعد الاجتماع مباشرة اتصلوا بهما وأصبح كريم بلقاسم العضو السادس لهذه اللجنة وأصبحت تعرف بلجنة الستة، ومنذ تلك اللحظة حملت اللجنة التنفيذية على عاتقها ما يلي :أ. التخطيط والاستعداد الفوري للعمل المسلح وتحضير جلسات واجتماعات سرية في مختلف المناطق .ب. إنشاء جبهة التحرير الوطني: وذلك بالاتصال بجميع التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية قصد حثها على الالتحاق بمسيرة الثورة مع تجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم و تحديد خريطة المناطق وتعيين قادتها، حيث تقرر تقسيم البلاد الى مناطق على النحو التالي :المنطقة الأولى: وتدعى الأوراس بقيادة بن بولعيد وينوبه شيحاني .المنطقة الثانية: وتدعى شمال قسنطينة بقيادة ديدوش وينوبه زيغود المنطقة الثالثة: وتدعى القبائل: بقيادة كريم بلقاسم وينوبه اوعمران المنطقة الرابعة: وتدعى الجزائر العاصمة بقيادة بيطاط وينوبه سويداني المنطقة الخامسة: وتدعى وهران بقيادة العربي بن مهيدي وينوبه بن عبد الملك وبوصوف .المنطقة السادسة: وقد بقيت مجرد مشروع .

التسليح: حيث كانت مسالة التسليح تشكل انشغالات القادة الستة، لكون السلاح الأداة الأساسية لأي عمل عسكري، فأمر بن بولعيد باستخراج السلاح والذخيرة من الخنادق والمخابئ بقرية الحجاج، قرب أريس، وذلك لفرزه عداده و للتوزيع على المناضلين في كل من خنشلة ومشونش وبسكرة وبريكة ولخروب واسمندو وشمال قسنطينة وفي اذراع الميزان ببلاد القبائل .مع العلم أن في نهاية الاجتماع عاد كل عضو إلى منطقته لتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية كل حسب ظروفه وأوضاعه المادية والتحضيرية والأمنية في سرية تامة. بالنسبة ل"بن بولعيد" لما رجع إلى الأوراس بدا في تطبيق قرارات وأوامر اللجنة التنفيذية بناء على الظروف التحضيرية منها والمادية وتوفير السلاح.

كما تم تكليف محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج.(2)

وتم الاتفاق على زمن تفجير الثورة في كامل التراب الوطني باسم جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني وحددوا الأسباب والأهداف والوسائل والشروط، وكلفوا بوضياف بتحريرها من منشور عرف فيما بعد ببيان أول نوفمبر.(3)

اجتماع 24 أكتوبر 1954:

هو آخر اجتماع عقده أعضاء لجنة الستة لوضع اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة، وكان في منزل الإسكافي " مراد بوكشورة" بحي " الرايس حميدو" غرب باب الواد، راجعوا فيه المنشور وأكدوا بصفة نهائية على اليوم والساعة المحددين لبدء العمل المسلح وهو ليلة أول نوفمبر على الساعة الواحدة صباحا.

وحرسوا قبل افتراقهم على أن لا يعلم أحد بالوقت المحدد للاندلاع الثورة إلاّ في الوقت المناسب، والتحق رؤساء المناطق الخمس بأماكن عملهم، وغادر بوضياف الجزائر إلى جنيف يوم 25 أكتوبر ليتوجه إلى القاهرة لإيصاله منشور البيان واطلاع قادة الخارج علية، ويذاع على أمواج إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة.

وهكذا أصبحت كل التنظيمات والترتيبات جاهزة لتفجير الثورة فلم يبق إلا انتصار ذلك اليوم الموعود لمفاجأة العدو، ووضع الأحزاب الوطنية أمام الأمر الواقع.

وهكذا فقد اضطلع التيار الثوري بالحقيقة الوطنية بشكل تام وعبر عن التطلعات العميقة للشعب الجزائري، واختار بالتأكيد الطريق الأصعب، لكنه الطريق الوحيد القادر على تمكين الشعب من استرداد حقوقه، المشروعة وسيادته المفقودة.(1)

---

(2) أحمد محساس: المصدر السابق، 381.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 122.

(1) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 393.